وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة مُحَمَّد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنـــوان

إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري– وكالة جيجل 671–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص : إدارة مالية

إعداد الطالبتين:

– سمية بوالطين

– صليحة بوغرة

إشراف الأستاذة:

– بونوالة ريم

أعضاء لجنة المناقشة

د. الأستاذة سرحان سامية	أستاذة محاضرة ب	جامعة جيجل	رئيسا
د. الأستاذة بونوالة ريم	أستاذة محاضرة أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
د. الأستاذة ينون امال	أستاذة محاضرة أ	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

www.manaraa.com

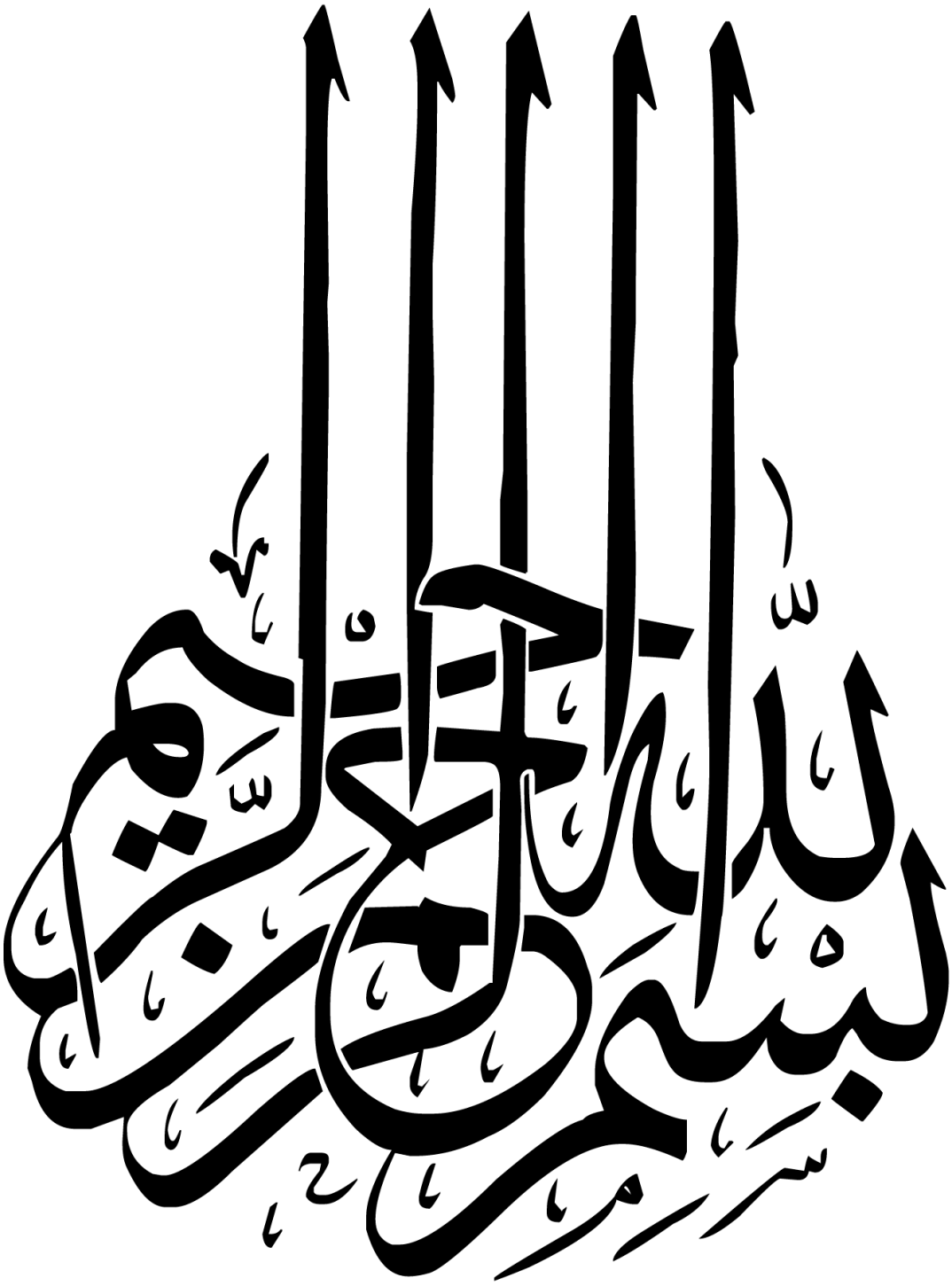

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

أولا الشكر إلى الله الواحد القهار صاحب الفضل والإكرام

أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبيل العلم فله الحمد والشكر على

توفيقنا في انجاز هذا البحث والصلاة والسلام على المصطفى

ﷺ تسليما كثيرا.

ثم كامل الشكر والتقدير للأستاذة "بونوالة ريم" لتفضلها بالإشراف

على هذا العمل ولما قدمته من جهود فاضلة ومقترحات وملاحظات

قيمة طيلة فترة انجاز هذه الدراسة ، كما احيي فيها رحابة الصدر

وطول النفس معنا فجزاها الله كل خير.

كما أتقدم بخالص الشكر لموظفي البنك الوطني الجزائري وكالة جيجل 671

الذين لم يبخلوا في تقديم يد المساعدة وتزويدنا بالمعلومات اللازمة.

www.manaraa.com

إهداء

إلى أعز مخلوقين في هذا الوجود على قلبي

إلى من لهما الفضل في تربيتي وتعليمي

إلى من دعاني إلى الأمام ومنحاني القدرة على المواصلة

أمي الحبيبة وأبي الغالي أدامهما الله لي

إلى من تمنوا لي الخير إخوتي الأعزاء

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات صديقاتي

ورفيقات دربي وفقهن الله

كل من ساندني وقدم لي يد المساعدة في انجاز هذه المذكرة

إلى كل من نسيهم قلمي وتذكرهم قلبي.

سمية وصليحة

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	I
إهداء	II
فهرس المحتويات	III
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	VI
فهرس الرموز	VII
فهرس الملاحق	IX
مقدمة عامة	أ-د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للبنوك التجارية وأنشطتها	06-32
تمهيد	06
المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية	07
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية	07
المطلب الثاني: أهداف البنوك التجارية	09
المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية	10
المطلب الرابع: وظائف البنوك التجارية	11
المبحث الثاني: أساسيات حول أنشطة البنوك التجارية	16
المطلب الأول: النظريات المفسرة لنشاط البنك التجاري	16
المطلب الثاني: موارد البنوك التجارية	22
المطلب الثالث: استخدامات البنوك التجارية	25
المطلب الرابع: تخصيص الموارد المالية في البنوك التجارية	27
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: الإطار النظري لإدارة المخاطر المالية	35-61
تمهيد	35
المبحث الأول: عموميات حول المخاطر المالية	36
المطلب الأول: مفهوم المخاطر المالية وخصائصها	36
المطلب الثاني:المخاطر المالية المحيطة بالبنوك التجارية	37
المطلب الثالث: أساليب تعامل البنوك التجارية مع المخاطر المالية	43

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المالية وكيفية التحكم في المخاطر المحيطة بالعملية الائتمانية	45
المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المالية وأهدافها	45
المطلب الثاني: أدوات واستراتيجيات إدارة المخاطر المالية	46
المطلب الثالث: أدوات ومؤشرات قياس المخاطر المالية	47
المطلب الرابع: إدارة مختلف المخاطر المالية المحيطة بالبنوك التجارية	51
خلاصة الفصل	61
الفصل الثالث: دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري –وكالة جيجل 671-	76-63
تمهيد	63
المبحث الأول: تقديم عام للبنك الوطني الجزائري	64
المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري	64
المطلب الثاني:وظائف البنك الوطني الجزائري وأهدافه	65
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	66
المطلب الرابع: تعريف وكالة جيجل 671 والهيكل التنظيمي لها	67
المبحث الثاني: قياس أهم المخاطر المالية بالبنك الوطني الجزائري وكيفية إدارتها	68
المطلب الأول: تطور أهم المؤشرات بالبنك الوطني الجزائري- وكالة جيجل 671_	69
المطلب الثاني: قياس أهم المخاطر المالية بالبنك الوطني الجزائري- وكالة جيجل 671-	69
المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة بالبنك الوطني الجزائري-وكالة جيجل 671- لإدارة المخاطر المالية	74
خلاصة الفصل	76
الخاتمة	78
قائمة المراجع	82
الملاحق	
ملخص الدراسة	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية القروض التجارية	17
(2-1)	الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية التبديل	18
(3-1)	الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية الخصوم والأصول معا	22
(1-2)	المخاطر المالية والمؤشرات المعتمدة في قياسها	50
(2-2)	فجوة أسعار الفائدة	59
(1-3)	أهم القيم المكونة لميزانية البنك الوطني الجزائري بجيجل(2014 إلى 2018)	69
(2-3)	مخاطر الائتمان بالبنك الوطني الجزائري بجيجل(2014 إلى 2018)	70
(3-3)	مخاطر السيولة بالبنك الوطني الجزائري بجيجل(2014 إلى 2018)	71
(4-3)	مخاطر أسعار الفائدة بالبنك الوطني الجزائري بجيجل(2014 إلى 2018)	73
(5-3)	تطورات الفجوة بالبنك الوطني الجزائري بجيجل(2014 إلى 2018)	74

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	وظائف البنوك التجارية التقليدية والحديثة	15
(2-1)	نشاط المصرف الشامل بوصفه	21
(3-1)	تخصيص موارد البنك وفقا لمدخل مجمع الأموال	28
(4-1)	آليات مدخل تخصيص الأموال حسب مصدرها	30
(1-3)	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	66
(2-3)	الهيكل التنظيمي لوكالة جيجل 671 للبنك الوطني الجزائري	68
(3-3)	رسم بياني لمخاطر الائتمان بالبنك الوطني الجزائري بجيجل	70
(4-3)	رسم بياني لمخاطر السيولة بالبنك الوطني الجزائري بجيجل	72
(5-3)	رسم بياني لمخاطر أسعار الفائدة بالبنك الوطني الجزائري بجيجل	73

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرمز	الدلالة بالفرنسية او بالانجليزية	الدلالة بالعربية
	variance	التباين
Ri	Le retour de billets d argent	عائد الورقة المالية
$\check{R}i$	Moyenne retour de billets d argent	متوسط عائد الورقة المالية
N	Nombre de billets d argent	عدد الأوراق المالية
$E(R)$	prédiction mathématique de retour	التوقع الرياضي للعائد
iP	La perspective d une billets d argent	احتمال الورقة المالية
β	Le degré de sensibilité des valeurs des actifs financiers aux variations des autres actifs financiers	درجة حساسية قيم الأصل المالي للتغيرات في الأصول المالية الأخرى
mR	Retour sur la marché	مردودية السوق
$\delta^2(mR)$	Variation du rendement du marché	تباين مردودية السوق
r	Le coefficient de corrélation entre le retour d un titre et le retour du marhé	معامل الارتباط بين عائد الورقة المالية وعائد السوق
δ_i	La déviation standard du rendement d un titre	الانحراف المعياري لعائد الورقة المالية
mδ	La déviation standard du retour du marché	الانحراف المعياري لعائد السوق
mŘ	Rendement moyenne du marché	متوسط عائد السوق
GAP	Gap	الفجوة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

RSAs	Actifs sensibles aux taux d intérét	الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة
RSLs	Passif sensibles aux d intérét	الخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزانية المالية لسنة 2014	
02	الميزانية المالية لسنة 2015	
03	الميزانية المالية لسنة 2016	
04	الميزانية المالية لسنة 2017	
05	الميزانية المالية لسنة 2018	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة عامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتبر الجهاز المصرفي في أي بلد ركيزة أساسية من ركائز النظام الاقتصادي المالي، فلا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويتطور دون وجود جهاز مصرفي ، فالبنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة احد أهم مكونات الجهاز المصرفي لأنها تقوم بتقديم خدمات متنوعة للعديد من القطاعات الاقتصادية والتي تكون على علاقة وثيقة معها،كما تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية وإشباع الحاجات المتعددة للعملاء سواء أفراد أو مؤسسات، بالإضافة إلى توسيع حجم السوق من خلال تسيير وتنشيط المعاملات المالية والتجارية.

وبسبب حجم الدور الذي تلعبه البنوك في اقتصاديات الدول وحجم المهام التي تقوم بها ومع زيادة حدة المنافسة بين البنوك جعلها ذلك تواجه العديد من التحديات والمخاطر، الأمر الذي استدعى ضرورة دراسة هذه المخاطر.

وفي ظل هذه المخاطر التي تواجهها البنوك كان لابد من ضرورة تحديد وقياس ومتابعة تلك المخاطر، أي إدارتها وبالتالي الحد أو التقليل منها، ومن بين هذه المخاطر، المخاطر المالية التي ترتبط باستخدام الديون في تمويلا احتياجات المؤسسة أو التوقف عن سداد الالتزامات المالية، أو التقلبات في أسعار الأصول المالية أو أسعار الفائدة.

1-الإشكالية:

على ضوء ما سبق وقصد معالجة الموضوع نطرح إشكالية بحثنا والمتمثلة في:

- ✓ **ماهو وضع إدارة المخاطر المالية في البنك الوطني الجزائري وكالة جيجل 671؟**

وتنطوي تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة في:

-ما المقصود بإدارة المخاطر المالية؟

-ما هو مستوى المخاطر المالية الذي تتعرض له أنشطة البنك محل الدراسة؟

-هل يقوم البنك محل الدراسة باعتماد أساليب متنوعة وفعالة لإدارة المخاطر المالية؟

2-فرضيات البحث:

- **الفرضية الأولى:** تتمثل إدارة المخاطر المالية في قياس تلك المخاطر باستخدام النسب المالية؛
- **الفرضية الثانية:** يتعرض لها البنك الوطني الجزائري وكالة جيجل 671 لمستويات مرتفعة من المخاطر المالية؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الفرضية الثالثة:** يقوم البنك الوطني الجزائري وكالة جيجل 671 بإدارة المخاطر المالية بالاعتماد على سياسات وأساليب مختلفة لرصد وقياس المخاطر المالية والتحكم بها.

3-أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في تحديد وضبط المخاطر المالية في البنوك التجارية وكيفية التعامل معها، والاهتمام بعملية إدارة المخاطر المالية وذلك راجع للدور المهم الذي حضيت به خاصة مع تعدد المخاطر وتنوعها، فكان الاهتمام بعملية إدارة المخاطر المالية وتطويرها من أهم السبل لتعظيم عوائد البنوك وتجنب حدوث الأزمات المالية.

4- أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

- محاولة التعرف على البنوك التجارية والأهداف التي تسعى إليها ومختلف الوظائف التي تقوم بها ؛
- التطرق إلى مختلف المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك التجارية وكيفية قياسها ؛
- تسليط الضوء على إدارة المخاطر المالية على مستوى البنوك التجارية ؛
- محاولة إسقاط الدراسة النظرية على البنك الوطني الجزائري.

5-منهج البحث

اعتمدنا في هذا البحث على منهجين، الأول هو المنهج الوصفي التحليلي، والذي يتميز بجمع البيانات والمعلومات للإلمام بكل الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، أما الثاني فهو المنهج التاريخي حيث تم الاعتماد عليه عند التطرق لنشأة البنوك التجارية.

6-أسباب اختيار الموضوع

تكمن الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- كون الموضوع يدخل ضمن إطار التخصص؛
- قلة الدراسات التي تتناول موضوع إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية واقتصارها على مخاطر الائتمان؛
- توسيع المعرفة العلمية حول هذا الموضوع؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– الأهمية الكبرى التي تتميز بها إدارة المخاطر كأداة فعالة للتخفيض من الخسائر التي تتحملها البنوك؛

– القيمة العلمية والعملية للمواضيع التي تعالج المخاطر في البنوك.

7–الدراسات السابقة

1– خضراوي نعيمة:"إدارة المخاطر البنكية–دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية–. بالتطبيق على حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري "، البحث عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة محمد خيضر –بسكرة(2008–2009)، تدور إشكاليتها حول كيفية إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وأي البنوك أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر البنكية، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز المفاهيم الأساسية للمخاطر وكيفية إدارتها وطرق قياسها في البنوك التقليدية، حيث توصلت الدراسة إلى أن المخاطرة لصيقة بالعمل المصرفي دون استثناء، وان إدارة المخاطر هي ضرورة لإنجاح البنوك واستمرارية عملها.

2– نجار حياة:" إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل–دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية– ، البحث عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية بجامعة فرحات عباس–سطيف1(2013–2014)، تدور اشكاليتها حول مدى قيام البنوك التجارية العمومية الجزائرية بإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أنواع المخاطر المصرفية وأهميتها، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن إدارة المخاطر هي عبارة عن مجموعة الأدوات والتقنيات التي تعنى بتحديد وقياس ومتابعة التحكم في المخاطر التي يتعرض لها البنك، وان المخاطر الائتمانية لم تعد التهديد الوحيد لاستقرار البنك، حيث أضيفت إليها مخاطر السوق والسيولة وأسعار الفائدة.

3– نصر رمضان احلاسه، "دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة– دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة–"، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل بالجامعة الإسلامية–غزة(2013)، تدور إشكاليتها حول دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم الأدوات المستخدمة في قياس وتقدير مخاطر السيولة وإلقاء الضوء على أداء البنوك التجارية ومهامها من اجل معالجة وتخفيض تلك المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن البنوك التجارية تقوم باستخدام أدوات قياس ونسب مالية للتعرف على السيولة المتوفرة لديها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8-صعوبات الدراسة

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات فعند قيامنا بهذا البحث واجهتنا العديد من الصعوبات من بينها:

-غلق الجامعات والمكتبات بسبب الوضع الراهن وبالتالي نقص المراجع التي اغلبها غير متوفرة في الانترنت؛

-صعوبة الالتقاء مع المشرف والاكتفاء بالتواصل عن بعد؛

-غلق المؤسسات مما أدى إلى تأخر وصعوبة في انجاز الجانب التطبيقي.

9--هيكل البحث

استنادا إلى الأهداف المرجوة من البحث وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ولاختبار صحة الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلان يعالجان الجانب النظري وفصل يعالج الجانب التطبيقي، وتسبق هذه الفصول مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة تضمنت ملخصا عاما للدراسة.

بالنسبة للفصل الأول تناولنا فيه الإطار المفاهيمي والنظري للبنوك التجارية وأنشطتها، وذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول يتضمن مدخل للبنوك التجارية وذلك من خلال تبيان مفهوم للبنوك التجارية، أنواعها، ووظائفها، أما المبحث الثاني فيتضمن أساسيات حول أنشطة البنوك التجارية وقد تطرقنا فيه إلى النظريات المفسرة لأنشطة البنوك التجارية، موارد واستخدامات البنوك التجارية، بالإضافة إلى تخصيص الموارد المالية في البنوك التجارية .

أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان الإطار النظري لإدارة المخاطر المالية وتم تقسيمه أيضا إلى مبحثين، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى ماهية المخاطر المالية، أما المبحث الثاني فيتعلق بإدارة المخاطر المالية وكيفية التحكم في المخاطر المحيطة بالعملية الائتمانية.

وفي الفصل الثالث قمنا بإجراء دراسة ميدانية في البنك الوطني الجزائري -وكالة جيجل 671- والذي قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه تقديم عام للبنك الوطني الجزائري، أما في المبحث الثاني فقمنا بقياس أهم المخاطر المالية بالبنك وكيفية إدارتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للبنوك التجارية وأنشطتها

المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية

المبحث الثاني: أساسيات حول أنشطة البنوك التجارية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

احتلت البنوك التجارية منذ القدم أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي،وتزداد أهميتها من يوم لآخر بفعل التطورات التي يشهدها المحيط الاقتصادي، وذلك راجع لدورها الكبير في تنشيط الحركة الاقتصادية في البلدان،وتعتبر هذه البنوك من المؤسسات المالية الأساسية ضمن التسلسل الرئاسي للجهاز المصرفي، وذلك كونها تمارس العديد من الوظائف منها ما هو تقليدي كقبول الودائع ومنح الائتمان وغيرها، ومنها ما هو حديث كالمساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.

ومن اجل التعمق أكثر فيما تم ذكره سابقا ارتأينا إلى تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين،حيث سيتم التطرق في المبحث الأول إلى مدخل للبنوك التجارية،آما في المبحث الثاني فقد عالجنا فيه أساسيات حول أنشطة البنوك التجارية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:مدخل للبنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية في إطار القطاع المالي،وذلك نظرا لأهميتها الكبيرة في اقتصاديات الدول، لذلك استوجب دراستها والتعرف على أهم خصائصها ومختلف الأهداف التي تسعى إليها وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول:ماهية البنوك التجارية

1- نشأة البنوك التجارية:

تشير الدراسات التاريخية في المجال المالي والمصرفي إلى أن فكرة البنك بدأت بالظهور في القرنين الأول الثاني بعد الميلاد، فبعد ظهور مشاكل نظام المقايضة كان سك النقود يمثل حلا جيدا ، إلا أن هذه النقود كانت ثمينة (ذهب أو فضة) مما أوجب على مالكيها البحث عن وسائل جيدة لحفظها ، فكان الصاغة هم الجهة الأمينة التي تستطيع القيام بهذه المهمة بسبب وسائل الحماية الموجدة لديهم في ذلك الوقت[1]، حيث كان التجار و رجال الأعمال يودعون أموالهم و الذهب لدى هؤلاء الصاغة أو الصيارفة بقصد حفظها مقابل رسوم بسيطة، وكان هؤلاء الصيارفة يحررون إيصالات لحفظ حقوق أصحاب هذه الودائع، فإذا رغب صاحب الذهب في استرجاعه فإنه يقدم الإيصال و يستلم الذهب أو أمواله و هكذا نشأت الوظيفة التقليدية الأولية للمصارف التجارية و هي وظيفة قبول الودائع،و مع مرر الوقت ، أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل التجاري وبقي الذهب مكدسا في خزائن هؤلاء الصيارفة وقد تنبه بعض الصاغة أو الصيارفة إلى هذه الحقيقة فصار يقرض ما لديه من الذهب مقابل فائدة هكذا نشأت الوظيفة التقليدية الثانية للمصارف التجارية وهي الإقراض.

أما اشتقاق النقود أو خلق النقود هي الوظيفة التقليدية الثالثة للمصرف التجاري فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره المصرف بدلا من الذهب الحقيقي و يعطيه للمقترض ، و خاصة أن تلك الإيصالات قابلة للتداول مع إمكانية استبدالها في أي وقت بالذهب و بالتالي نشأت الوظيفة التقليدية الثالثة للمصارف التجارية.[2]

انطلاقا مما سبق نشأت البنوك التجارية،فظهر أول بنك سنة1517 بالبندقية،ثم بنك أمستردام عام 1609 وبعدها بدأت البنوك تنتشر في مختلف أنحاء العالم.[3]

---

[1] حسين محمد سمحان، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية** ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2013،ص ص 21،22.

[2] اسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر** ، الطبعة الأولى، دار الذاكرة للنشر والتوزيع ، عمان، 2013،ص17.

[3] عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات، وتطبيقات)**، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- تعريف البنوك التجارية:

يرجع أصل كلمة بنك إلى كلمة بانكو Banko بالايطالية وهي كلمة يقصد بها المائدة أو الطاولة التي كان يجلس عليها الصيارفة في العصور الوسطى والذين كانوا يقبلون إيداعات كبار الأثرياء والتجار ليحتفظوا بها على سبيل الأمانة على أن يقوموا بردها لهم عند طلبها وكانوا يحصلون مقابل ذلك على عمولات وذلك بغرض حماية هذه الأموال من السرقة.[1]

يعد البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان ، فالبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وأولئك الدين يحتاجون لهذه الأموال ، ويعد البنك التجاري أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد.[2]

البنوك التجارية هي تلك البنوك التي رخص لها القيام بالأعمال المصرفية التي تشمل تقديم الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة (تحت الطلب،توفير، لأجل، خاضعة لإشعار) واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون.[3]

البنوك التجارية هي البنوك التي تقوم بأعمال الصرافة، والخدمات المصرفية، وقبول الودائع، ومنح الائتمان، والقروض لمن يطلبها مقابل تقديم الضمانات اللازمة ودفع الفوائد المحددة المستحقة على القرض .[4]

3- خصائص البنوك التجارية: وتتمثل فيما يلي:[5]

- موقعها في هرم الجهاز المصرفي:تحتل المرتبة الثانية بعد البنك المركزي في هرم الجهاز المصرفي .

- التعددية: تعدد البنوك التجارية أفقيا و عموديا من الناحية المكانية عكس صفة الوحدة لدى البنك المركزي.

- مؤسسات مالية تقوم على الائتمان: حيث تستلم الودائع و تمنح القروض، و تحصل في ذلك على فرق الفائدة بين الاقتراض و الإقراض.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد،**اقتصاديات النقود والبنوك(الأساسيات والمستحدثات)**،الدار الجامعية،الإسكندرية، 2007،ص117.

[2] قتيبة عبد الرحمان العاني ،**التمويل و وظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية دراسة مقارنة**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص26.

[3] خالد أمين عبد الله ، **إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2006،ص39.

[4] احمد محمد المصري، **إدارة البنوك التجارية والإسلامية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1998، ص35.

[5] عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، المدية، 2014، ص114.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى أن البنوك التجارية هي مشروعات رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود الودائع، وهي غالبا ما تكون مملوكة للأفراد أو المشروعات في شكل شركات مساهمة.[1]

المطلب الثاني:أهداف البنوك التجارية

تهدف البنوك التجارية من خلال مختلف عملياتها إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية، وتتمثل هذه الأهداف في تحقيق السيولة والأمان والربحية، وسوف نتناول هذه الأهداف فيما يلي بشيء من التفصيل:

1 – السيولة: وتعني السيولة قدرة البنك التجاري على مواجهة التزاماته بشكل فوري[2]، وتتمثل هذه الالتزامات في تلبية طلبات السحب من الودائع وطلبات المقترضين[3]، فالبنوك التجارية تعتمد اعتمادا كبيرا على مصادر الأموال قصيرة الأجل التي يقدمها المودعين،كما أن جزءا كبيرا من هذه الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب أو بعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين في سحب هذه الأموال،معنى ذلك أن البنك التجاري قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل للسيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون قصيرة الأجل،ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله في صورة مبالغ نقدية سائلة حيث انه إذا فعل ذلك فانه لن يتمكن من تحقيق أرباح وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر.[4]

2 – الأمان(الضمان): يعني الضمان قدرة البنك على الوفاء بديونه والتزاماته، فقيام البنك باستثمار رؤوس أمواله يجعله عرضة لوقوع خسائر على البنك أن يتحملها بنفسه [5]، ويتسم رأس المال البنك التجاري بالصغر، هذا يعني صغر الأمان بالنسبة للمودعين، فالبنك لا يستطيع أن يواجه خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، وهو ما

---

[1] منير إسماعيل أبو شاور، امجد عبد المهدي مساعدة ، **نقود وبنوك**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص185.

[2] ضياء مجيد،**الاقتصاد النقدي**،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2008 ، ص295.

[3] هشام جبر ،**إدارة المصارف**، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، مصر ،2008، ص273.

[4] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007، ص19.

[5] إيمان العاني،**البنوك التجارية وتحديات التجارية الالكترونية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006، ص09.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جعل إدارة البنوك تستلزم تجنب التوظيف غير الرشيد والتعرض للإفلاس، إذن فرأس المال يجب أن يكون كافيا لإدخال الطمأنينة والأمان على المودعين.[1]

3- الربحية: يسعى البنك لتحقيق هدف زيادة ثروة مالكين عن طريق تحقيق اكبر قدر ممكن من الأرباح،فان عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة وان يعمل على تحقيق نفقاته باعتبار أن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية[2]، إذ أن البنوك التجارية تسعى إلى زيادة إيراداتها الكلية،وذلك بتوجيه مواردها إلى الاستخدامات الأكثر ربحية حتى يمكنها تغطية تكاليف التشغيل الكلية،والمشكلة التي تواجهها البنوك التجارية لتحقيق هذا الهدف هي أن الاستخدامات الأكثر ربحية كالقروض وغيرها من الاستثمارات تتصف بانخفاض درجة السيولة فيها،ولكن عمل البنك يتطلب توافر درجة من السيولة في استخداماته للموارد المتاحة،وذلك حتى يمكن مواجهة طلبات العملاء بسحب ودائعهم في أي وقت كان،وعليه فان سياسة البنك من اجل تحقيق هدف تعظيم الربح يجب أن يتم في إطار من التوازن بين هدف السيولة وهدف الربحية.[3]

المطلب الثالث:أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى عدة أنواع نذكرها فيما يلي:

1- البنوك الفردية: تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشاة فردية تكون محدودة رأس المال ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات قصيرة الأجل، ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر.[4]

2- البنوك ذات الفروع: وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكل قانوني لها فروع متعددة تغطي اغلب أنحاء الدولة ولاسيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير

---

[1] نعمان محصول، **تسيير محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية- دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة جيجل، 2007/2006، ص06.

[1] أحلام مخبي،**تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006، ص ص54،55.

[2] عصام عمر احمد مندور، **البنوك الوضعية والشرعية(النظام المصرفي-نظرية التمويل الإسلامي-البنوك الإسلامية)** ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،2013 ،ص 42.

[4] محمد الصيرفى، مرجع سبق ذكره، ص30.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فان المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع.

ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يخضع للقوانين العامة للدولة مهما كان موقعه ونطاقه الجغرافي .

وتميل هذه البنوك إلى التعامل في القروض قصيرة الأجل(سنة فاقل) وذلك لتمويل رأس المال العامل لضمان سرعة استرداد القرض، وان كانت تتعامل أيضا في القروض متوسطة الأجل وكذلك طويلة الأجل ولكن بدرجة محدودة.[1]

3- بنوك السلاسل: نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم البنوك التجارية وتضخم حجم أعمالها، وهذه البنوك تستمد نشاطاتها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي يتولى رسم السياسات العامة لها وينسق الأعمال بينها، ويقتصر وجود مثل هذا النوع من المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية. [2]

4- بنوك المجموعات: هي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأس مالها وتشرف على توجيهها، وهي ذات طابع احتكاري.[3]

5- البنوك التجارية ذات الوحدة الواحدة(البنوك المحلية): حيث تتم الخدمات المصرفية من خلال بنك موجود في مكان واحد، ويعتبر هذا النوع شائعا في الولايات المتحدة الأمريكية بسب العرف والقانون والقدرة على مقابلة حاجات العملاء.[4]

المطلب الرابع: وظائف البنوك التجارية

تحتل البنوك التجارية مكانة متميزة في أي اقتصاد نقدي ، وذلك نتيجة الوظائف الاقتصادية المتعددة التي تقوم بها[5] ، وقد تم تقسيم هذه الوظائف إلى وظائف كلاسيكية وأخرى حديثة سنقوم بإيجازها فيما يلي:

1- الوظائف التقليدية:

وتتمثل هذه الوظائف فيما يلي:

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج، عمان،2006، ص33.

[2] علا عبد القادر وآخرون، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان،2012،ص11.

[3] نفس المرجع السابق، ص11.

[4] محمد عبد الخالق، **الإدارة المالية والمصرفية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010،ص58.

[5] عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص115.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ – **قبول الودائع:** وتعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك التجاري على الإطلاق لما لها من أثار هامة على بقية أعمال البنك وبالتالي على نجاح البنك، لذلك فان إدارات البنوك تولي مسالة الودائع أهمية كبيرة

وتعمل على دراسة هذه الودائع وتحليلها باستمرار من حيث تركزها وحجمها ومدتها...الخ.[1]

ب – تشغيل موارد المصرف على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع ضرورة مراعاة نبدأ التوفيق بين سيولة موجودات المصرف والربحية واليسر[2]، وتتمثل فيما يلي:

– **منح القروض:** عندما يقوم البنك بمنح القروض للعملاء سوءا كانوا أفراد أو منشآت يعني إعطاؤهم مبلغ من المال بضمان ما يقدمونه من ضمانات كبضائع أو أوراق مالية أو أوراق تجارية أو عقارات أو حتى ضمانات شخصية ، على أن يقوم العملاء بسداد هذا المبلغ زائد مبلغ إضافي كفائدة على أقساط أو على مرة واحدة بعد فترة ما تسمى اجل القرض.[3]

وتعتبر القروض المصرفية أهم مصادر التمويل الخارجية لمؤسسات الأعمال في معظم دول العالم، لذلك بقيت هذه الوظيفة جزءا رئيسيا من عمل المصارف وحتى سنوات قليلة مضت، حيث بدأت المصارف تستخدم مفاهيم أوسع من مفهوم منح القروض إلى مفهوم أو وظيفة استثمار موارد المصرف على شكل قروض واستثمارات متنوعة.[4]

– **خصم الأوراق التجارية:** يستطيع حامل أي ورقة تجارية، وغالبا ما تكون في شكل كمبيالة أن يتقدم إلى البنك التجاري وذلك قبل حلول ميعاد استحقاقها للحصول على نقود حاضرة تكون اقل من المبلغ الوارد في تاريخ استحقاق الكمبيالة ، والفرق بين قيمة الورقة التجارية في تاريخ معين قبل تاريخ استحقاقها وقيمة المبلغ في تاريخ استحقاقها، يقوم البنك التجاري بخصمه نظير الفائدة التي يستحقها البنك نظير الخدمة التي أداها لهذا الشخص بتخليه عن أمواله لمدة معينة وتسمى تلك الفائدة في هذه الحالة بمبلغ الخصم وتسمى النسبة بين قيمة هذين المبلغين محسوبة على أساس سنوي بسعر الخصم، ويطلق على هذه العملية بخصم الأوراق التجارية، ويضاف إلى مبلغ الخصم نسبة ضئيلة كعمولة مع نسبة أخرى كمصاريف التحصيل.

ويرتبط سعر الخصم بسعر الفائدة قصير الأجل في بورصة الأوراق المالية ويعادل سعر الفائدة على القروض قصيرة الأجل، ويحدد البنك التجاري سعر الخصم على ضوء سعر القروض قصيرة الأجل ويتأثر

---

[1] محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان ، **المصارف الإسلامية(الأسس النظرية والتطبيقات العملية)**، الطبعة الأولى ، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2008،2007، عمان –الأردن، ص35.

[2] ثريا عبد الرحيم الخز رجي، شربن بدري البارودي،**اقتصاد المعرفة(الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية)**،الطبعة الأولى مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان –الأردن،2012،ص145.

[3] عصام عمر احمد مندور، مرجع سبق ذكره،ص ص 35 ،36.

[4] اكرم حداد، مشهور مذلول، **النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر ،عمان، 2010، ص145.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسياسة البنك المركزي في هذا الشأن إذا ما احتاج البنك التجاري لإعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي للحصول على نقود حاضرة تسمى نسبة المبلغ الذي يحصل عليه البنك التجاري إلى حملة المبلغ في الورقة التجارية محسوبا على أساس سنوي بسعر إعادة الخصم.

وهذه الوظيفة هامة لأنها تمكن التجار ورجال الأعمال من التوسع في مبيعاتهم لأجل الحصول على أوراق تجارية يمكن خصمها من البنوك التجارية، وبديهي انه كلما كانت نسبة قليلة كلما توسع التجار ورجال الأعمال في البيع لأجل.[1]

– التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراءا لمحفظتها أو لمصلحة عملاءها.[2]

– **التعامل بالإعتمادات المستندية**:ويتم عن طريقها تسهيل عمليات التجارة الخارجية، بحيث بموجبها يتم تسوية الالتزامات فيما بين المستورد والمصدر عن طريق انتقال المبالغ المستوردة من حساب المستورد في الداخل الى حساب المصدر في الخارج،ويتم ذلك بين البنوك بتقديم الوثائق الخاصة بالبضاعة موضوع الصفقة كوثائق الشحن،التامين،الرسوم الجمركية،فواتير البضاعة،ووثيقة المنشأ .....الخ.[3]

– **إصدار خطابات الضمان**:وخطاب الضمان هو تعهد كتابي يصدر من البنك بناءا على طلب من العميل مبينا فيه اسمه واسم المستفيد من الضمان ومبلغ الضمان والغرض منه ومدة صلاحيته، هذا التعهد يقضي بان يدفع البنك نيابة عن العميل إلى المستفيد مبلغ الضمان إذا اخل العميل بشيء من التزاماته نحو المستفيد.

ويقوم البنك التجاري بتقديم هذه الخدمة(إصدار خطابات الضمان) بطريقتين:الأولى:إذا لم يكن لدى العميل مبلغ يغطي مبلغ خطاب الضمان،فيقوم البنك بإصدار خطاب الضمان للعميل على أن يقوم العميل بتقديم ضمانات تغطي مبلغ خطاب الضمان ومن ثم يكون مبلغ الخطاب كقرض مقابل فائدة ، ومن ثم يترتب على تلك الخدمة عملية ائتمان، أما الثانية إذا كان لدى العميل مبلغ يغطي مبلغ خطاب الضمان،فيقوم العميل بعمل وديعة مشروطة بمبلغ مساوي أو اكبر لمبلغ حطاب الضمان ولمدة مساوية لمدة الخطاب بالضمان بحيث لا يستطيع العميل سحبها إلا بعد انتهاء مدة خطاب الضمان،فيقوم البنك بإصدار خطاب الضمان للعميل مقابل بضمان هذه الوديعة، وهذه العملية يترتب عليها أيضا عملية ائتمان لكنها من قبل العميل للبنك حيث انه أعطى البنك وديعة مقابل فائدة.[4]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ،مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت، ص67.

[2] خالد أمين عبد الله ،إسماعيل إبراهيم الطراد،مرجع سبق ذكره،ص40.

[3] أبو عتروس عبد الحق،مرجع سبق ذكره،ص17.

[4] عصام احمد مندور ،مرجع سبق ذكره،ص ص36-37.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراءا، والشيكات السياحية ، والحوالات الداخلية منها والخارجية، وتحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها.[1]

– المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات الساهمة، تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.[2]

2– الوظائف الحديثة:

ويتمثل هذا النوع من الوظائف فيما يلي:[3]

أ– إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية و المالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي Trust Department.

ب– تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، ومما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه.

ج– المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لأجال قصيرة إلى الإقراض لأجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا.

ويضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد(الاقتصاد الموجه) وظائف أخرى أهمها:

– **وظائف التوزيع:**في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج المتولد من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف،ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية، ولا يوجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام والذي انتهى تقريبا بانهيار الاتحاد السوفياتي.

– **وظيفة الإشراف والرقابة:** تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.

[1] خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سبق ذكره، ص40.

[2] نفس المرجع ، ص40.

[3] نفس المرجع، ص 41.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسنتناول في الشكل رقم (1-1) باختصار مختلف الوظائف التقليدية والحديثة التي تطرقنا إليها سابقا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (1-1)وظائف البنوك التجارية التقليدية والحديثة

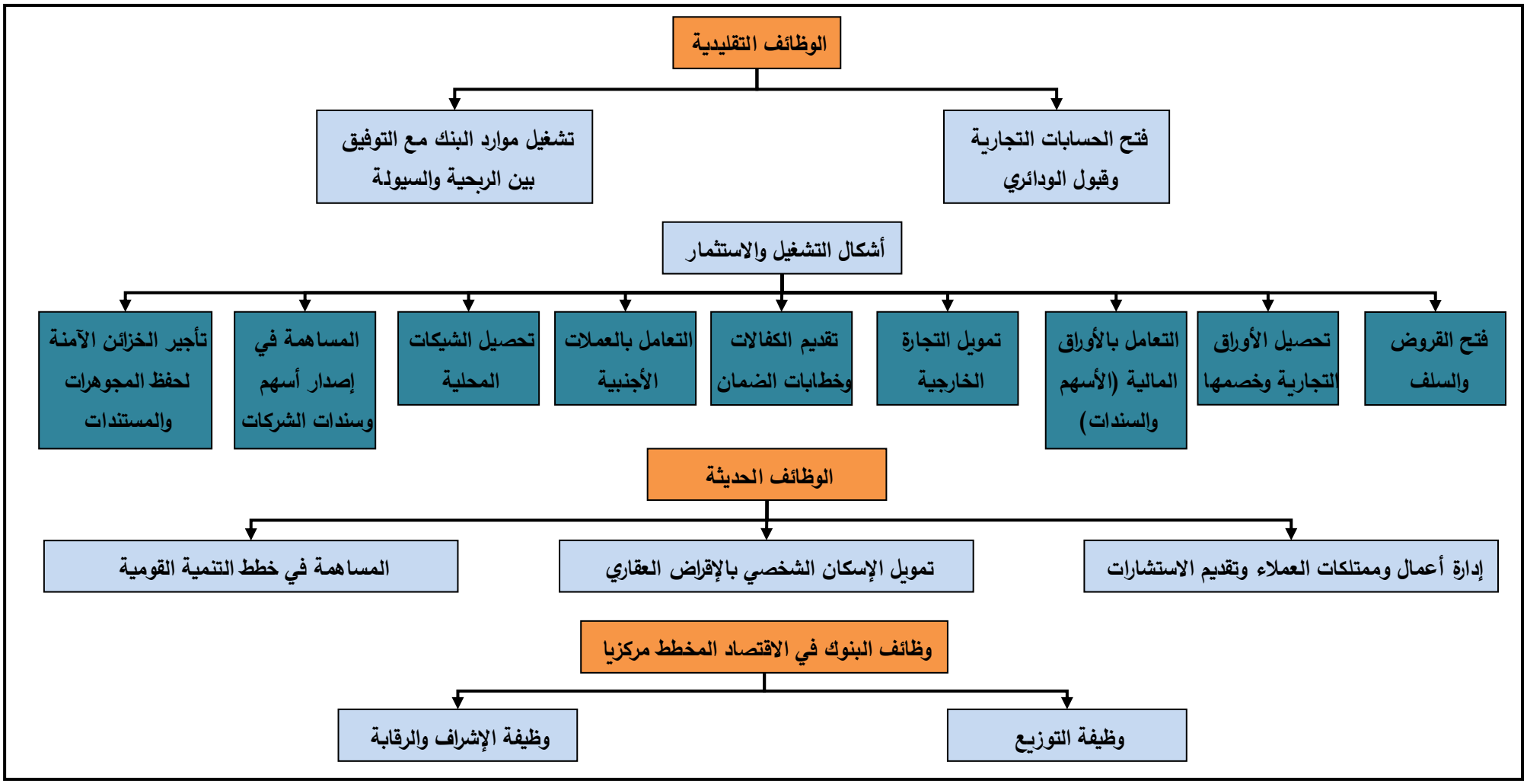

المصدر:فائق شقير وآخرون،محاسبة البنوك،الطبعة الثانية،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان-الأردن،2002،ص32.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:أساسيات حول أنشطة البنوك التجارية

المطلب الأول:النظريات المفسرة لنشاط البنك التجاري

1- نظرية القروض التجارية:تعد نظرية القروض التجارية أول نظرية ظهرت لتفسير سلوك البنوك التجارية من حيث التطور التاريخي، متأثرة بالتقاليد الأنجلوساكسونية، وبأفكار ادم سميث والمجسدة في كتابه "ثروة الأمم". وجاءت فكرة هذه النظرية بسبب انشغال البنوك التجارية بتجسيد السمات الثلاثة" الربحية والسيولة والأمان" وفيما يلي تفصيل لهذه النظرية:[1]

1-1- الإطار الفكري والتاريخي لنظرية القروض التجارية: وإذا كان المذهب الكلاسيكي يمثل الإطار الفكري لنظرية القروض التجارية، فان للتطورات التاريخية أثرها الواضح في بلورة هذه النظرية وتطويرها، حيث توطدت تعاليمها في القرن التاسع عشر في انجلترا، ف:"عندما انتصرت الثورة الصناعية وأصبحت التجارة خاضعة للصناعة، صارت الرأسمالية المصرفية في خدمة الصناعة أيضا...، هناك تأكد بتكامل النظام المصرفي مع الاقتصاد القومي.

1-2- فرضيات نظرية القروض التجارية: تتضمن النظرية مجموعة من الفرضيات أهمها:

- إن توفير السيولة مطلب أساسي لضمان تسديد أموال المودعين.
- إن تحقيق الأرباح شرط أساسي لمواصلة البنك التجاري لنشاطاته وتوسيعها مستقبلا.
- إن موارد البنك التجارية في معظمها ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت.
- إن البنوك التجارية يجب أن تقتصر في قروضها على المدة القصيرة الأجل.
- إن الاقتراض طويل الأجل يضاعف من احتمال تعرض البنك للأخطار.

1-3- مضمون نظرية القروض التجارية: تتضمن نظرية القروض التجارية ما يلي:

- **الاعتماد على قروض تسدد نفسها:** أي أنها قروض موجهة إلى السلع الحقيقية، بما يضمن استردادها، مثل: المحاصيل الزراعية التي تتحول قبل تاريخ الاستحقاق إلى نقود تستخدم في سداد القرض. إذن فالبنوك التجارية"تقتصر في قروضها على المدة القصيرة والمحافظة على السيولة والتعامل بالأوراق المالية والمعاملات

[1] بوشيخي بوحوص، **مقال بعنوان النظريات المتعلقة بتفسير أعمال البنوك مع الدراسة التفصيلية للنظرية الحديثة"نموذج إبرام القروض ثم توزيعها" ومحاولة محاكاة تطبيق النظريات على بنك التنمية المحلية الجزائري**، ص ص27-29.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجارية، وهذه الأخيرة تتميز بدورة قصيرة لرأس المال، والقروض قصيرة الأجل ألا يتجاوز اجلها مدة سنة، وان تكون موسمية ومتكررة... ".

- **الاعتماد على قروض آلية:** إن قيمة بيع الإنتاج الحقيقي سوف تغطي قيمة القرض، وهنا لا يطرح أي مشكل مادامت قروض البنك مقتصرة على قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة.

1-4- الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية القروض التجارية: يمكن توضيح ذلك في الجدول الآتي:

الجدول رقم(1-1): الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية القروض التجارية

الأصول	الخصوم
-الأرصدة النقدية الحاضرة(الصندوق)	1- الودائع
1-الأوراق التجارية المخصومة	2- قروض من البنوك والبنك المركزي
2- سندات الخزينة العمومية	3-خصوم أخرى
3- القروض التجارية	4-رأس المال
4-القروض الموسمية	
-الأصول الثابتة(المباني والأدوات المكتبية).	

المصدر:بوشيخي بوحوص، مقال بعنوان النظريات المتعلقة بتفسير أعمال البنوك مع الدراسة التفصيلية للنظرية الحديثة،"نموذج إبرام القروض ثم توزيعها"ومحاولة محاكاة تطبيق النظريات على بنك التنمية المحلية الجزائري،ص28.

أصول البنك التجاري حسب نظرية القروض التجارية يجب ان تقتصر على بنود معينة في مجال عمله تتمثل في الأوراق التجارية المخصومة وسندات الخزينة العمومية والقروض التجارية والموسمية لتحقيق السيولة والربحية والأمان.

1-5- الانتقادات الموجهة لنظرية القروض التجارية: تتلخص هذه الانتقادات فيما يلي:

- إن الاقتصار على القروض قصيرة الأجل لا يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية؛

- لم يعد مفهوم السيولة محصور في الأوراق التجارية قصيرة الأجل، إنما:"لا تختلف الأوراق المالية طويلة الأجل مثلا عن الأوراق التجارية من هذه الناحية، إذا ما توفرت الأسواق المالية؛

- إن وجود رقابة حكومية أو بنوك مركزية تعمل على سلامة قرارات وإجراءات الإقراض، تزيل أسباب اقتصار البنوك على القروض التي تسدد نفسها؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– إن النظرية تخلط بين السيولة للبنك الواحد، والسيولة بالنسبة للنظام المصرفي ككل، فان السيولة تتوقف على مدى استعداد البنك المركزي لأداء مهمة المقرض الأخير؛

– إن توجيه القروض التجارية إلى سلع ملموسة لا يمثل حماية أكيدة للبنك، باعتبار أن بعض السلع لا تصرف لأسباب مختلفة، الشيء الذي يؤدي بالبنك إلى صعوبة استرجاع مستحقاته؛

– إن إقصاء المستهلكين من الحصول على قروض، يتجاهل حقيقة كونهم وراء شراء السلع الحقيقية، وبالتالي حرمانهم من قروض يعني تعثر المنتجين أمام مستحقات البنوك.

2– نظرية التبديل:

لما كانت نظرية" القروض التجارية" عرضة للعديد من الانتقادات نتيجة لكون:"هذه الأفكار لم تكن تتفق مع التطور والثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي، لذلك ظهرت نظرية القروض التجارية في صورة جديدة أطلق عليها نظرية التبديل، وفيما يلي تفصيل لهذه النظرية:[1]

2–1– المقومات الأساسية لنظري التبديل(إمكانية التحويل)

تعتمد هذه النظرية على توسيع دائرة التوظيف لدى البنك التجاري، من خلال عدم الاقتصار على التعامل قصير المدى والمتمثل في القروض التجارية، فهي لا ترى ان نظرية القروض التجارية غير صالحة، بل توصي بتنويع العمليات البنكية من قروض قصيرة أو استثمارات في السوق المفتوحة، او تدعيم محفظة الأوراق المالية، لان تقنية التنويع تحافظ على جودة السيولة.

2–2– فرضيات نظرية التبديل: نفس فرضيات نظرية القروض التجارية الخمسة بإضافة الفرضية السادسة المتمثلة في: مركز البنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبديل، والقدرة على بيع الأوراق.

2–3– الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية التبديل:

الجدول رقم(1–2): الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية التبديل.

الأصول	الخصوم
- الأرصدة النقدية الحاضرة(الصندوق)	1–الودائع
1–الأوراق المالية	2–قروض من البنوك والبنك المركزي
2–الأوراق التجارية المخصومة	3– خصوم أخرى
3–سندات الخزينة العمومية	4–رأس المال

[1] بوشيخي بوحوص، مرجع سبق ذكره، ص ص 29،30.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-القروض التجارية 5-القروض الموسمية والقروض المتوسطة - الأصول الثابتة(المباني والأدوات المكتبية)	

المصدر:بوشيخي بوحوص،مقال بعنوان النظريات المتعلقة بتفسير أعمال البنوك مع الدراسة التفصيلية للنظرية الحديثة"نموذج إبرام القروض ثم توزيعها" ومحاولة محاكاة تطبيق النظريات على بنك التنمية المحلية الجزائري،ص 30.

نلاحظ أن البنك التجاري إضافة بندين هما الأوراق المالية لحل مشكلة السيولة بتبديلها والقروض المتوسطة الموجهة لشراء آلات الإنتاج وبالتالي مساهمة البنك في التنمية.

2-4- الانتقادات الموجهة لنظرية التبديل: هناك انتقادات عديدة أهمها:

- عندما تشجع هذه النظرية التعامل بالأوراق المالية قصيرة الأجل فهذا قد لا يخدم غرض السيولة-حالة الأزمات-، فلما تتعرض البنوك لعمليات سحب مكثفة فلن يستطيع أي منها بيع ما يمتلكه من أوراق مالية قصيرة الأجل، لكون جميع البنوك تعرض ما تمتلكه منها للبيع؛

- إن وجود قدر ضئيل من الأوراق المالية قصيرة الأجل، لدى البنك التجاري لا يكفي لمواجهة كل المسحوبات غير المتوقعة من الودائع، والطلب على القروض غير المتوقع؛

- إن الارتباط الوثيق بين البنوك والمشروعات الصناعية قد يلحق بالبنوك خسائر فادحة.

3- نظرية الدخل المتوقع:توصلت نظرية الدخل المتوقع إلى نتائج مغايرة للنظريتين السابقتين (في ربطها بين طبيعة القرض والسيولة المصرفية) وتتلخص وجهة النظر هذه بأن ضمان إعادة القرض ترتبط ب(الدخل المتوقع) هو الأساس الذي يحصل عليه المقترض من خلال استخدامه للقرض، وإذا كان الدخل المتوقع هو الأساس الذي يضمن إعادة القرض إلى المصرف فليس هناك من ضرورة لتحديد نشاط المصارف التجارية بالاقتراض قصير الأجل بل جاءت دعوة هذه النظرية لتوسيع هذا النشاط ليشمل الاقتراض طويل الأجل.

وهذه النظرية تختلف عن نظرية القرض التجاري من حيث تشخيصها للقروض متوسطة وطويلة الأجل والقروض الاستثمارية، وغير المتعلق بالتحويل الجاري، وأصبح بإمكان المصارف أن تمنح قروضها لرجال الأعمال والمستثمرين والقروض العقارية والقروض الخاصة وغيرها.[1]

4- نظرية إدارة الخصوم: وهذه النظرية الحديثة التي تختلف عن النظريات السابقة من حيث أنها تركز الاهتمام في تبرير نشاط البنوك التجارية على جانب الأصول أو العمليات، فالنظرية تعترف بان جانب الأصول وطبيعة

[1] أمل شاكر كنكون الشيباوي، **دور المصارف التجارية الخاصة في تفعيل نشاط سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2004-2013**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، العراق،2016، ص ص13،14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكوينه تلعب دورا هاما في توفير واستمرارية السيولة في البنك، ولكنها ترى في نفس الوقت أن السيولة تعتمد أيضا على مصادر التغذية الرئيسية والأساسية، أي على الخصوم وخاصة الودائع ، وعند التساؤل لماذا يحتاج البنك التجاري إلى السيولة؟ تجيب هذه النظرية بوضع سببين لذلك، أولا هو مخاطر طلبات السحب من جانب المودعين، وثانيا برغبة البنك لتوفير السيولة للاستجابة لرغبات طلبات القرض بمختلف أنواعها وخاصة أن مثل هذا التوظيف هو الذي يحقق الأرباح للبنك التجاري، وبالطبع من غير المتصور أن يحتفظ البنك بالودائع جامدة ودون توظيف.

وترى هذه النظرية الحديثة انه في حلبة افتراض أن هناك طلبا للسحب من جانب المودعين أو انخفاض في حجم الودائع، أو أن هناك طلبات عاجلة للقروض تحتاج إلى سيولة حالية، وإذا كانت التقاليد المصرفية تقليدية سوف تحتم عليها التخلص من بعض الأصول ذات السيولة المرتفعة وتحويلها إلى نقود عن طريق الخصم وإعادة الخصم إلى الأوراق التجارية أو بيع الأوراق الحكومية،فعلى العكس من ذلك،على البنك في هذه الحالة أن يذهب ويشتري ما يحتاج إليه من سيولة،فيستطيع البنك أن يقترض من السوق النقدية من البنوك الأخرى،أو اقتراض الأموال العامة والحكومية،أو إصدار شهادات إيداع وشهادات ادخارية متعددة الأنواع وغيرها،وهو يستطيع أن يستخدم هذه الموال المقترضة لمواجهة احتياجات زبائنه طالبي القروض.

وسوف يفعل البنك ذلك ويشتري السيولة التي يحتاجها مادام يتقاضى ثمنا مرتفعا على القروض التي يمنحها يتجاوز ما دفعه من إقتراضات، محققا بذلك الأرباح التي يريدها.وهذه السياسة هي التي تفسر في العصر الحاضر زيادة الودائع مابين البنوك،وتنوع وتعدد أشكال الودائع، وشهادات الادخار والإيداع المختلفة والاختلاف في أسعارها ونمو عمليات البنوك وتوافر السيولة.[1]

5- نظرية إدارة الخصوم و الأصول معا أو(النظرية الشاملة):[2]

شهد حقل الإدارة المصرفية خلال العقدين الأخيرين نموذجا مصرفيا مهما هو نموذج إدارة الخصوم والأصول معا، بل أن البنوك التي لم تعد تتقيد بالتخصص المحدود الذي قيد العمل المصرفي حسب نظرية إدارة الخصوم(النظرية الرابعة) في كثير من الدول، وإنما أصبحت توسع نشاطها إلى المجالات والأقاليم والمناطق وتحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف النشاطات لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فالنظرية الخامسة سهلت تحول البنوك إلى بنوك شاملة حيث أن إدارة الأموال في ظل الصيرفة الشاملة هي طريق للتفكير فهي تعزز التفكير لدى المدراء حول الأشياء المحيطة بهم وتجعل التطبيق المصرفي متميز في علاقته بالبيئة المحيطة بالمصرف بكل متغيراته ومستجدياتها في المجالات المختلفة وخاصة في تقديم القروض طويلة الأجل والاستثمار والعمل بكفاءة وفعالية في كل من السوق النقدية والسوق المالية.

[1] ميراندا زغلول رزق، **النقود والبنوك**، جامعة بنها، كلية التجارة، مصر، 2009،ص ص122، 123.

[2] بوشيخي بوحوص، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والشكل التالي يوضح نشاط المصرف الشامل بوصفه Full –Service Banking

الشكل رقم(1-2):نشاط المصرف الشامل بوصفه

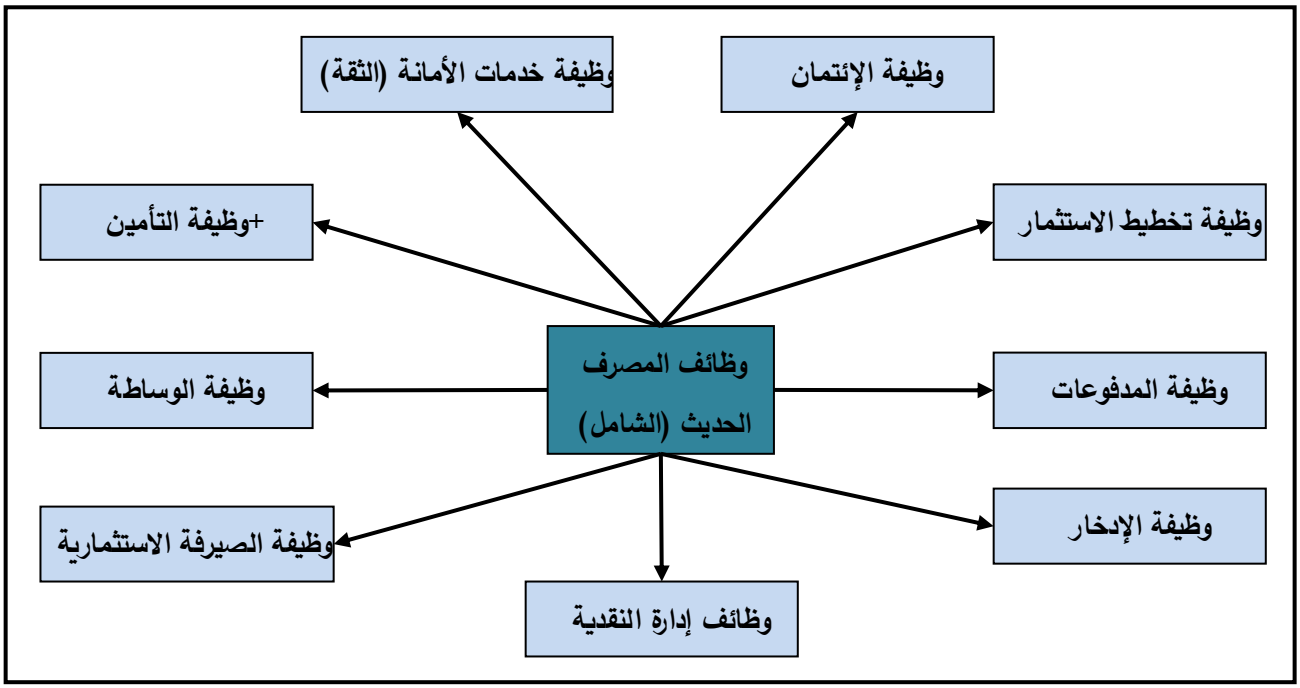

المصدر: بوشيخي بوحوص،مقال بعنوان النظريات المتعلقة بتفسير أعمال البنوك مع الدراسة التفصيلية للنظرية الحديثة"نموذج إبرام القروض ثم توزيعها"ومحاولة محاكاة تطبيق النظريات على بنك التنمية المحلية الجزائري،ص34.

1- مقومات نظرية إدارة الخصوم والأصول معا أو النظرية الشاملة:

تقوم نظرية إدارة الخصوم والأصول معا على عدة أسس وأفكار تتلخص فيما يلي:

- التقديم لكل أنواع الخدمات المالية والمصرفية أي الانتقال من التخصص إلى الشمول؛

- الاحتفاظ باسهم الشركات المؤسسة كاستثمارات للمصرف؛

- تبني كل ما هو مبدع وجديد وحث على الإبداع في المجالات المالية والمصرفية.

2- فرضيات نظرية الأصول والخصوم معا(النظرية الخامسة):-نفس فرضيات نظرية إدارة الخصوم بالإضافة إلى ثلاث فرضيات يمكن توضيحها بالاتي:

- منافسة المؤسسات الغير المصرفية؛

- تلبية حاجات ولرغبات الزبائن على أساس المفهوم الحديث للتسويق؛

- مسايرة مفهوم العولمة المالية Globalization. وتطور السوق النقدية والمالية الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية إدارة الخصوم والأصول معا

الجدول رقم(1-3): الميزانية المبسطة للبنك التجاري حسب نظرية الأصول والخصوم معا

الأصول	الخصوم
- الأرصدة النقدية الحاضرة(الصندوق)	1- الودائع
1- الأوراق المالية والأسهم المحتفظ بها والأسهم المعد للبيع	1-2- ودائع جارية
2- الأوراق التجارية المخصومة	1-3- شهادة ودائع لأجل
3- سندات الخزينة العمومية	1-4- شهادة ودائع التوفير
4- القروض التجارية	1-5- شهادة ودائع بإشعار
5- القروض الموسمية	2- قروض من البنوك والبنك المركزي
6- القروض المتوسطة والطويلة	3- حسابات المراسلين والبنوك الدائن
7- القروض الاستهلاكية	4- شيكات وحوالات مستحقة الدفع
8- القروض العقارية	5- سندات مصدرة من البنك
9- بطاقة الائتمان	6- الاحتياطات
10- منتجات التوريق من الأسواق المالية	6-1- احتياطي قانوني
11- منتجات سوق التامين	6-2- احتياطي خاص
12- القروض الموجهة للطلبة	7- خصوم أخرى
- الأصول الثابتة(المباني والأدوات المكتبية)	8- رأس المال

المصدر: بوشيخي بوحوص، مقال بعنوان النظريات المتعلقة بتفسير أعمال البنوك مع الدراسة التفصيلية للنظرية الحديثة"نموذج إبرام القروض ثم توزيعها"ومحاولة محاكاة تطبيق النظريات على بنك التنمية المحلية الجزائري، ص 35.

نلاحظ أن ميزانية البنك حسب النظرية الخامسة تطور ليضيف بنود أخرى تتمثل في امتلاك البنك لأسهم محتفظ بها كاستثمارات للمصرف وأخرى معد للبيع وأيضا بطاقات الائتمان ومنتجات توريق الديون السيادية للدول النامية ومنتجات التامين(الحياة، الحوادث، الحرائق...).

المطلب الثاني:موارد البنوك التجارية

وتنقسم هذه الموارد إلى موارد ذاتية و موارد خارجية سنتطرق إلى ذلك فيما يلي:

1- الموارد الذاتية:وتشمل بندين رئيسين هما:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- **رأس المال المدفوع:** وهو ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها أساسا في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه،ومن هنا فهو يعكس حجم النشاط المتوقع مزاولته، فضلا عن تضائل أهميته بالمقارنة مع الموارد الأخرى للمصرف،ومع ذلك فهو يعتبر مؤشر لمتانة المركز المالي للمصرف والثقة التي يحظى بها في الدوائر المالية،وعادة تفرض التشريعات المصرفية حدود دنيا على رأس المال المدفوع ولا تمنع من زيادته بعد التأسيس، ولكنها من ناحية أخرى تحول دون مكانية سحبه إلا في حالة إشهار الإفلاس، ومع ذلك أحيانا قد يسمح بسحب جزء من رأس المال المدفوع لمواجهة خسارة ما أو لتلبية غرض استثماري معين.[1]

ب- الاحتياطات والأرباح الغير موزعة:[2]

- **الاحتياطات:** وهي عبارة عن مبالغ يقتطعها البنك من أرباحه سنة بعد أخرى ويحتفظ بها لتدعيم حساب رأس المال وحماية المودعين وقد يتدخل المشرع بإلزام البنك بالاحتفاظ بنسبة معينة من أرباحه السنوية وهذا هو الاحتياطي القانوني كذلك قد يقوم البنك باقتطاع جزء من أرباحه السنوية،دون إلزام قانوني عليه، بغرض تعزيز مركزه المالي وهناك نوع ثالث من الاحتياطي يطلق عليه الاحتياطي الخفي ويحصل نتيجة احتساب قيمة الأبنية والأراضي التي يملكها البنك، فهي تسجل في الميزانية بقيمة الشراء بينما قيمتها الحقيقة تكون أكثر من ذلك،والفرق بين القيمتين يشكل الاحتياطي الخفي.

- **الأرباح الغير موزعة:** وتمثل الفارق بين الأرباح التي حققها البنك في سنة معينة،والأرباح التي وزعها بالفعل على مساهميه، وخلافا لبندي رأس المال والاحتياطي اللذين يتميزان بثبات نسبي كبير فإن قيمة هذا البند تتغير من فترة لأخرى، وبصفة عامة فإن هذا البند بطبيعته هو بند انتقالي يقيد فيه ما يحققه البنك من أرباح تمهيدا لتوجيهها إلى غايتها النهائية سواءا كانت توزيعات على المساهمين أو تدعيما للاحتياطي أو تغطية للخسارة.

2 - الموارد الخارجية: وتتمثل في:

أ- **الودائع:** وهي تمثل مجموعة إيداعات أفراد والمؤسسات التجارية لديها أرصدة وهي إمكانياتها في تكوين النقود من خلال استثمار الودائع بقصد تكوين أو زيادة مواردها التي تستفيد منها في مزاولة نشاطها الاقتصادي[3]، وتنقسم الودائع إلى:

- **الودائع الجارية:** وتعرف باسم الودائع تحت الطلب، ويمكن للعميل السحب من رصيده منها في أي لحظة،ولذلك يحتفظ المصرف التجاري بنسبة احتياطي نقدي مرتفعة على هذه النوعية من الودائع. وتعتبر

[1] إسماعيل احمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2000، ص253.

[2] أسامة كامل وعبد الغاني حامد، **النقود والبنوك**، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين،2006، ص ص110،111.

[3] رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وخالد احمد فرحان المشهدان، **النقود والمصارف**، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013، ص81.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الودائع الجارية من مكونات السيولة وعرض النقود في الاقتصاد وعادتا لا يقوم المصرف التجاري بدفع فوائد عليها، ويقوم التعامل على هذه الودائع باستخدام الشيكات.[1]

– **الودائع الثابتة(لأجل):** ونقصد بها الودائع التي يلتزم المصرف بموجبها بالدفع في وقت لاحق على إيداعها يتم الاتفاق على هذا الوقت بين المودع والمصرف.

والودائع الثابتة تعد التزاما من المصرف بالدفع لمبلغ الوديعة بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين المودع والمصرفة ويدفع المصرف عنها سعر فائدة للمودع.

أما الوديعة بإخطار فإنها تقتضي التزام المودع بإخطار أو إشعار المصرف بالسحب قبل وقت مناسب من تاريخ سحبها، ويقوم المصرف أيضا بدفع سعر الفائدة عنها كما هو الحال بالنسبة للوديعة الآجلة لان المودع في الحالتين يضحي بحرية سحب وديعته عند الطلب ويتلقى لقاء ذلك ثمن هذه التضحية والمتمثل بسعر الفائدة المصرفي.[2]

– **ودائع التوفير:** عبارة عن مبالغ يودعها المودعون بالبنك على سبيل ادخارها، والحصول على الفائدة من ورائها على أن يكون من حقهم السحب منها في أي وقت دون إخطار سابق. ومن أكثر صور الودائع الادخارية شيوعا ما يلي:[3]

– ودائع دفاتر التوفير.

– أوامر السحب السوقية أو القابلة للتداول.

– ودائع سوق السند.

ب– الاقتراض من الجهاز المصرفي: ترجع عملية اقتراض البنوك التجارية أساسا إلى حاجتها إلى مواجهة احتياجات البنك اليومية أو الموسمية من السيولة لمواجهة الطوارئ من المسحوبات، وذلك بأن يقوم البنك التجاري بالاقتراض من الجهاز المصرفي سواء من البنك المركزي بضمان الأصول، أو من البنوك التجارية الأخرى، أو بإصدار سندات طويلة الأجل كما يمكن قيام البنوك التجارية بالاقتراض من بنوك أجنبية.

والأهمية النسبية للاقتراض من الجهاز المصرفي أو من البنوك الأجنبية تعد مؤشرا قويا لمدى قوة أو نفوذ البنك المركزي أو البنوك المقرضة على البنوك التجارية المقترضة، وتعد كذلك مؤشر لمدى قوة البنك

[1] محمد عزت غزلان،**اقتصاديات النقود والمصارف**،الطبعة الأولى،دار النهضة العربية،بيروت–لبنان،2002 ، ص148.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، 2006، ص147.

[3] احمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، 2003/2002، ص111.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجاري كمنشأة مالية مستقلة تعتمد على موارد تأتي أساسا من خارج الجهاز المصرفي.[1]

ج- الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية والمراسلة: وتشمل الأرصدة الدائنة للبنوك الوطنية والبنوك المراسلة بالخارج والناجمة عن التعامل المصرفي بين الطرفين.[2]

د- الخصوم الأخرى: وتشمل القيود تحت التسوية والإيرادات المدفوعة مقدما والمصروفات المستحقة وأرصدة الأرباح الموزعة والتي لم تدفع بعد لمستحقيها.[3]

المطلب الثالث: استخدامات البنوك التجارية

وتتمثل هذه **الا**ستخدامات فيما يلي:

1- أرصدة نقدية حاضرة :

وتتمثل في السيولة النقدية الكاملة وتتخذ عدة أشكال:[4]

- نقود حاضرة في خزانة البنك التجاري: حيث يحتفظ البنك التجاري بكمية من السيولة النقدية من نقود معدنية ونقود ورقية لمواجهة طلب المودعين وتسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعهم.

- أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي: حيث يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية أن تحتفظ بنسبة من ودائعها على شكل سيولة نقدية حاضرة في خزائن البنك المركزي. ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا لمقتضيات السياسة النقدية. ويطلق على هذه النسبة بنسبة الاحتياطي القانوني.

- وهناك الأرصدة السائلة الأخرى من شيكات و حوالات وأوراق مالية يتوقع تحويلها إلى سيولة نقدية كاملة بسهولة.

2- الاستثمار في الأوراق المالية:

وهي تمثل سيولة من الدرجة الثالثة ويصعب تحويلها إلى سيولة إلى درجة أولى حيث تحتاج إلى وقت وجهد وتتعرض في التقلبات للقيمة، وتنطوي على احتمالات الخسارة والربح وتمثل قروض طويلة الأجل، ويشتمل هذا البند من جهة أولى الأوراق المالية الحكومية بخلاف آذنات الخزانة وتلك السندات المضمونة من

---

[1] عصام عمر احمد المنذور، مرجع سبق ذكره، ص ص53،54.

[2] هيل عجمي جميل الجنابي و رمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2009، ص114.

[3] نفس المرجع السابق، ص114.

[4] ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 277،278.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومة والأوراق الأخرى ذات القاعدة الثابتة، ومن جهة ثانية الحصص والأسهم التي يمتلكها البنك من الشركات باعتباره مساهم فيها.[1]

3- الأوراق التجارية المخصومة:

وهي أوراق تجارية يبادلها حائزيها بنقدية قبل ميعاد استحقاقها ولذلك فان المبلغ الذي يدفعه المصرف التجاري مقابلها يكون اقل من القيمة النقدية المكتوبة عليها بمقدار فائدة مخصومة بمعدل يتناسب طرديا مع طول الفترة الزمنية بين طلب العميل المقابل النقدي للورقة وتاريخ سداد قيمتها الاسمية وتزداد سيولة هذه النوعية من الأصول إذا كانت معتمدة من احد بيت القبول حيث نوصف الورقة التجارية في هذه الحالة بكونها من الدرجة الأولى أو مضمونة.[2]

4- القروض والسلف:

تعد القروض والسلف التي يمنحها المصرف التجاري من أكثر أنواع الأصول عائدا وربحا وهذا يتناسب مع سيولتها المنخفضة أكثر من غيرها من بقية الأصول الأخرى.

لذلك تستثمر المصارف جزءا كبيرا من مواردها في مجال القروض والفرق الأساسي بين القروض والسلف يتمثل في أن الأولى عبارة عن مبلغ من المال يقدمه المصرف بصورة قرض يحصل عليه المقترض بمجرد اتفاق بينه وبين المصرف على مقدار القرض وموعد سداده.في حين أن السلفة تمثل التزاما من المصرف إلى الحاصل عليها بالسحب منها في حدود المبلغ المصرح به. وفضلا عن ذلك فان هناك نوع أخر من الإقراض قصير الأجل يعرف(بالتسهيلات الائتمانية) القائمة على أساس الاعتمادات المستندية التي يقدمها المقترض للمصرف فيقوم الأخير بالاستناد عليها بفتح حساب جاري لصاحبها وغالبا ما تكون هذه المستندات مرتبطة بعمليات الاستيراد والتصدير.

إن تواضع سيولة القروض مرتبط بعدم أحقية المصرف بمطالبة المقترض بسداد قرضه قبل انقضاء موعد الاستحقاق المتفق عليه.

وتنقسم القروض إلى نوعين:الأول بضمانات عينية وشخصية (مثل البضائع-الأوراق المالية-العقارات-المحاصيل الزراعية-مواد عينية أخرى-وكذلك سمعة ومكانة المقترض في السوق وغيرها من الضمانات الأخرى)

[1] أسامة كامل، عبد الغاني حامد، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[2] محمد عزة غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 151.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما النوع الثاني من القروض فهو يتمثل بالقروض الغير مضمونة وفي أحيان معينة تمنح من قبل المصارف الحكومية التابعة للدولة.[1]

المطلب الرابع:تخصيص الموارد المالية في البنوك التجارية

يقصد بصفة عامة بالتخصيص إدارة الموجودات،وهو العملية التي يتم بموجبها توزيع الأموال المتاحة للبنك على بنود الاستخدام المختلفة، وبطريقة تضمن المواءمة بين الاحتياجات من السيولة ويعظم الربحية أو العائد،أي تخصيص الأموال على بنود النقدية،الاستثمارات بالأوراق المالية،والقروض والسلفيات والأصول الأخرى،تشكل البنود النقدية الأموال العاملة في البنك، وهي المكونة لعناصر السيولة الرئيسية للبنك، وتتكون من النقدية بخزينة البنك والبنود شبه النقدية ذات الفوائد البسيطة والمستحقات لدى البنوك الأخرى،ولا شك أن الإجراء المناسب من وجهة تعظيم العائد هو توجيه مصادر الأموال نحو الاستخدامات التي تعطيه عوائد اكبر من غيرها داخل مجال الخطر الذي تقبله الإدارة، مع الأخذ في الحسبان متطلبات السيولة،وقد يكون ذلك سهلا في المنظمات الغير المالية،في حين يصبح أكثر تعقيدا في البنوك التجارية.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الجانب الأكبر من مصادر أموال البنك التجاري عبارة عن الودائع بأنواعها المختلفة، كالودائع تحت الطلب، والتي تدفع عند الطلب،بينما الأنواع الأخرى(ودائع تحت الأجل،ودائع التوفير)يتم سحبها وفقا لشروط خاصة تحدد مسبقا،لذلك تعمل الإدارة على تخصيص الأموال بشكل يضمن مقابلة السحب على الودائع،ويشكل هذا المطلب الأول للسيولة،بينما المطلب الثاني هو توفير الأموال لمقابلة الاحتياجات من القروض والسلفيات لعملاء البنك و البيئة المحيطة.

ومما سبق يتضح أن البنك التجاري يهدف إلى تحقيق ربح مناسب في ظل متطلبات السيولة،ودرجة ملائمة من المخاطر، وتتبع البنوك التجارية عدة مداخل وأساليب في تخصيص وتوزيع الأموال على أوجه الاستخدام،بما يضمن لها تحقيق الربحية المستهدفة وتقليل المخاطر التي غالبا ما توافق العملية الاستثمارية والمواءمة بين الربحية والسيولة، وتشمل أهم هذه المداخل: مدخل تجميع الأموال، مدخل تخصيص الأموال حسب مصدرها، ومدخل بحوث العمليات.[2]

1- مدخل تجميع الأموال:

تحصل البنوك التجارية على الأموال من مصادر متعددة،منها الودائع تحت الطلب، وودائع التوفير، و ودائع لأجل ورأس المال والقروض،ويستند هذا المدخل على فكرة أساسية مفادها انه يتم تجميع الأموال التي تم

[1] ناظم محمد نوري الشمري،مرجع سبق ذكره، ص ص 152،153.

[2] نعمان محصول، **دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية دراسة تطبيقية**، أطروحة دكتوراه ،جامعة أم البواقي،2016 -2017، ص92.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحصول عليها من مصادر متنوعة،ومن تم يتم توزيعها على الاستخدامات،ولكي يحقق هذا المدخل أو الأسلوب أهدافه المطلوبة، فإنه يتطلب من البنك أن يكون ملما الماما بالقيود الموضوعة عليه، مثل قيود السيولة العامة، والاحتياطات القانونية، والأرباح المستهدفة، وتوظيف البنوك هذه الأموال حسب أسبقيات تختارها وفق معايير محددة بما يجنبها مشكلة السيولة والربحية،وتتخذ هذه الأسبقيات كما يلي:الاحتياطات القانونية، الاحتياطات الثانوية، قروض وسلفيات، استثمارات مالية، موجودات ثابتة[1]، ويمكن توضيح هذا المدخل من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(1-3)تخصيص موارد البنك وفقا لمدخل مجمع الأموال:

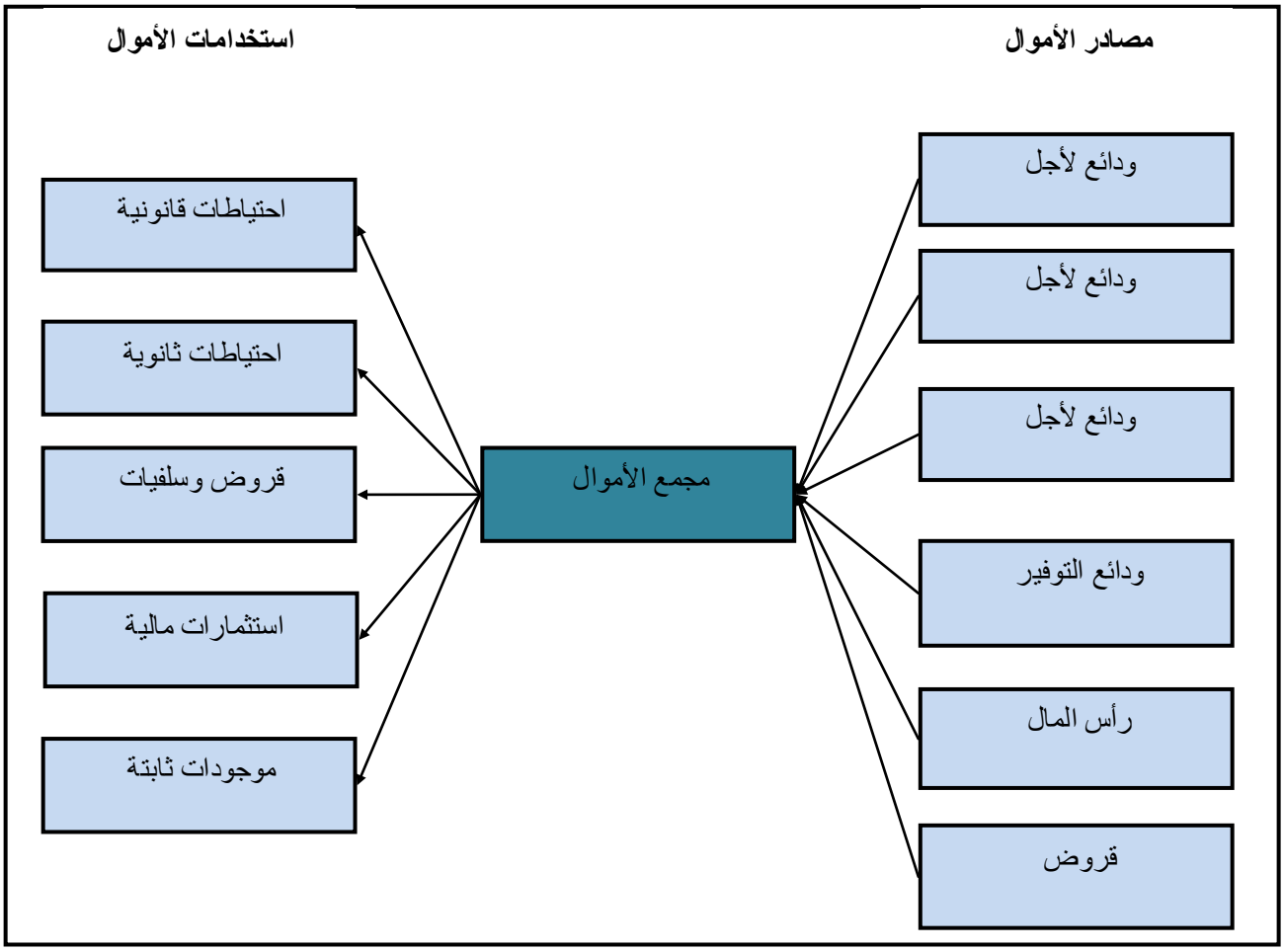

المصدر:محصول نعمان،تسيير محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة جيجل،2006-2007،ص21.

وعلى الرغم مما يتميز به مدخل تجميع الأموال من سيولة في طرق الإدارة في البنوك إلا انه يوجه إلى هذا المدخل مجموعة من الانتقادات منها:

[1] نعمان محصول،مرجع سبق ذكره، ص ص 21 ،22.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– تجاهل هذا المدخل مصادر الأموال، حيث تختلط هذه الأموال المتعددة المصادر داخل إطار واحد، ولا يتم التمييز بينها من حيث الملكية، أو من حيث الاستحقاق.

– إن هذا المدخل لا يعطي مؤشرا محددا لتخصيص الأموال على مجموعات الموجودات، كما انه لا يوضح كيفية تحقيق المواءمة بين السيولة والربحية.

– لا يحقق عملية الترابط بين متطلبات السيولة وفقا لكل نوع من الودائع، كما انه لم يحدد هذه المتطلبات إلا كنسبة إجمالية من الودائع،والتي قد تختلف أهميتها حسب نوع المصدر، وقد يترتب عن ذلك زيادة حجم السيولة أكثر مما تدعو إليه الحاجة، مما يؤثر على ربحية البنك.

2– مدخل تخصيص الأموال حسب مصدرها:

من خلال الانتقادات السابقة التي وجهت إلى مدخل تجميع الأموال ظهر مدخل تخصيص الأموال حسب مصدرها، للتغلب على النقائص التي ينطوي عليها المدخل السابقة،ويعتمد مدخل تخصيص الأموال حسب مصدرها على حقيقة مفادها أن السيولة التي يحتاج إليها البنك ترتبط بمصادر الأموال، وتشبه هذه العملية بالبنوك داخل البنك الواحد، حيث يتم التخصيص من كل مصدر للأموال على حدة لبنود الاستخدام أو التوظيف، مع مراعات الربط بين المصدر واحتياجات السيولة والتوظيف[1]، ويوضح الشكل رقم(1–3)آلية تجميع الأموال حسب مصدرها كالأتي:

– تخصص الودائع تحت الطلب إلى كل من الاحتياجات الأولية والثانوية، وكذلك القروض والسلف.

– تخصص ودائع التوفير إلى كل من الاحتياطات الأولية والثانوية والقروض والاستثمارات الطويلة الأجل.

– تخصص ودائع لأجل إلى كل من الاحتياطات الأولية والثانوية و القروض والسلف والاستثمارات طويلة الأجل.

– يخصص رأس المال إلى كل من القروض والسلف والاستثمارات طويلة الأجل، والموجودات الثابتة.

[1] نعمان محصول ، مرجع سبق ذكره، ص ص 22،23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم(1-4):آليات مدخل تخصيص الأموال حسب مصدرها:

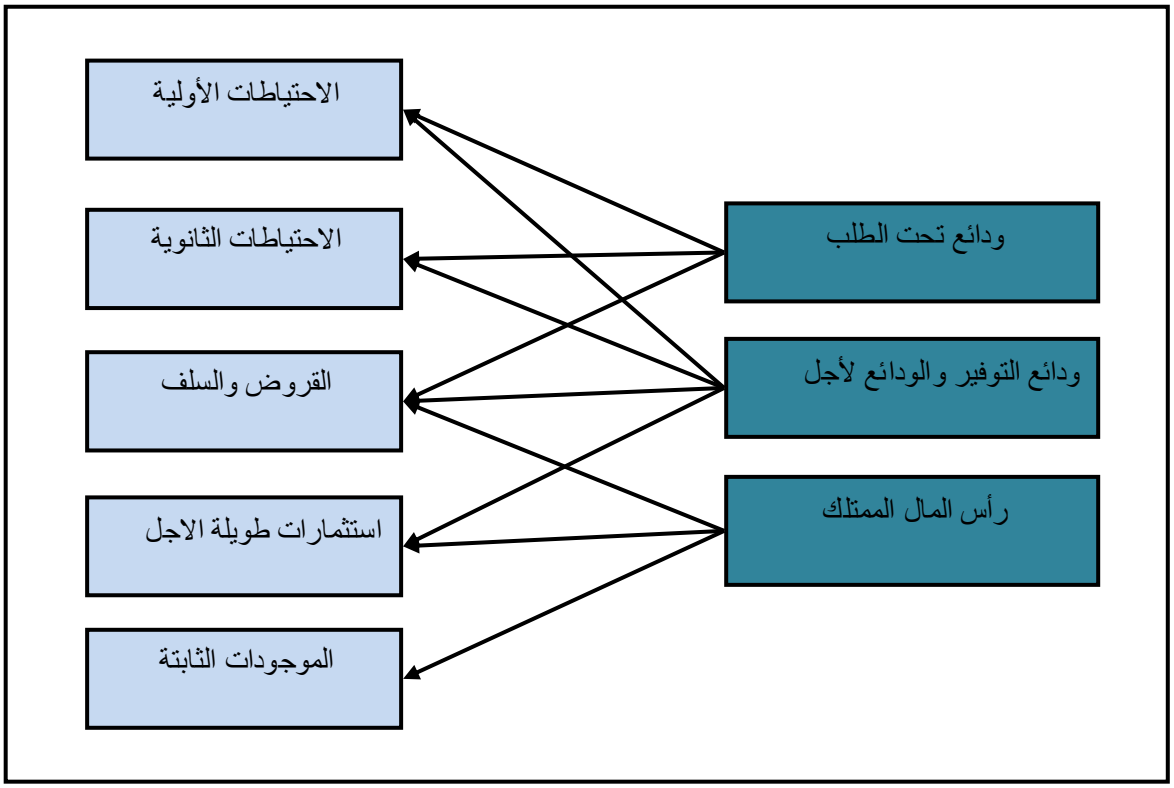

المصدر:محصول نعمان،تسيير محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، رسالة ماجستيير، جامعة جيجل، 2006-2007، ص22.

وعلى الرغم من أن هذا المدخل يعد متطورا ومتجاوزا للعديد من النقائص، مقارنة بمدخل تجميع الأموال، وذلك بالتقليل من الموجودات السائلة، وتوجيه المزيد من الأموال إلى محفظتي القروض والاستثمارات المالية، مما يسهم في تحسين ربحية البنك، ويربط بين الاحتياطات من السيولة والتوظيف وفقا لنوع المصدر، إلا انه يعاب عليه انه يفترض أن مصادر الأموال مستقلة عن مجالات الاستخدام والتوظيف،وهذا افتراض غير واقعي، وانه يربط في عملية التخصيص ومراكز السيولة والربحية وفقا لدرجة التقلب في كل نوع من أنواع الودائع، ولكن من الملاحظ انه قد توجد هنا علاقة ضعيفة بين درجة التقلب في نوع معين من أنواع الودائع والتقلب في إجمالي الودائع.

وتعد هذه المداخل أدوات مساعدة لمعاونة الإدارة المصرفية و المالية وإدارة أموالها وتحسين مراكز الربحية، وتلعب الخبرة والمعرفة السابقة والقدرة على التنبؤ دورا أساسيا في هذه المداخل.

3- مدخل بحوث العمليات:

يستخدم مدخل بحوث العمليات في المجالات البنكية بوصفه وسيلة علمية ودقيقة تمكن من إدارة الموارد المالية بكفاءة ودقة، ويعد أسلوب البرمجة الخطية احد الأساليب المهمة ضمن مدخل بحوث العمليات، ومن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال استخدامه في مجالات التخصص يمكن أن يحقق أهداف مرضية في مجال تنظيم الأرباح وتخفيض التكاليف،ويستند أسلوب البرمجة الخطية، وخاصةMethod Simplex على أوجه الاستخدامات البنكية إلى بناء محفظة استثمارية محددة في ظل وجود محددات قانونية ومالية، تسويقية وإدارية.[1]

[1] نعمان محصول ، مررجع سبق ذكره، ص 23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق توصلنا إلى أن البنوك على اختلاف أشكالها، والبنوك التجارية على وجه الخصوص إحدى أهم أدوات النظام الاقتصادي في العصر الحديث، فالبنوك التجارية مؤسسات ائتمانية تسعى إلى تحقيق الربحية من خلال الأموال التي يقدمها لها مختلف الأعوان الاقتصاديين في البلاد ويعتمد البنك التجاري على مجموعة من المصادر لمباشرة نشاطه ،ومن جهة أخرى فانه على البنك التجاري أن يعمل جاهدا من اجل توظيف هذه الموارد توظيفا رشيدا من خلال استخداماته المختلفة والتي تأخذ شكل قروض مصرفية أو اكتتاب في سندات الخزينة العامة، وفي كل مرة يجب على البنك التجاري أن يأخذ بعين الاعتبار الاحتياطات اللازمة لضمان استرداد أمواله وعدم ضياعها محافظة منه على سلامة مركزه المالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني:

الإطار النظري لإدارة المخاطر المالية

المبحث الأول: عموميات حول المخاطر المالية

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المالية وكيفية التحكم في المخاطر المحيطة بالعملية الائتمانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

إن البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات المالية تسعى دائما إلى ممارسة أنشطتها بطرق تساعدها على تحقيق أهدافها المتعددة، لكن بالمقابل تتعرض هذه البنوك إلى عدة مخاطر مالية تعرقل السير الحسن لأنشطتها وتحد من قدرتها على استخدامات الأموال لديها، ومن أهم هذه المخاطر مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق...الخ،الأمر الذي استوجب مراقبة هذه المخاطر ووضع الإجراءات اللازمة للسيطرة على آثارها السلبية وإدارتها بطريقة تخدم أهداف البنك.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل والذي قسمناه كما يلي:

المبحث الأول:ماهية المخاطر المالية.

المبحث الثاني:إدارة المخاطر المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:عموميات حول المخاطر المالية:

تتعرض البنوك التجارية إلى العديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة من إقراض،واستثمار، وغيرها الأمر الذي يحول دون تحقيق البنك لأهدافه، لذلك يستوجب دراسة هذه المخاطر ومعرفة مختلف أنواعها، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول:مفهوم المخاطر المالية وخصائصها

1- مفهوم المخاطر المالية:

تعرف المخاطر المالية على أنها:"إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع،أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي"[1].

كما تعرف أيضا بأنها:"احتمال تقلب العوائد المستقبلية المتأتية من الاستثمارات، كما أنها درجة اللاتأكد في قابلية المنشاة في تغطية التزاماتها التشغيلية والمالية"[2].

وتعرف أيضا بأنها:"ارتفاع مخطر الاستغلال بسبب اللجوء إلى الاستدانة،أي جلب موارد مالية في شكل ديون من شأنه أن يؤثر سلبا على مردودية المؤسسة"[3].

كما عرفت أيضا على أنها:"عدم التأكد من حدوث خسائر مالية ويركز هذا التعريف على الربط بين عدم التأكد والنتائج التي قد تترتب على تحقيقه وهي الخسارة المالية "[4].

وتنقسم إلى نوعين من المخاطر هما:[5]

- **مخاطر البحتة:**وتشمل مخاطر السيولة والائتمان والعجز عن السداد،ويمكن أن تتسبب في خسارة للبنك إذا لم يتم إدارتها بكفاءة.
- **مخاطر المضاربة:**وتقوم على أساس المراجحة المالية،ويمكن أن يترتب عليها ربح إذا كانت التوقعات سليمة أو خسارة إذا لم تكن كذلك، والأنواع الرئيسية لمخاطر المضاربة هي مخاطر سعر الفائدة والعملة وأسعار السوق.

---

[1] بلعزوز بن علي، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، جامعة الجلفة، العدد 2010،2009،7،ص 332.

[2] محمد علي العامري،**الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص 420.

[3] اليأس بن ساسي،يوسف قريشي،**التسيير المالي(الإدارة المالية)دروس وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن-عمان،2006 ، ص 459.

[4] عيد احمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، دار اليازوري، الأردن ،2009 ، ص 27.

[5] صلاح الدين السيسي، **أعمال البنوك ومنظمات الأعمال(تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية)**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، مصر،2010، ص242.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- خصائص المخاطر المالية:

يمكن قياس الخطر المالي كميا،ويرتبط بالحالة التي يتصف بها المتغير المالي موضع الاهتمام،ويتميز الخطر المالي بخاصيتين هما:[1]

- أن قيمته في المستقبل غير معلومة على وجه اليقين.
- أن قيمته في المستقبل تنطوي على إحدى النتائج المحتملة التالية:

- نتيجة موجبة:حينما تكون قيمته التي تحققت فعلا أفضل من القيمة المتوقعة أو المرغوبة.
- نتيجة محايدة:حينما تكون القيمة الفعلية مساوية للقيمة المتوقعة أو المرغوبة.
- نتيجة سلبية:حينما تكون القيمة الفعلية أسوء من القيمة المتوقعة أو المرغوبة.

المطلب الثاني:المخاطر المالية المحيطة بالبنوك التجارية

1- مخاطر السيولة:

يقصد بالسيولة في هذا الصدد مقدرة البنك على الوفاء بمسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب، ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة[2].

1-1: تعريف مخاطر السيولة:

أما بالنسبة لمخاطر السيولة فيقصد بها المخاطر الحالية والمستقبلية التي لها تأثير على إيرادات البنك ورأس ماله الناشئة عن عدم مقدرة البنك لمقابلة التزاماته عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة ، وتظهر مخاطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة لدى البنك كافية لمقابلة الالتزامات[3].

1-2- أسباب مخاطر السيولة:

قد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها:[4]

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

كما تسهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة.

---

[1] ريم بونوالة، **محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية**، السنة الثالثة تخصص إدارة مالية، مطبوعة جامعية، جامعة جيجل محمد الصديق بن يحي،2018-2019، ص 2.

[2] منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، 2006، ص 295.

[3] شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص ص300،299.

[4] نعيمة خضراوي، **إدارة المخاطر البنكية-دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية**-،رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2008 -2009، ص6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- المخاطر الائتمانية:

يعرف الائتمان بأنه:"الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواءا أكان طبيعيا معنويا، بان يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد"[1].

2-1-تعريف مخاطر الائتمان:

وهي بالتعريف تلك المخاطر الناتجة عن عدم تحقق التدفقات النقدية المنتظرة من القروض أو توظيفات المصارف أو المؤسسات المالية المختلفة،سواء بالمبلغ أو الوقت المحددين[2]، وتنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترضين من الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد مما يلحق خسائر اقتصادية للمصرف،وتمتد هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرصة البديلة وتكاليف و مصاريف معاملات المتابعة للائتمان المتعثر[3]،ويكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد، وهناك أنواع مختلفة من الأصول التي تتميز باحتمال حدوث عجز عن السداد فيها وتمثل القروض اكبر هذه الأنواع والتي تتصف بأكبر قدر من مخاطر الائتمان[4]، وتتحقق هذه الأخيرة نتيجة لعوامل خارجية وعوامل داخلية منها:[5]

أ- العوامل الخارجية:

- تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.
- تغيرات في حركة السوق ترتب عليها أثار سلبية على الطرف المقابل.

ب- العوامل الداخلية:

- ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.
- عدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة.
- ضعف سياسات التسعير.
- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

---

[1] إحسان علي مبارك الجبوري، **دور العوامل الداخلية المؤثرة على أسعار الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية:دراسة تطبيقية على عينة من قطاع المصارف العراقية الخاصة للفترة من 2005الى** 2010، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد 7، العدد27 ،2017/2/1، ص114.

[2] مجد عمران، **اثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سوريا"نموذج مقترح"**،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد1،2015، ص467.

[3] صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، 2013، ص 16.

[4] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية(تحليل العائد والمخاطرة)**، الدار الجامعية،الإسكندرية،1999 ، ص 72.

[5] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك (منهج علمي وتطبيق عملي)** ، منشأة المعارف، الإسكندرية،2005 ، ص ص 128،127.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبصفة عامة تنشأ مخاطر الائتمان من كافة المنتجات والخدمات المقدمة عندما تكون لأطراف أخرى التزامات اتجاه البنك (التزامات نقدية أو غير نقدية، العمليات داخل وخارج بنود الميزانية).

2-2-أسباب المخاطر الائتمانية:

يمكن تلخيص أهم هذه الأسباب بالاتي:[1]

- تراجع الأوضاع الاقتصادية العامة في البلد وحصول ظروف طارئة غير متوقعة.
- اهتمام المصارف بزيادة أرباحها بغض النظر عن درجة المخاطر التي تتضمنها عملية التوسع في الإقراض.
- عدم قيام المصارف بمتابعة أوضاع المقترضين والمشاريع الممولة.
- عدم دقة الدراسات الائتمانية التي يقوم بها موظفو الائتمان، سواء كان ذلك ناجم عن ضعف تأهيل هؤلاء الموظفين أم ناجما عن الضغوط التي تمارسها إدارات المصارف في مجال التوسع في منح القروض.
- اعتماد القرار الائتماني على الضمانات أكثر من اعتماده على الجدوى الاقتصادية لمشروع المقترض الممول.
- تدخل الإدارات العليا في قرار منح الائتمان خلافا لتوصيات أقسام الائتمان.
- عدم تناسب مواعيد تسديد أقساط القرض مع التدفقات النقدية للمقترض.
- عدم تناسب مبلغ القرض مع احتياجات المقترض سواء أكان حجم القرض اكبر أم اقل.

2-3- أنواع مخاطر الائتمان:

يمكن تقسيم المخاطر الائتمانية إلى ثلاثة مخاطر:[2]

أ- مخاطر العجز عن السداد: هي احتمالية حدوث عجز عن السداد، حيث يعرف العجز عن السداد بأنه:عدم الالتزام بالدفع، الدخول في إجراء قانوني، العجز عن السداد(أي انخفاض القيمة الاقتصادية للأصول عن قيمة الديون معلقة، القيمة الاقتصادية للأصول هي قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة والتي تتغير قيمتها تبعا لظروف السوق).

ب- مخاطر التحصيل: إن إمكانية التحصيل في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها، وهي تتوقف على نوعية العجز عن السداد وعوامل عديدة مثل الضمانات المستعملة من المقترض، ونوعية تلك الضمانات.

كما أن تخلف كل العملاء عن الدفع في الوقت نفسه وذلك نتيجة لمخاطر التركزات الائتمانية، سيعرض المصرف لمخاطر كبيرة جدا، وتحمل المصارف نفسها من هذه المخاطر باللجوء إلى تنويع المحفظة الائتمانية لديها والذي يجعل حالات التخلف عن السداد مستبعدة جدا.

---

[1] سلمى عبد الغفار عبد القادر، **المخاطر الائتمانية وأثرها في القرار الائتماني الصائب**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، معهد الإدارة-الرصافة، المجلد السادس، العدد الأول، 2008، ص354.

[2] انس هشام المملوك،**مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سوريا**،أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي،جامعة دمشق،سوريا،2014،ص ص 71-72.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- مخاطر التركزات الائتمانية: عرفت مخاطر التركز الائتمانية بأنها المخاطر التي تنشا عن عدم تنوع المحفظة الائتمانية بشكل كافي سواء على مستوى المصرف بشكل عام، على مستوى الصناعة(قطاعات)، أم على مستوى المناطق الجغرافية، مما يعرض المصرف لمخاطر الإفلاس فيحال حدوث تعثرات كبيرة على مستوى المحفظة الائتمانية للمصرف وبالتالي حدوث خسائر كبيرة.

ولا يعني التركز داخل المحفظة أن كامل محفظة المصرف من القروض مهددة بالتعثر، إنما يعني أن مكونات المحفظة ترتبط مع بعضها البعض بشكل كبير وان زيادة المخاطر لأحد هذه العناصر سيؤدي إلى زيادة المخاطر بالمحفظة ككل.

3- مخاطر السوق:

خطر السوق هو الخسائر المحتملة الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة، أسعار السلع، أسعار الصرف أو أسعار الأوراق المالية...الخ، وذلك بسبب التطورات الغير مواتية لعوامل السوق.

بمعنى أن مخاطر السوق تنتج عن التغيرات المعاكسة-أو التي ليست في صالح البنك- لأسعار السوق.

إن هذا الخطر يهدد أنشطة المبادلة أو التفاوض التي تتم على مختلف الأوراق المالية والعقود، وتزداد خطورته كلما انخفضت سيولة الأسواق المالية.

وعليه فان خطر السوق له بعدين هامين هما:[1]

- مخاطرة السيولة: باعتبارها مكونا هاما في كل الأسواق، حيث يخلق صغر حجم المعاملات صعوبات أمام إيجاد طرف مقابل.

- مخاطرة التقلب: الناشئة عن التقلبات الناتجة بمرور الوقت عن عدم استقرار المؤشرات السوقية(تقلبات متغيرات السوق).

وبالتالي فان خطر السوق هو خطر مركب ينشا نتيجة التقلبات العكسية لكل من أسعار الفائدة وسعر الصرف ومؤشرات البورصة خلال مدة الاحتفاظ بالأصل.

3-1- مخاطر سعر الفائدة:

تعرف مخاطرة أسعار الفائدة بصيغ مختلفة، فبعضهم يعرفها بأنها تعرض الحالة المالية للمصرف لتغيرات مضادة في أسعار الفائدة. ويذهب بعضهم الآخر إلى القول أن مخاطرة سعر الفائدة هي المخاطرة الناتجة عن تعرض المصرف للخسائر نتيجة لتحركات معاكسة في أسعار الفائدة في السوق، التي يكون لها اثر سلبي على عوائد المصرف و القيمة الاقتصادية لموجوداته. و يرى فريق ثالث بان مخاطرة سعر الفائدة تحدث نتيجة لتغير

[1] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس،الجزائر،2014،ص 56.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسعار الفائدة وعدم تطابق استحقاقات الموجدات والمطلوبات لعملة ما وهكذا ترتبط مخاطرة أسعار الفائدة للمصرف بتغير عائد موجودات المصرف ومطلوباته و قيمها، بسبب تقلبات أسعار الفائدة.[1]

3-1-1مصادر مخاطر أسعار الفائدة: وتتمثل في:

- **مخاطر إعادة لتسعير:** تنشأ هذه المخاطر من فرق التوقيت بين التغيرات في التدفق النقدي والتغيرات في بنود الموجودات والمطلوبات والأرقام خارج الميزانية، على سبيل المثال تمويل أوراق مالية طويلة الأجل من ودائع قصيرة الأجل يمكن أن تخلف مخاطر إعادة التسعير، وإذا تغير سعر الفائدة فان تكلفة الودائع سوف تتغير بسرعة أسرع من العائد على الأوراق المالية.[2]

- **المخاطر الأساسية:** هي مخاطر التغير في سعر الفائدة الذي سيؤدي إلى إعادة تسعير المطلوبات بنسبة تختلف عن تسعير الموجودات مما يؤدي إلى خلق فجوة أو عدم المواءمة مابين المطلوبات والموجودات.فمثلا تتغير الفوائد على الودائع المربوطة بمقدار 50 نقطة مئوية بينما تتغير عن القروض بمقدار 25نقطة مئوية فقط.[3]

- **مخاطر منحنى العائد:** تنشأ عن التغير في العلاقة بين مواعيد استحقاق مختلفة لأدوات مربوطة بنفس المؤشر.فمثلا سندات الخزينة عمرها 30 عاما يمكن أن تتغير ب200 نقطة مئوية بينما تتغير أذونات الخزينة ذات استحقاق ثلاثة سنوات ب50 نقطة مئوية فقط وخلال نفس الفترة[4].

- **مخاطر عقود الخيارات:**إن عقد الخيار هو اتفاق بين البائع والمشتري ليمنح حامل العقد الحق في شراء أو بيع أصل أو عقد مستقبلي عند سعر محدد في أو قبل تاريخ انتهاء العقد. وفي سياق ذلك تم تعريف مخاطر الخيار من قبل مجلس النقد والتسليف بأنها:المخاطر الناتجة عن إعطاء حق للمقترض بأن يسدد قيمة قرضه قبل تاريخ الاستحقاق كأن يقوم المصرف مثلا بشراء سند دين بفائدة تعاقدية محددة مع حق الاستدعاء ثم تقرر الجهة المقترضة المصدرة لهذا السند سداد قيمته قبل الاستحقاق لدى حصول انخفاض في سعر الفائدة الجاري في السوق.وفي هذه الحالة، فإن المصرف سوف يواجه نقصا في عائد الفائدة نتيجة أضراره لإعادة توظيف قيمة هذا السند في مجالات أخرى بفائدة اقل. وتحدث مخاطر الخيار عندما يتغير توقيت التدفقات النقدية ومبلغها نتيجة لتغير سعر الفائدة السوقي، هذا التغير يمكن أن يؤثر سلبا على الإيرادات أو على القيمة الاقتصادية

---

[1] حاكم محسن الربيعي، محمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك:وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن،2013،ص 178.

[2] إبراهيم الكراسنة، **اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، الطبعة الثانية،صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص 40.

[3] إبراهيم الكراسنة، مرجع سبق ذكره، ص40.

[4] المرجع نفسه، ص 40.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لحقوق الملكية وذلك بتقليل عوائد الموجودات،زيادة كلفة التمويل، أو تخفيض صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية.[1]

– **مخاطر السعر أو الخطر الرأسمالي لسعر الفائدة:**تنشأ مخاطر السعر عندما ترتفع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض القيم السوقية لمعظم السندات والقروض ذات أسعار الفائدة الثابتة(أي بتناسب عكسي) فإذا ما أراد المصرف بيع هذه الأدوات المالية في السوق، خلال فترة ارتفاع أسعار الفائدة، فانه يجب أن يكون مستعدا لتحمل الخسائر الرأسمالية.[2]

– **مخاطر إعادة الاستثمار**: يتعرض المصرف لهذا النوع في حالة احتفاظه بأصول ذات تاريخ استحقاق يتجاوزه تاريخ استحقاق الخصوم، وعند حدوث ارتفاع سعر الفائدة فيتعرض المصرف للخسائر.[3]

3-2- مخاطر سعر الصرف: وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات وفي المراكز المحتفظ بها من تلك العملات ،فإذا كان البنط يحتفظ بموجودات من عملة معينة اكبر من المطلوبات من نفس العملة فان الخطر يكمن في انخفاض سعر الصرف،وإذا كان العكس أي أن المطلوبات من عملة معينة اكبر من الموجودات منها،فان الخطر يكمن في ارتفاع أسعار الصرف لهذه العملة، ومن الجدير بالذكر في هذا المقام إلى أن من الأسباب التي تؤدي إلى تدهور أسعار صرف عملة بلد ما هي العجوزات المستمدة في موازين المدفوعات وعدم إتباع سياسة مالية رشيدة، مما يؤدي إلى زيادة الاقتراض الحكومي وينشا عنه ضغوطات تضخمية على الاقتصاد.[4]

3-3- مخاطر أسعار الأوراق المالية: وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التغيرات غير المرغوبة في أسعار محفظة الاستثمارات المالية،وذلك بسبب عوامل خارجية كالظروف الاقتصادية وغيرها أو عوامل داخلية كالهيكل التمويلي مثلا.[5]

4- مخاطر رأس المال:

تتمثل هذه المخاطر بعدم كفاية رأس المال لحماية مصالح المودعين و المستثمرين والمقترضين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة.حيث يتعين على السلطة الرقابية تعيين حدود لرأس المال المطلوب بحيث يشمل كافة المخاطر التي يتحملها المصرف وقدرته على استيعاب الخسائر، وإلا تكون اقل من الحدود التي حددها اتفاق بازل لكفاية رأس المال المصرفي وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان،ومخاطر السوق،والتشغيل،والمخاطر الأخرى المحتملة.وتمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات،حينما تصبح

---

[1] ريم محمد عبود، **إدارة مخاطر سعر الفائدة والتحوط منها باستخدام العقود الآجلة**،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،سلسلة علوم الاقتصادية والقانونية، المجلد35، العدد6،2013، ص284.

[2] المرجع نفسه، ص284.

[3] المرجع نفسه، ص284.

[4] فائزة لعراف، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل واهم انعكاسات العولمة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص58.

[5] حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص185.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقوق المساهمين سالبة،وهي تتحدد بالفرق بين القيمة السوقية للأصول والقيمة السوقية للخصوم. فمخاطر رأس المال ترتبط بمخاطر جودة الموجودات وجميع مخاطر المصرف الأخرى فبزيادة المخاطر التي يتحملها المصرف،يزيد مقدار رأس المال المطلوب لكي يتمكن من مزاولة نشاطه،كما تتأثر مخاطر رأس المال بسياسة توزيع الأرباح التي يتبعها المصرف.[1]

5- مخاطر التضخم:

نعني في تغير معدل التضخم هو التغير في القوة الشرائية للعملة فإذا كان معدل التضخم مرتفعا فان هذا يدل على انخفاض القوة الشرائية للعملة، أما إذا كانت القوة الشرائية للعملة منخفضة، فذلك ينعكس سلبيا على السندات حيث أن المستثمر سيقوم في تصفية استثماراتها في السندات وتوجيهها إلى أوراق مالية أكثر ربحية، وذلك من اجل تغطية نسبة ارتفاع معدل التضخم لذلك سيتجه قسما كبيرا نحو الاستثمار في الأسهم بالإضافة إلى أن السهم يعتبر حصة في شركة وهذه الشركة مكونة من أصول حقيقية تمثل سلعة أو خدمة أي سترتفع قيمتها السوقية وهذا انعكاس ايجابي آخر على الاستثمار في الأسهم[2].

المطلب الثالث: أساليب تعامل البنوك التجارية مع المخاطر المالية

إن كل عملية أو نشاط يقوم به البنك ينطوي عليه مخاطر وبالتالي يجب أن يكون لدى البنك نظام للتعامل مع هذه المخاطر.عندما تواجه أي مؤسسة مخاطر فان لديها عدة خيارات للتعامل مع هذه المخاطر منها تجنب هذه المخاطر، تحويل هذه المخاطر، أو قبول هذه المخاطر.وتاليا شرحا موجزا عن هذه الخيارات الثلاثة:[3]

1- تجنب المخاطر:

في هذه الحالة يمكن للبنك أن يتجنب القيام بنشاط أو بعملية معينة إذا ارتأى أن الفائدة المرجوة من القيام بها تقل عن المخاطر لذا النشاط.

2- تحويل المخاطر:

ويمكن تحويل المخاطر إلى طرف آخر ولكن بثمن، مثل شراء بوليصة تأمين، الحصول على ضمانات، التحوط، و الكفالات الحكومية.

3- قبول المخاطر:

يمكن لإدارة البنك أن تقبل المخاطر على اعتبار أن هناك إدارة جيدة لإدارة المخاطر في البنك هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان الفائدة المرجوة من هذه النشاطات تفوق التكلفة الناجمة عن القيام بها.ولكن بغض النظر عن الخيار الذي تم اتخاذه، فان المؤسسات المالية يجب أن يكون لديها أنظمة رقابة كافية، رقابة مجلس الإدارة، وجود سياسات وتقارير، وإجراءات تقلل من اثر الخسائر عن البنك.

---

[1] مجد عمران، مرجع سبق ذكره، ص470.

[2] غازي فلاح المومني، **إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة**، دار المناهج، عمان،2008 ، ص80.

[3] إبراهيم الكراسنة، مرجع سبق ذكره، ص ص52،53.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في حال قبول إدارة البنك لاتخاذ المخاطر، على المفتش أن يقوم بتقييم هذه المخاطر، وعليه يمكن تقسيم المخاطر إلى أربعة أجزاء هي:

أ- مراجعة نوع ودرجة المنافسة التي يتعرض لها البنك، موقع ونوعية المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك، وقاعدة المودعين والمقترضين والظروف الاقتصادية المحلية.

ب- دراسة السياسات والإجراءات والمهارات الإدارية للتأكد من إدارة المخاطر، أي التأكد من أن لدى البنك الأشخاص المؤهلين، أنظمة ضبط قوية،مجلس إدارة مستقل، وأنظمة معلومات مرضية وقوية.

ج- مقارنة المخاطر لدى البنك مع الضمانات الموجودة من اجل تحديد صافي المخاطر التي يتعرض لها البنك وكذلك التأكد من أن مستوى المخاطر مقبول بالنسبة إلى وضع البنك.

د- التأكد من أن إدارة البنك تلتزم بالمعايير الأساسية لإدارة كل نوع من أنواع المخاطر أخذا بالاعتبار حجم ودرجة تعقيدات نشاطات البنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المالية وكيفية التحكم في المخاطر المحيطة بالعملية الائتمانية

لإدارة المخاطر المالية أهمية كبيرة في مواجهة المخاطر التي تتعرض إليها البنوك، وسنبرز هذه الأهمية من خلال ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول:مفهوم إدارة المخاطر المالية وأهدافها

1- مفهوم إدارة المخاطر المالية:

يرى Williams Smith & Young بأن إدارة المخاطر المالية تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المنشاة، وقياسها والتعامل مع مسبباتها، والآثار المترتبة عليها. وأن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر المالية يتمثل في تمكين المنشاة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

ويرى Cummins ,J. D أن مفهوم إدارة المخاطر المالية يشير إلى تلك القرارات التي تستهدف تغيير شكل العلاقة الخاصة بالعائد والخطر المرتبطين بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ويعرف Penny إدارة المخاطر المالية على أنها استخدام أساليب التحليل المالي وكذلك الأدوات المالية المختلفة منا جل السيطرة على مخاطر معينة وتدنية أثارها الغير المرغوبة على المنشاة، ويرى انه يمكن تسمية هذه العملية إدارة الخسائر المحتملة.

ويؤكد Stewart أن إدارة المخاطر المالية لا تعني التخلص منه، لان التخلص من الخطر يعني التخلص من العائد المتوقع أما إدارة المخاطر المالية، فإنها تعني استخدام الأدوات المناسبة لتدنية الخسائر المحتملة، وهي تستهدف تعظيم القيمة السوقية للعوائد المتوقعة في ضوء درجة المخاطر التي يمكن تحملها، أو المصاحبة لهذه العوائد المتوقعة.

وبمراجعة المفاهيم والتعريفات السابقة، نستخلص أن مصطلح"إدارة المخاطر المالية" يتضمن كل الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بتحقيق هذا العائد المتوقع، وذلك بهدف تعظيم قيمة الأصل الذي يتولد عنه هذا العائد.[1]

2- أهمية إدارة المخاطر المالية وأهدافها:

تتمثل أهمية إدارة المخاطر المالية وأهدافها فيما يلي:[2]

أ- أهمية إدارة المخاطر المالية:

تتمثل أهمية إدارة المخاطر في المصارف فيما يلي:

- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف؛
- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناءا عليها تشكيل خطة وسياسة العمل واتخاذ قرارات التسعير؛
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية؛

[1] عبد القادر شلالي،علال قاشي، **مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية** ، مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول :إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم، جامعة اكلي امحند اوالحاج بالبويرة، أيام 26، 2013/11/27.

[2] انس هشام المملوك، مرجع سبق ذكره، ص62.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- أهداف إدارة المخاطر المالية

تسعى المصارف من خلال نظام إدارة المخاطر إلى تحقيق مجموعة من الهداف نوجزها فيما يلي:

- المساعدة على اتخاذ القرار المناسب؛
- ضمان البقاء والاستمرار من خلال تعظيم العائد وتقليل المخاطر في ظل قيود رأس المال؛
- التعرف على مصدر الخطر وقياس احتمالية وقوعه والسيطرة عليه؛
- تقليل تكلفة التعامل مع المخاطر إلى أدنى حد باستخدام انسب الطرق التي تلاءم طبيعة العمل المصرفي أو التجاري، مما يساعد على تخفيف الآثار السلبية للمخاطر؛
- إن إدارة المخاطر تساعد على تحقيق استقرار التدفقات النقدية ودعم تقلبها، مما يعطي المصرف ميزة تنافسية ويجنبه تقلب العوائد المفاجأة ويعزز درجة الثقة به؛
- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن المخاطر جميعها التي يواجهها المصرف؛
- توسيع الرقابة الداخلية لتتبع أداء المصرف وضمان السير الحسن في كل مستوياته؛

المطلب الثاني:أدوات واستراتيجيات إدارة المخاطر المالية

تتمثل أدوات واستراتيجيات إدارة المخاطر المالية فيما يلي:[1]

1- أدوات إدارة المخاطر المالية:

يرى منير إبراهيم الهندي انه هناك ثلاث أدوات لإدارة المخاطر المالية وهي:

أ- الأداة الأولى: هي تخفيض المخاطر وذلك بالتخلص من مصدر المخاطر بالبيع. فإحلال جزء من الأصول ذات المخاطر المرتفعة مثل الأسهم العادية، في ظروف معينة بأصول اقل مخاطر أو خالية من المخاطر مثل السندات الحكومية، أو أذون الخزينة، هو خير مثال على تلك الأداة.

ب- الأداة الثانية:أما الأداة الثانية فهي التنويع وما يترتب عليه من تخفيض المخاطر، إنها الفلسفة التي تقوم عليها صناديق الاستثمار وشركات إدارة المحافظ.

ج- الأداة الثالثة:أما السبيل الثالثة فهي التأمين ضد المخاطر، ومن الأمثلة على ذلك قيام المستثمر الذي يمتلك أسهم منشأة معينة بإبرام عقد اختيار بيع عليها، فإذا ما انخفضت الأسعار في السوق الحاضرحقق له عقد الاختيار الحماية المنشودة، أما إذا ارتفعت الأسعار في السوق وأصبح تنفيذ العقد في غير صالحه، حينئذ سوف يخسر قيمة المكافأة والمكافأة هنا هي ثمن للتأمين.

2- استراتيجيات إدارة المخاطر المالية:

أ- إستراتيجية ترك الموقف مفتوح To leave the position openويقصد بذلك الاحتفاظ Retention بمستوى الخطر على ما هو عليه،ويمكن أن تعتمد الشركة على هذه الإستراتيجية حينما يكون مستوى الخطر

[1] جمال معتوق، إدارة المخاطر المالية – دراسة مقارنة بين سوقين ماليين- ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016، ص ص 179، 180

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منخفض بشكل لا يبرر التكلفة المتوقعة لإدارته، وتندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسة قبول الخطر Acceptance .

ب- إستراتيجية لحمل مخاطر محسوبةTo take a calculated risk

ويقصد بذلك تحديد مستويات الخطر التي يمكن تحملها بالمنشاة-والتي لا ترغب المنشاة في تحمل أكثر منها-ثم اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتدنية المخاطر بالمنشأة حتى هذا المستوى المقبول. ويندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسات تخفيض الخطر Redustion مثل: التنويع في خطوط منتجات الشركة(هيكل الاستثمار) والتغيير في مستوى الرافعة المالية(هيكل التمويل)، واستخدام الأدوات المالية المشتقة للحماية ضد مخاطر الأسعار.

ج - إستراتيجية تغطية كل الخطرTo cover all the risk

ويقصد بذلك تحييد مصدر الخطر بالنسبة للشركة، أي تدنية الخطر إلى الصفر، ويندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسات تحويل الخطرTransference مثل: التغطية الكاملة أو التامين ضد الخطر باستخدام أدوات الهندسة المالية، تحويل الخطر المالي إلى طرف ثالث بواسطة عقود التامين، والتجنب التام للأنشطة التي ينشا عنها الخطر.

المطلب الثالث: أدوات ومؤشرات قياس المخاطر المالية

1- الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية:

وتعتمد هذه الأدوات على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي ومن أهم هذه الأدوات:[1]

أ- المدى:

يعتبر المدى(le range)، والذي يتمثل في الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير المالي، كمؤشر للحكم على المستوى النسبي للخطر.

حيث كلما زادت قيمة المدى كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر المصاحب للمتغير المالي موضع الاهتمام.

ب- التوزيعات الاحتمالية: التوزيعات الاحتمالية(les distributions de probabilité)وهي تقدم أداة كمية أكثر دقة من المدى، من خلال تتبع سلوك المتغير المالي بحساب احتمال وقوع الخطر أي تحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة وبذلك تحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم المالية.

وتستخدم التوزيعات الاحتمالية في المقارنة بين مستويات الخطر لعدد من الأصول المالية، ما يساعد متخذ القرار على اختيار الأصل المناسب والذي يكون ذو مستوى خطر أدنى.

[1] زهرة حمداني، **إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران،2012/2011، ص ص 37-39.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعا نحو الطرفين، كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر للأصل.ونحسب:

$$\delta^{2} = [\sum(Ri - \check{R})^{2}] / N$$

حيث:

δ^{2}:التباين(مربع النحراف المعياري).

Ri:عائد الورقة المالية(i).

$\check{R}$:متوسط عائد الورقة المالية(i).

N:عدد الأصول المالية.

ج- الانحراف المعياري في قياس الخطر المالي:

لقد عرفنا الخطر على انه يعبر عن اختلافات في التدفق النقدي المحتمل والذي يمثل الوسط الحسابي في التوزيع الاحتمالي المعتدل، حيث يمثل درجة اتساع أو ضيق منحنى التوزيع الاحتمالي. يمكن قياس هذه الاختلافات عن طريق الانحراف المعياري δ (Ecart type)الذي يعتبر أكثر المقاييس الإحصائية استخداما كمؤشر للخطر الذي يوافق الورقة المالية، حيث يمكننا من تقدير درجة تشتت قيم الأوراق المالية بفضل القيمة المتوقعة للأصل. وكما يعبر الانحراف المعياري عن درجة الاختلاف في التدفق النقدي المحتمل حدوثه عن التدفق النقدي المتوقع للخطر.

يمكن حسابه كالآتي: $\delta = \sqrt{\delta^{2}}$

- كلما زادت قيمة الانحراف المعياري ارتفع مستوى الخطر للورقة المالية.
- كلما قلة قيمة الانحراف المعياري انخفض مستوى الخطر للورقة المالية.

قد يسمح الانحراف المعياري δ بتساوي ورقتين في درجة الخطورة بالرغم من اختلاف النسب المئوية لانحراف العوائد عن الوسط الحسابي.

د- التباين(معامل الاختلاف):[1]

يمكن التخلص من هذه المشكلة باستخدام التباين(معامل الاختلاف) **Var** كمقياس للخطر المالي بدل الانحراف المعياري.

فالتباين (La variance) يقيس درجة التشتت نسبيا، كما يعبر عن العلاقة التي تربط بين الخطر والعائد، أي بين الانحراف المعياري للأصل والقيمة المتوقعة له. يعبر معامل الاختلاف بدقة اكبر عن الخطر مقارنة بالانحراف المعياري في حالة مجموعة من الأصول المستقلة والمختلفة فيما بينها (العائد و الخطر)، ويبين درجة الخطر لكل وحدة من العائد، فكلما ارتفعت قيمة معامل الاختلاف ارتفع مستوى الخطر.نلخص التباين في العبارة التالية:

[1] حمداني زهرة، مرجع سبق ذكره،ص 39.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$V=\delta^2 = \Sigma iR - E(R)^2 iP$$

حيث:

δ^2:التباين(مربع الانحراف المعياري).

Ri:عائد الورقة المالية(i).

$E(R)$:التوقع الرياضي للعائد.

iP:احتمال الورقة المالية.

هـ- معامل بيتا:

معامل بيتا يبين درجة حساسية قيم الأصل المالي نحو التغيرات التي تحدث في أصل آخر، (فمثلا يمكن قياس درجة حساسية عائد سهم معين للتغيرات في عائد السوق، أو التغيرات في أسعار الفائدة بالبنوك...).

ويمكن أن نعبر عن المعامل β للخطر الذي تتعرض له الأوراق المالية من مخاطر عامة وخاصة بالعبارة التالية:[1]

$$\beta = COv(Ri,mR) \,/\, \delta^2\,(mR)$$

حيث:

β:درجة حساسية قيم الأصل المالي للتغيرات في الأصول المالية الأخرى.

Ri:مردودية الورقة المالية(i).

mR:مردودية السوق.

$\delta^2\,(mR)$:تباين مردودية السوق.

ويمثل β درجة حساسية التغير الحاصل في عوائد الورقة المالية إلى التغير في مؤشر السوق،كما يقيس مدى حساسية الورقة للتغيرات التي تحدث في السوق،أين تظهر علاقة درجة خطورة السوق المالي وعلاقة الورقة المالية بالسوق.

- **معنى المعامل β** :يعبر المعامل β على التغير في سعر الورقة المالية حيث:

التغير في سعر الورقة المالية= التغير في عائد السوق * β الورقة المالية

- **استخدامات المعامل β**:يستعمل المعامل β في :

1- المبادلة بين المخاطر والعوائد عند الاستثمار في الأوراق المالية، وفق نموذج تسعير الأصول المالية MEDAF .

2- التحكم في مخاطر المحفظة، عن طريق تعديل محتوياتها من أصول، باستبدال الأصول المالية قليلة الخطر وعديمة المردود بالأصول المالية ذات مخاطر اكبر ومردود اكبر.

3- الكشف عن الأوراق الحساسة في السوق المالي.

[1] زهرة حمداني، مرجع سبق ذكره،ص ص 40،41

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **حساسية المعامل β**: هنالك طريقتين لقياس المعامل β حسب توفر المعلامات:

1. الطريقة المختصرة: $\beta i = r_{i,m} * \delta_i / m\delta$

حيث:

r:معامل الارتباط بين عائد الورقة المالية وعائد السوق.

δ_i:الانحراف المعياري لعائد الورقة المالية.

mδ:الانحراف المعياري لعائد السوق.

2. الطريقة الأساسية:

$$\beta = \Sigma(Ri * Rm) - n(\check{R}i)(\check{R}m) / [\Sigma(\check{R}^2 m) - n(\check{R}m)^2]$$

حيث:

Ri:عائد الورقة المالية.

***R*m**:عائد السوق.

$\check{R}i$:متوسط عائد الورقة المالية.

$\check{R}$m:متوسط عائد السوق.

n:عدد الأوراق المالية

2- مؤشرات قياس المخاطر المالية:

الجدول التالي يوضح المخاطر المالية والمؤشرات المعتمدة في قياسها

الجدول رقم(2-1): المخاطر المالية والمؤشرات المعتمدة في قياسها

ت	المخاطر	المؤشرات
1	مؤشرات الائتمان	القروض قصيرة الجل/إجمالي الموجودات
		الموجودات الخطرة/إجمالي الموجودات
		مخصص ديون مشكوك في تحصيلها/إجمالي الموجودات
		متوسط القروض/الموجودات
		القروض غير المسددة/إجمالي الخسائر
		خسائر القروض/إجمالي الخسائر
		احتياطي خسائر القروض/القروض
		صافي أعباء القروض/إجمالي القروض
2	مؤشرات السيولة	الموجودات السائلة/إجمالي الودائع
		الودائع الأساسية/إجمالي الموجودات
		الودائع المتقلبة/إجمالي الموجودات
		الموجودات الحساسة/المطلوبات الحساسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		القروض/الودائع
3	مؤشرات كفاية رأس المال	رأس المال الممتلك/مجموع الموجودات
		رأس المال الممتلك/مجموع الموجودات ذات الخطرة
		رأس المال الممتلك/مجموع الودائع
		رأس المال الممتلك/مجموع القروض
		رأس المال الممتلك/مجموع القروض دون ضمان عيني
		رأس المال الأولي ورأس المال المساند/الموجودات الخطرة
4	مؤشرات أسعار الصرف	المركز المالي المفتوح في كل عملة/القاعدة الرأسمالية
		إجمالي المراكز المفتوحة/القاعدة الرأسمالية
5	مؤشرات سعر الفائدة	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/المطلوبات الحساسة
		المطلوبات الحساسة اتجاه سعر الفائدة/إجمالي المطلوبات
		الموجودات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة/المطلوبات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة

المصدر:عامر فاضل توفيق خيوكه،تانيا قادر عبد الرحمان،تقييم وتحليل مؤشرات مخاطر القوائم المالية المصرفية وأثرها على الأمان المصرفي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية ذات المقاطع العرضيةPanel Data(دراسة تحليلية في عينة من المصارف الإسلامية المختارة) ،جامعة كركوك، مجلة الإدارة والاقتصاد،السنة السابعة والثلاثون،عدد تسعه وتسعون،2014،ص265،بتصرف

المطلب الرابع: إدارة مختلف المخاطر المالية المحيطة بالبنوك التجارية

1- إدارة مخاطر الائتمان

1-1- متطلبات إدارة مخاطر الائتمان:

ولإدارة هذه المخاطر يستلزم الأمر ما يلي:[1]

أ- وجود نظام يسمح بإجراء تقييم مستقل شامل لسياسات المصرف وإجراءاته المتعلقة بمنح القروض والاستثمارات وذلك من خلال:

- التأكد من آن عمليات الإقراض و الاستثمار تتم بشكل موضوعي و تستند إلى مبادئ سليمة.
- تعزيز عمليات الإقراض بالوثائق الملائمة و المطلوبة.
- وجود معايير تحدد الضمانات من حيث النوع و الحجم ومقبولة من قبل الإدارة.
- أن يكون اتخاذ القرار الائتماني بعيدا عن الضغوط غير المناسبة من قبل أطراف أخرى وبعيدا عن المصالح المتضاربة.

[1] عبد الرزاق بن حبيب و خديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية،2015 ،ص ص 216،217.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وجود نظام للمعلومات وقاعدة للبيانات تقدم تفاصيل أساسية عن أوضاع محفظة الائتمان بما في ذلك العمليات المتعلقة بتصنيف القروض و تقييمها.

ب- وجود سياسات و إجراءات ملائمة للتحقق من جودة الموجودات و كفاية الاحتياطات المخصصة لتغطية خسائر الائتمان و ذلك من خلال:

- إجراء تقييم لسياسات المصرف بشأن قواعد تصنيف الأصول و التأكد من تنفيذها بشكل مناسب
- وجود إجراءات لمراقبة الإئتمانات المشكوك فيها وتحصيل القروض المتأخرة السداد.
- وجود آليات تعمل باستمرار لتقدير مدى قوة و صلاحية الضمانات المقدمة.

1-2مناهج تقييم طلبات القروض:

أ-منهج (5P's): ويطبق وفق الآليات التالية:[1]

- تقييم الأشخاص أو العملاء (people): يقصد بذلك أن الركيزة الأولى لتحليل المخاطر تتمثل في تكوين صورة عامة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وكذلك أخلاقه من حيث الاستقامة والمصداقية...الخ؛
- تقييم الغرض من القرض أو التسهيلات(Purspose): أي معرفة الهدف من الحصول على القرض أو التسهيلات؛
- تقييم قدرة العميل على السداد(Payment): أي دراسة احتمالات إمكانية العميل في تسديد القرض وفوائده بما فيها مصادر الأموال اللازمة للتسديد وكذلك توقيت هذا التسديد؛
- الحماية(Protection): أي استكشاف احتمالات توفر الحماية للأموال المستثمرة في القرض، وذلك من خلال تقويم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل، سواء من حيث قيمتها العاملة أو من حيث قابليتها للتسييل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته بتسديد أصل القرض وفوائده؛
- التوقعات(Perspective): وذلك بإلقاء نظرة متفحصة على المستقبل واكتشاف أبعاد حالة عدم التأكد المحيطة بمستقبل القرض، أي استكشاف الظروف البيئية المستقبلية الداخلية والخارجية المحيطة بالعميل، ومن ثم الآثار المتوقعة لهذه الظروف على مصير القرض، وتقويم المخاطر التي ستنشأ عن احتمال خسارة القرض أو تعثر التسهيلات.

ب- منهج (5c's):ويقوم بتحليل مخاطر الائتمان اعتمادا على الركائز الخمسة التالية:[2]

- الشخصية(Character):يسعى محلل الائتمان إلى الحصول على معلومات عن شخصية العميل مثل:سمعته التجارية، نزاهته، دخله الشهري إذا كان فردا، وسلسلة زمنية عن إيراداته وأرباحه السنوية إذا كان مؤسسة؛

[1] حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص 135.

[2] المرجع نفسه، ص ص135،136

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

• طاقة العميل أو مقدرته على التسديد(Capacity): وذلك بالتعرف على إمكانات العميل وكفاءته في إدارة أمواله، ومن ثم مصادر الأموال التي سيستخدمها في تسديد القرض بالمقدار والتوقيت المحددين في جدول السداد؛

• رأس المال(Capital): أي دراسة دقيقة لعنصر كفاية رأس مال العميل على اعتبار انه مال يعتبر الملجأ الأخير الذي سيعتمد عليه المقرض في استرداد القرض إذا ما تعثر المقترض عن السداد. ويتطلب ذلك دراسة هيكل تمويل المنشأة كأساس لتقويم مخاطر الرفع المالي؛

• الضمانات المقدمة(Collateral): يقوم مسؤول الائتمان سواء بمفرده أو بالاستعانة بخبراء بتقييم هذه الضمانات من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل، وعما إذا كانت هناك قيودا عليها تمنع البنك من حرية التصرف بها إذا ما أراد الحجز عليها في حال عجز العميل عن السداد؛

• الظروف البيئية المحيطة بالعميل(Conditions): يتم تحليلها من زاويتين:

– على المستوى الداخلي: دراسة النظام الداخلي للمؤسسة وحصتها السوقية وسياسات التمويل والخطط الحالية والمستقبلية ومعدلات دوران الموظفين...الخ؛

– على المستوى الكلي: يقوم محلل الائتمان بدراسة البيئة المحيطة بالمؤسسة مثل: الظروف الاقتصادية العامة، معدلات التضخم، القوانين والتشريعات التي تحكم الصناعة التي تنشط فيها المؤسسة ومعدلات النمو السكاني...الخ

ج– منهج(PRISM): وهو يعتبر احدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني في قراءة مستقبل الائتمان. يعكس هذا المنهج جوانب القوة لدى العميل، حيث يساعد إدارة الائتمان على تشكيل أداة قياس توازن من خلالها بين المخاطر والقدرة على السداد ويمكن تلخيص معاييره فيما يلي:[1]

• التصور (Perspective): وهو ما يقصد به الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها بعد منح الائتمان، ومضمون هذه الأداة التفسيرية هي القدرة أو الفعالية في:

– تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه الائتمان؛

– دراسة إستراتيجية التشغيل والتمويل عند العميل والتي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد باعتباره الهدف الذي يجب أن تدور حوله كل القرارات؛

• القدرة على السداد(Repayement): ومضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض أو الفائدة خلال الفترة المتفق عليها فإدارة الائتمان تولي اهتماما خاصا لتحديد نوعية مصادر التسديد سواء الداخلية أو الخارجية، وما يهم إدارة الائتمان هو دور المصادر الداخلية في تسديد ما بذمة العميل من التزامات لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية التي يستطيع العميل استخدامها في تسديد التزاماته المستحقة؛

[1] حياة نجار، مرجع سبق ذكره،ص ص136،137.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الغاية من الائتمان(Intention or Purpose): يتمثل مضمون هذا المعيار في تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل، لان آخر ما تفكر فيه إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاسترداد مبلغ الائتمان.
- الضمانات(Safeguards): وتتمثل فيما يقدمه المقترض للبنك من ضمانات عينية أو كفالات شخصية كضمان له لاسترجاع أمواله(الائتمان الممنوح) ومواجهة احتمالات عجز المقترض على السداد، كما يمكن أن يعتمد البنك على قوة المركز المالي للعميل، فضلا عن ما يتم وضعه من شروط لضمان السداد.
- الإدارة(Management):تركز إدارة الائتمان على تحليل كل من:

– العمليات: التعرف على أسلوب العميل في الإدارة وتحديد كيفية الاستفادة من الائتمان ومجالات استخدامه؛

– الإدارة: دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة طالبة القرض، والسيرة الذاتية لمدراء الأقسام وتحديد قدرة العميل على النجاح والنمو.

1-3- أساليب مواجهة مخاطر الائتمان:

تعد المخاطر الائتمانية جزءا طبيعيا من القرار الائتماني، حيث يصعب إلى درجة الاستحالة أن نجد قرارا ائتمانيا خاليا من المخاطر، والقرار الائتماني في جوهره محاولة للسيطرة على هذه المخاطر والنزول بها إلى أدنى مستوى ممكن، أو تحجيمها وإبطال مفعولها نهائيا في المجالات التي يكون فيها ذلك ممكنا، فبعد قيام البنك بتقدير نوع وطبيعة المخاطر التي قد تترتب على إقراض عميل ما، وتأتي المرحلة التالية التي تتمثل في اقتراح بعض الإجراءات الوقائية لكيفية التعامل مع هذه المخاطر ومواجهتها بهدف التغلب عليها والتقليل من آثارها السلبية المتوقعة على نتائج القرار الائتماني، وفيما يلي بعض هذه الأساليب:[1]

أ- **الاستعلام المصرفي:** قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:

- **إجراء مقابلة مع طالب القرض:**إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وهو ما يساعد مسؤول الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح.
- **المصادر الداخلية للبنك:** بعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:

- الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائنا أو مدينا والتي تحدد طبيعة علاقته العملية مع البنك.
- الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه.

[1] انس هشام المملوك، مرجع سبق ذكره، ص ص 72-74 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

• **المصادر الخارجية للمعلومات:** تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في المصارف الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين المصارف عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر.

• **تحليل القوائم المالية:** هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات فإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد.

ب – طلب الضمانات الملائمة: تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، وتعد من أفضل وأنجع الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم وعادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات:

• **الضمانات الشخصية:** هي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكفل سداد قيمة القرض والفوائد وبذلك في تعبر عن الأمان في تغطية القرض وتضم:

– **الكفالات:** الكفالة هي عقد يتكفل بمقتضاه شخص يسمى الكفيل يتعهد للدائن أن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به الدائن نفسه.

– **الضمان الاحتياطي:** هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة احد الموقعين على التسديد، والأوراق التي يجري عليها هذا النوع هي السفتجة، السند، والشيكات.

– **تأمين الاعتماد:** هو شكل من أشكال الضمانات الشخصية الذي ينطوي على ضمان تقدمه مؤسسة التأمين لحساب المستفيد لتغطية خطر عدم السداد وكون أن تغطية الائتمان احتماليا ذلك ما يجعله موضع تأمين.

• **الضمانات العينية:** ترتكز هذه الضمانات على الشيء المقدم موضوع الضمان من السلع والتجهيزات والعقارات، وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض وتأخذ شكل الرهن العقاري، الرهن الحيازي، الامتياز، وعموما يتعين على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ في الاعتبار:

– ألا تكون قيمة الضمان ذات تقلب كبير خلال فترة الائتمان.

– كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعمولات الأخرى.

ج– الحد من التركز الائتماني: يقصد بالتركز الائتماني توجيه الائتمان إلى عدد محدود من العملاء وفي نشاط واحد أو منطقة جغرافية واحدة تظهر التركزات الائتمانية إذا ما أصبحت هذه الصفات المشتركة مصدرا عاما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لضعف القروض المتمركزة فان هذه القروض قد تشكل خطرا ملحوظا لإيرادات البنك ورأسماله والتقليل منها من خلال:

- تفرض بعض الدول حدودا للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد تتراوح مابين 10%- 25% من رأس المال الموضوع ويتعين الاهتمام بالمتابعة لأي تركز في المخاطر الائتمانية لأي نشاط اقتصادي أو منطقة جغرافية مع المتابعة الدورية.

- طلب الضمانات عند تقدير حجم المخاطر هي من الأمور الأساسية لان الضمانات الحقيقية لا يتم التوصل إليها إلا بعد تحصيل تلك القيمة.

- كفاية رأسمال المصارف التجارية باعتباره النظام الوقائي المتفق عليه دوليا –لجنة بازل للملاءة المصرفية– ويتطلب أن يسبق البحث في كفاية رأس المال حساب سليم وكاف للمخصصات بما يكفل جودة الأصول القائمة.

د- الكفاءة في إعداد السياسة الائتمانية: بهدف الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة وتجنب مخاطر التعثر على إدارة البنك تكثيف تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم باستمرار وكفاءتهم وهو ما يساعد على وضع أهداف وخطط سليمة ومنه تحديد مستوى المخاطر المحتملة وتسييرها وفق معايير ومقاييس نظامية.

هـ- تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني: بهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة وتفاديا لحدوث خسائر يلجأ البنك إلى إتباع سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء وذلك بتنظيم آلية منح الائتمان ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده في الآجال المحددة، ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على:[1]

- إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية.
- الاستمرارية في متابعة ومعالجة الائتمان.
- وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة اكبر حصيلة ممكنة من المستحقات.

و- تبني أنظمة الخدمة(Experets system): في مجال اتخاذ القرار: تعتبر أنظمة الخبرة من الوسائل التقنية الحديثة جدا في اتخاذ القرارات على أي مستوى من مستويات داخل المنظمة، إن أنظمة الخبرة مصممة لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المالية. من الأمثلة الشائعة حول أنظمة الخبرة المطبقة في المجال المالي ما يعرف باسم: Event، finex،taxadvisor الأول مطبق في مجال المراجعة المحاسبية، والثاني موجه للمساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتحليل المالي.

ي- التأمين على القرض: لعل من إحدى الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم التسديد خاصة هو التأمين على القروض الممنوحة للمتعاملين، حيث يلزم البنك عميله بالتأمين، حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر.

[1] انس هشام المملوك، مرجع سبق ذكره، ص 75.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- إدارة مخاطر السيولة:

ولإدارة هذه المخاطر يتطلب الأمر ما يلي :[1]

- تطبيق نظم معلومات إدارية ومالية يعكس تطورات أوضاع السيولة.
- مراعاة توافق الآجال بين مدد الودائع ومدد القروض.
- تصكيك الودائع عن طريق إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول وإيجاد سوق ثانوي لتداول هذه الشهادات بحيث يصبح جزء هام من الودائع على درجة من السيولة.
- تحليل احتياجات التمويل و استحقاقات الالتزامات و التخطيط للحالات الطارئة.
- الإدارة الجيدة للموجدات والالتزامات بما في ذلك الترتيبات التي تقع خارج الميزانية.
- المحافظة على مستوى كاف من الموجدات السائلة.
- وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال و آجال استحقاقها.

3- إدارة مخاطر سعر الفائدة:

3-1- متطلبات إدارة مخاطر سعر الفائدة:

يتعين على مجلس إدارة المصرف أن يجيز الأهداف الكلية للمصرف والخطط والسياسات التي تحكم مخاطر سعر الفائدة، وإضافة لهذا يجب على مجلس الإدارة التأكد من أن الإدارة التنفيذية للمصرف قد اتخذت الإجراءات المطلوبة لتحديد هذه المخاطر وقياسها و إدارتها، ويجب أن يكون مجلس الإدارة على علم بموقف مخاطر سعر الفائدة التي يتعرض لها المصرف وذلك من خلال التقارير المرفوعة إليه.

يجب أن تتأكد الإدارة العليا من أن المصرف يتبع سياسات وتدابير تمكن من السيطرة على مخاطر سعر الفائدة، وتشتمل هذه السياسات والتدابير على آلية مراجعة مخاطر سعر الفائدة، والحدود القصوى الملائمة لتحمل المخاطر، والنظم الكافية لإدارة المخاطر، والنظم المتكاملة لرصد مخاطر سعر الفائدة، واليات المراقبة الداخلية الفاعلة، كما يجب أن تكون المصارف قادرة على تعيين الأشخاص أو اللجان المسؤولة عن إدارة مخاطر سعر الفائدة، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات المرتبطة بذلك.

ويجب على المصارف أن تحدد بوضوح السياسات والإجراءات التي تحد من مخاطر سعر الفائدة وذلك من خلال رسم المسؤوليات ذات الصلة بقرارات إدارة مخاطر سعر الفائدة، ومن خلال تحديد الأدوات والخطط المطلوبة للاحتماء من هذه المخاطر، ومن خلال الاستغلال الأمثل لفرص الاستثمار المتوفرة في السوق المالي والمصرفي. ويتعين تحديد المخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية الجديدة بالتدقيق في آجالها، وشروط تسعيرها واستردادها وعلى مجلس الإدارة أن يجيز أي خطط للاحتماء أو لإدارة المخاطر قبل الشروع في تطبيقها.

تحتاج المصارف لنظام معلومات لقياس ومتابعة ورصد احتواء احتمالات التعرض لمخاطر سعر الفائدة ومتابعتها ومراقبتها وإعداد تقارير عنها، كما تحتاج المصارف لنظم إدارة المخاطر التي تقوم بتقييم أثار التغير

[1] عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 216-218 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في سعر الفائدة على العائدات والقيمة الاقتصادية للموجودات. ومن الضروري أن تكون هذه النظم قادرة على استخدام المفاهيم المالية وطرق إدارة المخاطر المعروفة لتقييم مخاطر سعر الفائدة المرتبطة بموجودات المصارف والتزاماتها، وبالموقف المالي لأنشطتها خارج ميزانياتها.

وهناك ضرورة لانجاز نظام وموجهات للحدود القصوى لتحمل مخاطر سعر الفائدة والتقيد بها حتى تبقى درجات التعرض للمخاطر في الحدود التي سبق رسمها مهما تغيرت أسعار الفائدة، وان النظام المناسب لحدود تحمل المخاطر يؤدي إلى السيطرة على مخاطر سعر الفائدة واحتوائها في النطاق المقرر وأي تجاوز لهذه الحدود القصوى المتفق عليها يجب ان يكون معلوما لدى الإدارة العليا للمصرف لإجراء ما تراه مناسب.

ومن المهم أن تشتمل التقارير المرفوعة إلى مجلس الإدارة عن أسعار الفائدة على ملخص لدرجة التعرض للمخاطر، ومدى الالتزام بالسياسات والحدود القصوى لتحمل المخاطر، ونتائج تجارب اختبار شد المخاطر، وملخصا لما تتم مراجعته من سياسات المخاطر والإجراءات المتصلة بها، ونتائج المراجعة التي يقوم بها مدققو الحسابات من داخل المصرف ومن خارجه.[1]

3-2- تحليل الفجوة كأداة لإدارة مخاطر سعر الفائدة:

تحليل الفجوة هو أداة لإدارة مخاطر سعر الفائدة بالاعتماد على الميزانية، وتركز هذه الأداة على التقلبات المحتملة في الدخل من أسعار الفائدة خلال فترات زمنية محددة، وفي هذه الطريقة يتم إعداد جدول توزع فيه الأصول والخصوم وكذلك الأرصدة خارج الميزانية ذات الحساسية لتغير أسعار الفائدة وفق أجالها إذا كانت أسعار الفائدة ثابتة أو وفق مواعيد إعادة تسعيرها إذا كانت الأسعار متغيرة وتبعا لذلك تستخرج مؤشرات لحساسية العائدات والقيمة الاقتصادية للأصول والخصوم نحو سعر الفائدة.

وتركز نماذج الفجوة على إدارة صافي الدخل من الفائدة على مدى فترات زمنية مختلفة، وبعد اختيار هذه الفترات الزمنية يتم توزيع الأصول والخصوم إلى مجموعات وفق أجالها إن كانت على أساس سعر الفائدة الثابت أو وفق اقرب فترة زمنية يتم خلالها إعادة تقييم هذه الأصول والخصوم إن كانت على أساس سعر الفائدة المتغير، ويطلق على الأصول أو الخصوم التي يعاد تقييمها الأصول أو الخصوم ذات الحساسية نحو سعر الفائدة وتساوي قيمة الفجوة الفارق بين تلك الأصول والخصوم كما هو مبين أدناه:

GAP=RSAs-RSLs

حيث ترمز **RSAs** و**RSLs** إلى الأصول والخصوم ذات الحساسية اتجاه سعر الفائدة على التوالي.[2]

[1] طارق الله خان، حبيب احمد، ترجمة بابكر احمد، **ادارة المخاطر(تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية)**، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية،2003،ص ص41، 42.

[2] طارق الله خان ،حبيب احمد، ترجمة بابكر احمد، ص ص47، 48.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإذا كانت الأصول الحساسة اكبر من الخصوم الحساسة التي أعيد تسعيرها ضمن الفترة نفسها تكون الفجوة موجبة، حيث تكون قيمة الأصول اكبر من قيمة الخصوم وعليه فارتفاع سعر الفائدة سيزيد من إيرادات البنك والعكس صحيح، ونلخص ذلك في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم(2-2): فجوة أسعار الفائدة

تغير سعر الفائدة / الفجوة	ارتفاع أسعار الفائدة	انخفاض أسعار الفائدة
موجبة	ارتفاع الأرباح	انخفاض الأرباح
سالبة	انخفاض الأرباح	ارتفاع الأرباح
صفرية	لا تأثير على الأرباح	لا تأثير على الأرباح

المصدر:شاوش اخوان سهام، النماذج المستخدمة لقياس وإدارة مخاطر سعر الفائدة وأثرها على ربحية البنوك التجارية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد49، ديسمبر 2017، ص 442.

✓ **تحدث الفجوة الموجبة:**

- إذا كان اجل استحقاق الاستخدامات اقل من اجل استحقاق الموارد.
- عندما تتغير أسعار الفائدة على الاستثمارات بمعدلات أسرع من تغير أسعار الفائدة على الموارد المالية.

وتكون فجوة موجبة:

- **في صالح البنك:** إذا كانت معدلات الفائدة في ارتفاع مستمر.
- **في غير صالح البنك:** إذا كانت معدلات الفائدة في انخفاض مستمر.

✓ **تحدث الفجوة السالبة:**

- إذا كان اجل استحقاق الموارد اقل من اجل استحقاق الاستخدامات.
- عندما تتغير أسعار الفائدة على الموارد بمعدلات أسرع من تغير معدلات الفائدة عن الاستثمارات.

✓ **تكون الفجوة سالبة:**

- **في غير صالح البنك:** مثلا إذا حصل البنك على قرض لمدة 3 أشهر بمعدل فائدة 8%، وقام بإقراض هذا القرض لمدة سنة وبمعدل فائدة 9%. وبفرض أن معدلات الفائدة في ارتفاع فعند استحقاق القرض يقوم باقتراض قرض آخر بمعدل فائدة10% ونرد القرض الأول وبذلك يكون لدينا فجوة سالبة مقدارها(-1%).
- **في صالح البنك:** في حال كانت معدلات الفائدة في انخفاض على الموارد المالية وبذلك نستنتج:

– عندما تميل أسعار الفائدة للارتفاع فمن الأفضل للبنك الحصول على موارد مالية طويلة الأجل وتوظيفها في استثمارات قصيرة الأجل أي فجوة موجبة.

[1] سهام شاوش اخوان، **النماذج المستخدمة لقياس وإدارة مخاطر سعر الفائدة وأثرها عل ربحية البنوك التجارية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 49،ديسمبر 2017،ص ص 442 ، 443.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– عندما تتجه معدلات الفائدة للانخفاض، من الأفضل للبنك الحصول على موارد قصيرة الأجل لتمويل استثمارات طويلة الأجل وهنا تحدث الفجوة السالبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى انه لتجاوز المخاطر المالية التي تتعرض إليها البنوك التجارية من الضروري إدارة جميع أنواع هذه المخاطر والمتمثلة في مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان ، وغيرها. وذلك من خلال إتباع مجموعة من الخطوات بداية بتحديد وقياس الخطر ،ثم ضبط الخطر ومراقبته.كما تطرقنا إلى مختلف الأدوات والاستراتيجيات التي تتم من خلالها عملية إدارة المخاطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري –وكالة جيجل -671

المبحث الأول: تقديم عام للبنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني: قياس أهم المخاطر المالية بالبنك الوطني الجزائري وكيفية إدارتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد

إن البنوك التجارية من بين المؤسسات الأكثر فعالية في تطوير الاقتصاد الوطني، حيث يوجد لدى الجزائر العديد من المؤسسات المالية بمختلف أنواعها، وبما أن البنك الوطني الجزائري من بين البنوك الجيدة قمنا باختياره من اجل دراستنا التطبيقية حول إدارة المخاطر المالية، وقمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين، في المبحث الأول تناولنا تقديم عام للبنك الوطني الجزائري، أما في المبحث الثاني فقمنا بقياس أهم المخاطر المالية بالبنك وكيفية إدارتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:تقديم عام للبنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك على المستوى الوطني لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية، حيث انه يمثل شبكة من الوكالات موزعة على كافة التراب الوطني تعمل على خدمة زبائنها وتلبية طلباتهم، وسنتناول في هذا المبحث لمحة عن البنك الوطني الجزائري من خلال دراسة أهم وظائفه وأهدافه وموارده.

المطلب الأول:نشأة البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها، والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشأ لها.

على الرغم من انه أسس على شكل شركة وطنية برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية من خلال المادة السابعة سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5%، ويمكن أيضا أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس المال والذي أشرنا إليه أعلاه.

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فإن البنك يسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس إدارة من مختلف الوزارات.

في سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا انه كان له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي والقروض وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال، وفي 26 فيفري 1989 أصبح البنك الوطني الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 88-01 و88-03 و88-04 في 12 جانفي 1988 وقانون 88-119 في 21 جوان 1988 وقانون 88-177 في 28 سبتمبر 1988 وكذا القانون التجاري.

بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالاختصار(ب و ج) وباللغة الفرنسية(BNA) وحددت مدته 50 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

وقد قدر رأس مال البنك الوطني الجزائري في اول تأسيسه بمليار دينار جزائري ومقسم إلى ألف سهم قيمة كل سهم مليون دينار جزائري مقسمة بين:

1- حصة من 1 إلى 350 مكتتب فيها من صندوق المساهمة "وسائل الإنتاج".
2- من 351 إلى 700 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " المناجم، المحروقات والهيدروليك".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- من 701 إلى 900 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة "الصناعات الغذائية"
4- من 901 إلى 1000 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة "الصناعات المختلفة".[1]

المطلب الثاني: وظائف البنك التجاري وأهدافه

أولا: وظائف البنك الوطني الجزائري: يمكن تلخيص أهم مهام البنك فيما يلي:[2]

– منح القروض لمختلف القطاعات الاقتصادية وتقديم خدمات مالية للأفراد والمؤسسات.

– تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف والقرض في إطار التشريع البنكي القائم والقواعد الخاصة به.

– القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا أو عن طريق الاعتماد والتحويل، وكذا يقوم بجميع عمليات الاكتتاب والخصم وشراء كل الأوراق التجارية والمالية.

– منح القروض لطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل، وتمويل التجارة الخارجية.

– تقديم خدمات الوساطة في عمليات الشراء والبيع الاكتتاب في السندات العامة والأسهم، وتسليم وتحويل القيم المنقولة أو رهنها.

– معالجة كل عمليات التبادل على حساب أو لأجل، وكل أنواع القروض والرهن الحيازي وتحويلات العملة الأجنبية.

– تقديم خدمات عبر الانترنت، أي خدمة الدفع الالكتروني عبر الانترنت.

ثانيا: أهداف البنك الوطني الجزائري:على أساس الموارد المتاحة لدى البنك يسعى إلى تحقيق أهدافه المسطرة وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، واحترام القواعد التقنية للسيولة وتوزيع المخاطر حسب الأحكام القانونية والتنظيمية لتحقيق الأهداف المتمثلة في:[3]

- تلقي الودائع تحت الطلب والودائع لأجل من كل شخص طبيعي او معنوي؛
- المشاركة في جمع الادخار الوطني؛
- إجراء عمليات الدفع وتحصيل المستندات التجارية والمالية؛
- تقديم خدمات للزبائن كتسهيل التعامل عن طريق فتح حسابات جارية؛
- يقوم بتمويل عمليات التجارة ويكتسب او يشتري جميع السندات التجارية؛

[1] وثائق داخلية لوكالة جيجل671 للبنك الوطني الجزائري.
[2] وثائق داخلية لوكالة جيجل 671 للبنك الوطني الجزائري.
[3] وثائق داخلية لوكالة جيجل 671 للبنك الوطني الجزائري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- يرهن ويستثمر جميع السندات العمومية التي تصدرها الدولة او خبراء عمليات القرض والصرف والخزينة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

يتكون الهيكل التنظيمي من المديرية العامة كإدارة عليا وتتفرع إلى مجموعة من مديريات وأقسام وكل منها لها مسؤوليات ووظائف تقوم بها، ومن بين المديريات نجد مديرية تسيير المخاطر التي تعتبر من أهم المديريات في البنك حيث تقوم برصد وتحديد مختلف المخاطر وتحليلها وإعطاء حكم لها، ويتمثل في الشكل التالي:[4]

الشكل رقم(3-1): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

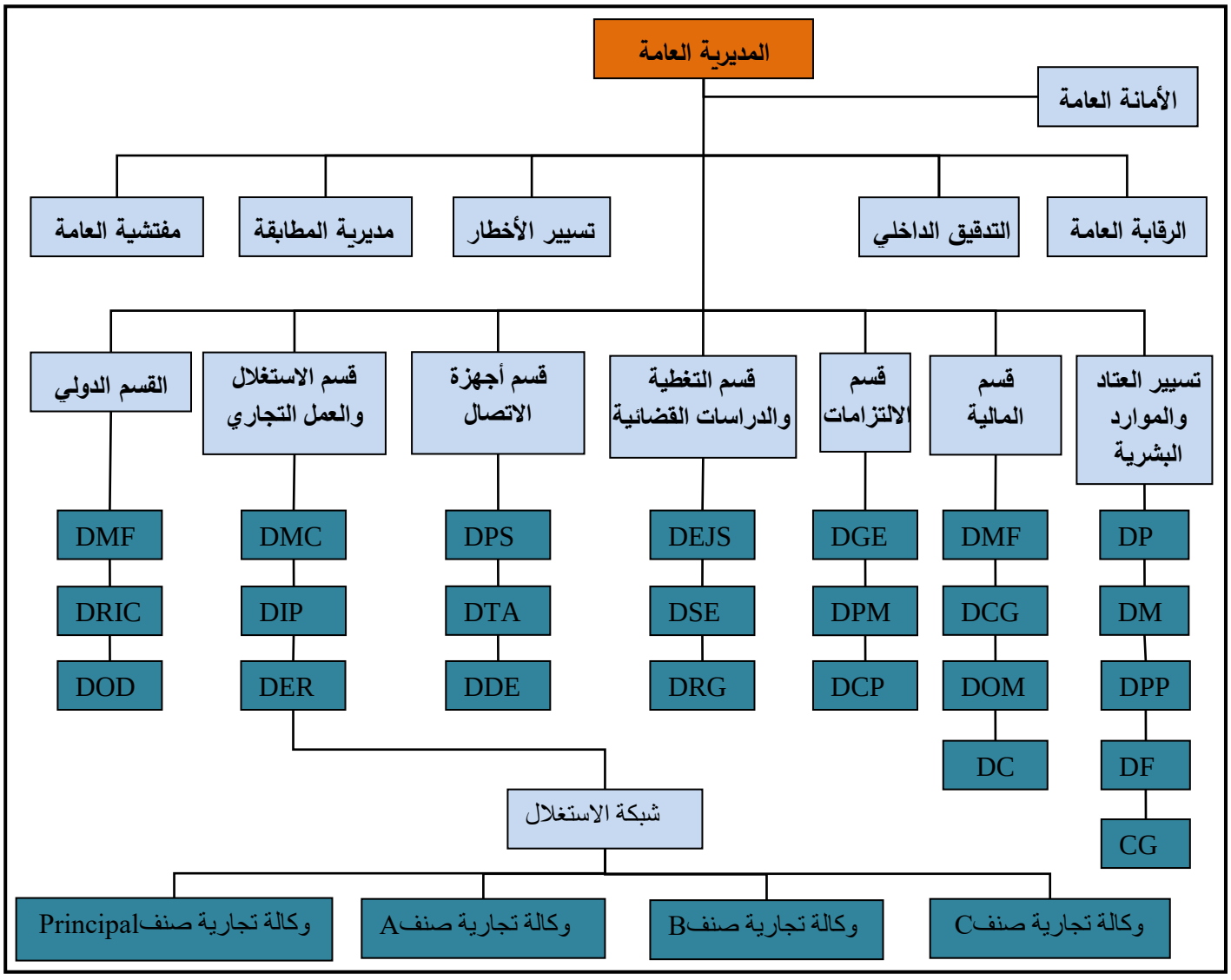

المصدر: تاريخ التصفح:2020/09/15، متوفر على الرابط:www .bna.dz.

[4] تاريخ التصفح:2020/09/15، متوفر على الرابط:www .bna.dz.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الرابع: تعريف وكالة جيجل 671 والهيكل التنظيمي لها

1- تعريف الوكالة:

وكالة جيجل واحدة من الوكالات التابعة للبنك الوطني الجزائري تندرج تحت الرقم 671 وهي تابعة للمديرية الجهوية بقسنطينة.

بالنسبة لعدد العمال نجد المدير، نائب المدير، سكرتارية، رئيس مصلحة الصندوق، رئيس مصلحة القروض، أعوان آخرون، بالإضافة إلى عمال النظافة والحراسة.[5]

2- الهيكل التنظيمي للوكالة:

تقدم وكالة جيجل الحاملة للرقم 671 جملة من الخدمات، وذلك من اجل تسهيل العمل داخل الوكالة عن طريق عدة مصالح تندرج تحت الهيكل التنظيمي التالي:[6]

[5] وثائق داخلية لوكالة جيجل 671 للبنك الوطني الجزائري.

[6] وثائق داخلية لوكالة جيجل 671 للبنك الوطني الجزائري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم(3-2): الهيكل التنظيمي لوكالة جيجل للبنك الوطني الجزائري

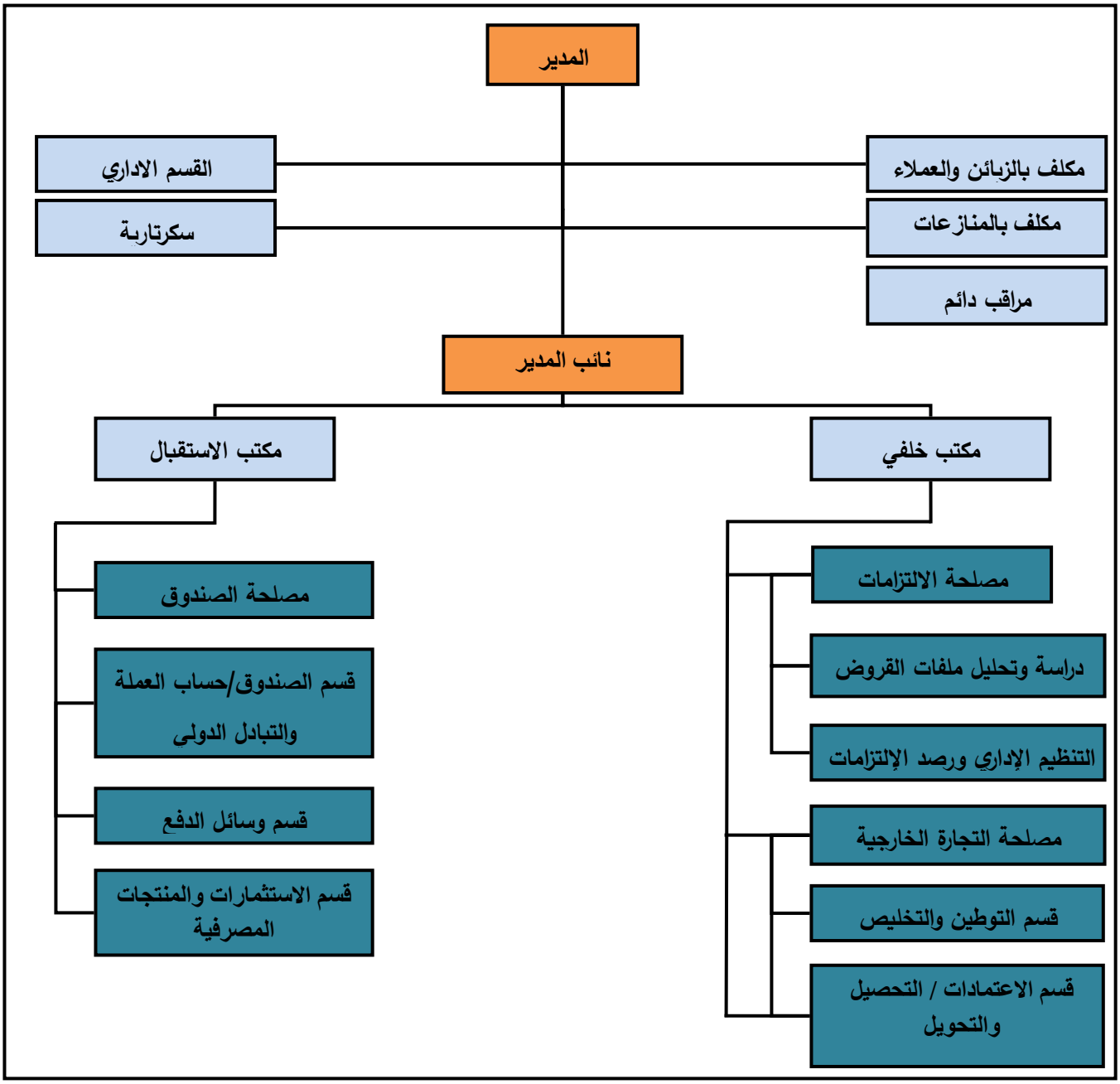

المصدر: وثائق داخلية لوكالة جيجل 671 للبنك الوطني الجزائري.

المبحث الثاني:قياس أهم المخاطر المالية بالبنك الوطني الجزائري وكيفية إدارتها

في هذا المبحث سنحاول التعرف على تطور أهم المؤشرات بالبنك الوطني الجزائري وذلك من خلال عرض أهم العناصر المكونة لميزانيته خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2014 و2018، ثم نقوم بقياس أهم المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك في نفس الفترة المذكورة،وفي الأخير سنتطرق إلى الإجراءات المتبعة من طرف البنك لإدارة هذه المخاطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول:تطور أهم المؤشرات بالبنك الوطني الجزائري– وكالة جيجل 671-

الجدول الموالي يبرز مختلف القيم المكونة لميزانية البنك الوطني الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة2014 إلى سنة 2018:

الجدول رقم(3-1):أهم القيم المكونة لميزانية البنك الوطني الجزائري بجيجل (2014 الى2018) **الوحدة:(دج)**

البيانات	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع الميزانية	2620619286	2719081219	2843371178	2828633272	3082299350
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	23990196	33960614	38172236	30045156	30088761
المطلوبات الحساسة	2053216281	2283452014	2355425403	2338589614	2554048460
الموجودات الحساسة	2226687280	2331501157	2426634959	2457368407	2682442358
القروض	1886810712	2018391700	1551709194	1899519271	2213933222

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري (الملاحق رقم 1-5)

نلاحظ من خلال الجدول أن القروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري في تطور مستمر خلال السنوات (من 2014 إلى 2018) ما يفسر أن نشاط البنك في تطور مستمر، وباعتبار أن القروض تمثل خدمات تتضمن تزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة شريطة تقديم تعهدات وضمانات لتسديد هذه الأموال إضافة إلى الفائدة المستحقة عليها فهي تمثل أهم مصادر الأرباح والمورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، وباعتبار أن البنك الوطني الجزائري يقوم بمنح القروض بشكل مستمر فهو بذلك يفتح مصدر جيد للأرباح.

المطلب الثاني:قياس أهم المخاطر المالية بالبنك الوطني الجزائري- وكالة 671 بجيجل-

في هذا المطلب سنقوم بقياس ثلاثة مخاطر أساسية يتعرض لها البنك الوطني الجزائري والمتمثلة في: مخاطر السيولة، المخاطر الائتمانية ومخاطر أسعار الفائدة ، وذلك بالاعتماد على المؤشرات المشار إليها في المطلب الأول من هذا المبحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- قياس مخاطر الائتمان بالبنك الوطني الجزائري –وكالة جيجل 671-

الجدول رقم(3-2): مخاطر الائتمان بالبنك الوطني الجزائري بجيجل (2014 الى 2018) **الوحدة:(دج)**

السنوات / المخاطر الائتمانية	2014	2015	2016	2017	2018
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	23990196	33960614	38172236	30045156	30088761
إجمالي القروض	1886810712	2018391700	1551709194	1899519271	2213933222
المخاطر الائتمانية = مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / اجمالي القروض × 100	1.27%	1.68%	2.46%	1.58%	1.35%

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري (الملاحق رقم1-5)

الشكل رقم(3-3):رسم بياني لمخاطر الائتمان بالبنك الوطني الجزائري بجيجل

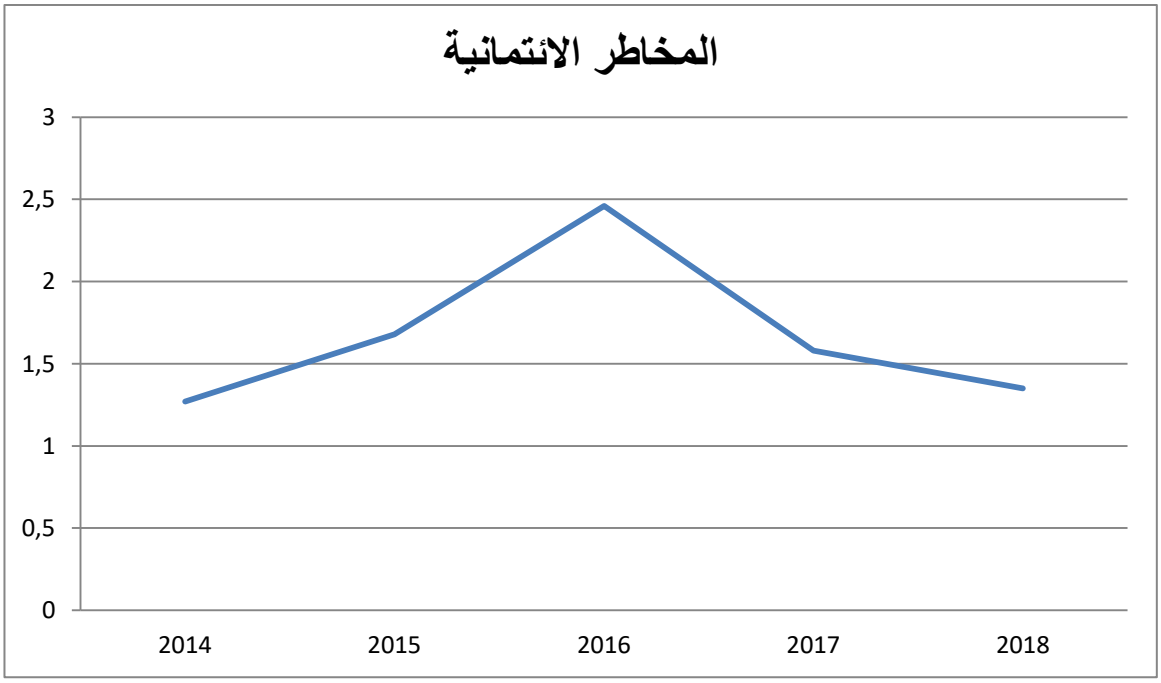

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EXCEL.

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن مخاطر الائتمان بالبنك الوطني الجزائري بالنسبة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض في تزايد مستمر خلال السنوات من 2014 إلى 2016 حيث تراوحت بين نسبتي 1.27% و2.46% لتشهد انخفاض في سنة 2017 حيث تم تسجيل نسبة 1.58%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتستمر بالانخفاض في سنة 2018 وقد سجلت نسبة 1.35% ويعود سبب هذا الاختلاف في النسب إلى حجم القروض ونوعها ومدة استحقاقها في كل فترة، كما يلاحظ أن تحصيلات القروض بالبنك كانت اكبر سنة 2014 وذلك راجع لكون البنك الوطني الجزائري ينتهج إستراتيجية فعالة في منح القروض.

2- قياس مخاطر السيولة بالبنك الوطني الجزائري–وكالة جيجل 671-:

الجدول رقم(3-3): مخاطر السيولة بالبنك الوطني الجزائري بجيجل (2014 إلى 2018) **الوحدة(دج)**

السنوات / مخاطر السيولة		2015	2016	2017	2018
القروض	1886810712	2018391700	1551709194	1899519271	2213933222
الودائع	1742545916	1732218308	1673844881	1834455739	1982925888
مخاطر السيولة= القروض / الودائع × 100	%108.27	%116.52	%92.70	%103.54	%111.64

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري (الملاحق رقم1-5)

الشكل رقم(3-4): رسم بياني لمخاطر السيولة بالبنك الوطني الجزائري بجيجل

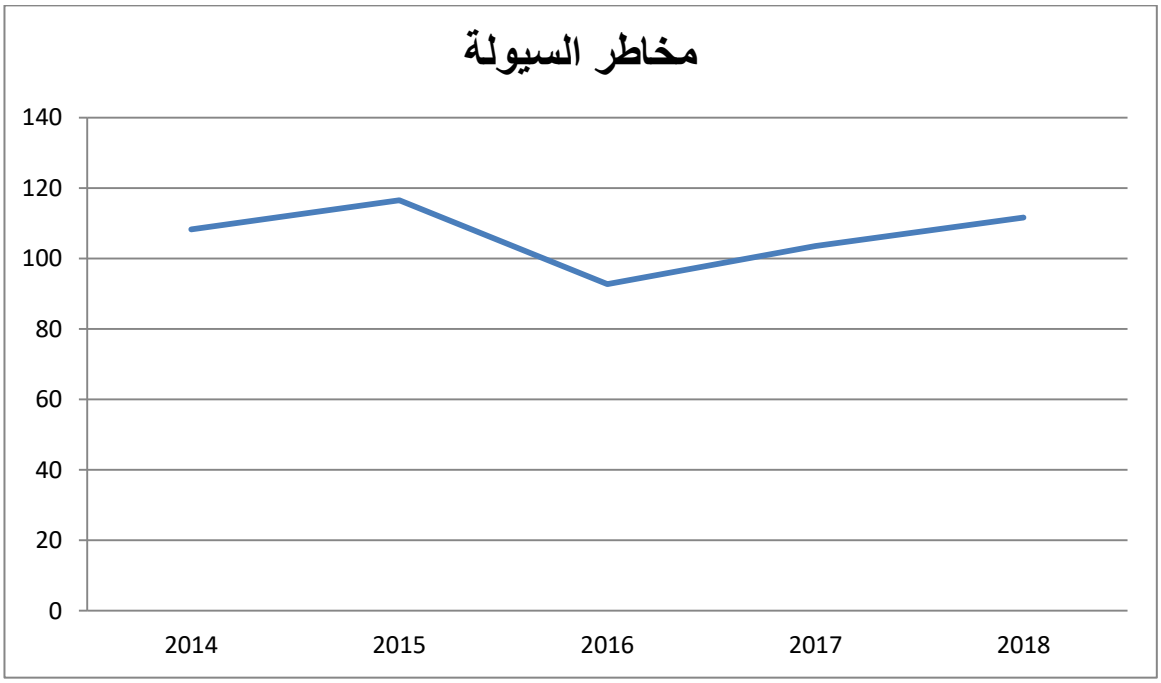

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EXCEL

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن مخاطر السيولة بالبنك الوطني الجزائري مرتفعة في سنتي 2014 و 2015 بنسبتي 108.27% و 116.52% على التوالي لتشهد انخفاض قليل في سنة 2016،حيث سجلنا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبة 92.70%، لتستمر في الارتفاع في سنتي 2017 و 2018 بنسبتي 103.54% و111.64% على التوالي.

يمكن تفسير ذلك في ضعف تخطيط السيولة بالبنك، ، مما أدى إلى عدم التناسق بين الأصول والخصوم من حيث آجال الاستحقاق بالإضافة إلى إفراط البنك في منح القروض و عدم انتظام المقترضين في تسديد القروض في آجالها أدى إلى نقص في السيولة حيث أن هناك العديد من المقترضين يتماطلوا في عملية التسديد والبعض منهم يمتنع عن التسديد وذلك راجع إلى صعوبة الرقابة من طرف أعوان البنك.

كذلك يمكن تفسير الارتفاع في مخاطر السيولة إلى سحب العديد من العملاء لجزء من ودائعهم بالبنك.

3- قياس مخاطر أسعار الفائدة بالبنك الوطني الجزائري- وكالة جيجل 671-

الجدول رقم(3-4): مخاطر أسعار الفائدة بالبنك الوطني الجزائري بجيجل (2014 الى 2018) الوحدة:(دج)

السنوات / مخاطر أسعار الفائدة	2014	2015	2016	2017	2018
الموجودات الحساسة لسعر الفائدة	2226687280	2331501157	2426634959	2457368407	2682442358
اجمالي الموجودات	2620619286	2719081219	2843371178	2828633272	3082299350
$\frac{\text{الموجودات الحساسة لسعر الفائدة}}{\text{إجمالي المموجودات}} \times 100 =$	84.96%	85.74%	85.34%	86.87%	87.02%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري (الملاحق رقم 1-5)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم(3-5): رسم بياني لمخاطر أسعار الفائدة بالبنك الوطني الجزائري بجيجل

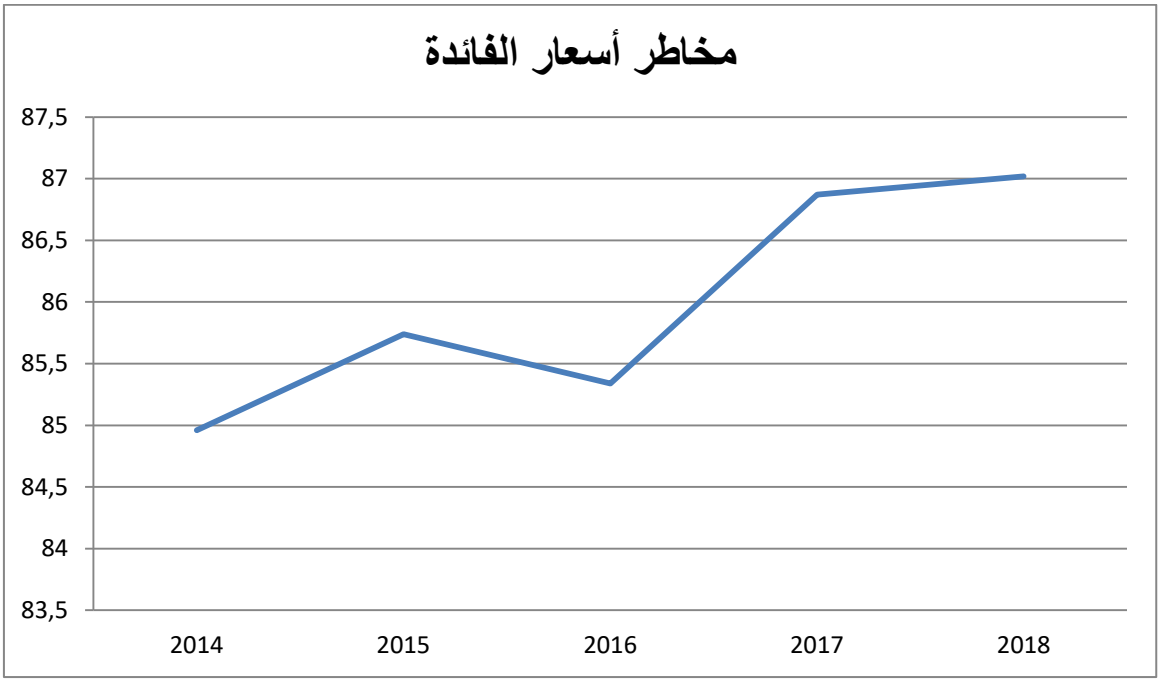

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EXCEL

من خلال المنحنى البياني السابق يتبين لنا أن مخاطر اسعار الفائدة بالبنك تشهد عدم الاستقرار في نسبها حيث نلاحظ أن أعلى مخاطرة لسعر الفائدة بالبنك كانت سنة 2018 بنسبة 87.02%واقل نسبة سجلت سنة 2014 بنسبة 84.96%.

قياس مخاطر أسعار الفائدة باستخدام الفجوة:

الفجوة= الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة – الخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة

الجدول رقم(3-5): تطورات الفجوة بالبنك الوطني الجزائري بجيجل (2014 الى 2018) **الوحدة:(دج)**

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الاصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة	2226687280	2331501157	2426634959	2457368407	2682442358
الخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة	1886810712	2018391700	1551709194	1899519271	2213933222
الفجوة	173470999	48049143	71209556	118778793	128393898

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك الوطني الجزائري (الملاحق رقم 1-5)

يتضح لنا من خلال الجدول السابق وجود فجوة موجبة خلال السنوات (من 2014 إلى 2018) ويعود ذلك إلى كون الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة اكبر من الخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة، بالإضافة إلى كون اجل استحقاق الاستخدامات اقل من اجل استحقاق الموارد.

بالإضافة إلى أن ارتفاع الفائدة سيجعل البنك الوطني الجزائري يربح، وانخفاضها سيجعل البنك يخسر.

المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة بالبنك الوطني الجزائري وكالة 671 جيجل لإدارة المخاطر المالية:

1- إدارة مخاطر الائتمان في وكالة البنك الوطني الجزائري 671 بجيجل:

لدى وكالة البنك الوطني الجزائري سياسات وإجراءات شاملة من اجل متابعة كل المخاطر ، حيث يتم إدارة المخاطر الائتمانية والتقليل منها من خلال التقييم المستمر لتغطية جودة الضمانات والجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة، و يجب التأكد من أن عمليات الإقراض تتم بشكل موضوعي وتستند إلى مبادئ سليمة وأيضا يجب وضع ضمانات عند منح القروض لأي زبون و ذلك بعد دراسة ملف الزبون جيدا(شخصية الزبون، سمعته، المبلغ المطلوب) والهدف من مطالبة الزبائن بذلك هو اجتناب المخاطر التي قد تحدث في حالة عدم مقدرتهم على سداد القرض.

كما أن الإدارة تقوم بوضع مجموعة من الإجراءات من اجل التعرف على هذه المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك وقياسها وذلك من اجل رصدها والسيطرة عليها، بالإضافة إلى قيامها بتحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بأي منتج أو نشاط وذلك من اجل تحديد إدارة وافية ومناسبة لمخاطر الائتمان بجميع العمليات البنكية.

وجود وحدة مراقبة مخاطر الائتمان تتضمن فريق يقوم هذا الفريق بمراقبة الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين الائتمانية من اجل تجنب أو التقليل من التعرض للمخاطر.[7]

2- إدارة مخاطر السيولة بوكالة البنك الوطني الجزائري 671 بجيجل:

يتم إدارة مخاطر السيولة بالوكالة من خلال حسن التسيير والإدارة الجيدة بالبنك، فهذا الأخير له قوانين تسمح بمراقبة انتقال السيولة(من الزبون إلى الصندوق أو من عامل الصندوق إلى الزبون) وهذه القوانين تكون مقيدة ويجب على العمال إتباعها والتقيد بها، فعند قيام الزبون بإدخال الأموال في كل مرة يتحتم على عمال الصندوق مراقبة كل الأموال (هل هي مزورة أم لا) وإذا كانت مزورة هناك إجراءات قانونية بالتنسيق مع الجهات

[7] مقابلة مع مسؤولة مصلحة القروض بوكالة جيجل 671 للبنك الوطني الجزائري، 2020،10:00/09/22.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القضائية لإبلاغهم بالجريمة وهذا يسمح لكي تكون الأموال مؤمنة وبالتالي عدم التعرض للمخاطر، كما انه للحفاظ على الأموال وكي لا تكون عرضة للخطر يتم وضعها في الغرفة المحصنة وهي غرفة مبنية بطريقة تكفل لها الحماية الكافية من السرقات أو الحرائق.

وأيضا يوجد تخطيط جيد للسيولة بالبنك يسمح بالموافقة بين الأصول والالتزامات من حيث أجال الاستحقاق، فعند غياب التخطيط الجيد يؤدي إلى عدم التناسق بين أجال الاستحقاق للأصول والخصوم وبالتالي تعرض البنك لمخاطر السيولة.

كما أن هناك مصالح مراقبة متخصصة مسؤولة عن توفير مستوى عالي من الإدارة المركزية لمخاطر السيولة تكمن مهمتها في مراقبة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة السيولة واحترام القوانين المسطرة و مراقبة حسن تسيير الأموال.

بالإضافة إلى وجود نظام معلومات خاص بإدارة السيولة في البنك، يهدف الى تحديد مختلف المخاطر التي تحدث في سيولة البنك وتمكين الإدارة من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ومواجهة هذه المخاطر.[8]

[8] مقابلة مع مسؤول الصندوق بالنيابة بوكالة جيجل 671 للبنك الوطني الجزائري، 2020،11:00/09/22.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك البارزة في الساحة النقدية بالجزائر، وذلك كونه يساهم في التنمية الاقتصادية والمالية بالجزائر من خلال مختلف الأنشطة التي يقوم بها، ولهذا قمنا بدراسة ميدانية في احد الوكالات للبنك –جيجل– حيث حاولنا إسقاط الجانب النظري على الواقع العملي وقد سمحت لنا هذه الدراسة بقياس مختلف المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك ومعرفة مختلف الإجراءات التي يقوم بها من اجل إدارة هذه المخاطر والتحكم فيها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حاز موضوع إدارة المخاطر المالية على اهتمام كبير من قبل الباحثين والمهتمين في المجال الصيرفي، وذلك نظرا لما تسببه هذه المخاطر من أضرار للبنوك التجارية والتي تؤثر على بقاءها واستمرارها علاوة على تأثيرها في الاقتصاد الوطني ككل.

لذلك قمنا بهذه الدراسة التي حاولنا من خلالها معالجة موضوع "إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية"، حيث تطرقنا في الفصل النظري إلى الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية وأنشطتها، ومختلف المخاطر المالية التي تتعرض لها هذه البنوك، بالإضافة إلى التطرق إلى إدارة المخاطر ومختلف الأدوات والاستراتيجيات المعتمدة في ذلك.

وفي الفصل التطبيقي ومن خلال إجراء دراسة ميدانية في البنك الوطني الجزائري–وكالة جيجل 671– قمنا بالتعرف على مختلف المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك والإجراءات المتبعة من طرف هذا الأخير لإدارة المخاطر من اجل السيطرة عليها والتقليل من حدتها.

اختبار فرضيات الدراسة:

–**الفرضية الأولى:** تبين لنا من خلال دراستنا أن إدارة المخاطر تشمل مجموعة من الخطوات بدءا بتحديد هذه المخاطر وقياسها ثم محاولة إدارتها، وعليه ننفي الفرضية الأولى القائلة " تتمثل إدارة المخاطر المالية في قياس تلك المخاطر باستخدام النسب المالية".

–**الفرضية الثانية:** تبين بعد إجراءنا للدراسة الميدانية ومن خلال النسب المتحصل عليها عند قياس المخاطر المالية والمتمثلة أساسا في: مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة أنها كانت كلها مرتفعة خلال سنوات الدراسة وعليه نثبت صحة الفرضية القائلة انه " يتعرض لها البنك الوطني الجزائري وكالة جيجل 671 لمستويات مرتفعة من المخاطر المالية".

– **الفرضية الثالثة:** تبين لنا من خلال الدراسة الميدانية أن البنك الوطني الجزائري وكالة جيجل 671 لا يمتلك سياسات وإجراءات تعكس إدارة حقيقية للمخاطر المالية وكل ما يقوم به من وضع الضمانات وغيرها ماهي إلا أساسيات قيام نشاط البنك، لذلك ننفي الفرضية القائلة انه" يقوم البنك الوطني الجزائري وكالة جيجل 671 بإدارة المخاطر المالية بالاعتماد على سياسات وأساليب مختلفة لرصد وقياس المخاطر المالية والتحكم بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج الدراسة:

من خلال استعراض مختلف عناصر الفصول النظرية المشكلة لموضوع الدراسة"إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية"، والدراسة التطبيقية المجسدة لهذا الموضوع على مستوى البنك الوطني الجزائري –وكالة جيجل 671– تم استخلاص النتائج التالية:

1– البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات المالية معرضة لمخاطر مالية تعرقل السير الحسن لأنشطتها وتنعكس بصفة سلبية على العوائد التي تحققها.

2– تعدد خيارات تعامل البنوك التجارية مع المخاطر المالية فيمكن أن تقوم بتجنب هذه المخاطر أو تحويلها إلى طرف آخر أو تقوم بقبولها إذا كان هناك إدارة جيدة لإدارة المخاطر المالية بالبنك.

3– إدارة المخاطر المالية ضرورة لإنجاح البنوك التجارية واستمرارية عملها، وهي تساعد في تشكيل رؤية واضحة يتم بناءا عليها تشكيل خطة العمل واتخاذ القرارات المناسبة.

4– وجود أدوات واستراتيجيات لإدارة المخاطر المالية من شأنها أن تقلل من حدة التأثير الذي تتعرض له البنوك التجارية جراء حدوث هذه المخاطر.

5– اعتماد البنك الوطني الجزائري على القروض كمصدر فعال للحصول على الإيرادات وتحقيق الأرباح.

6– البنك الوطني الجزائري معرض أكثر لمخاطر السيولة على حساب المخاطر الائتمانية ومخاطر سعر الفائدة، حيث بلغت اكبر نسبة لمخاطر السيولة 116.52% سنة 2015.

7– ضعف تخطيط السيولة بالبنك الوطني الجزائري وعدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق أدى إلى التعرض لمخاطر السيولة.

8– تركيز البنك الوطني الجزائري على إدارة مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان باعتبارها من أكثر المخاطر تأثيرا على الأداء المالي للبنك.

9– اعتماد البنك الوطني الجزائري على الوسائل التقليدية في إدارة المخاطر المالية فمثلا في إدارة مخاطر الائتمان القروض يأخذ مقابلها ضمانات بالإضافة إلى الاعتماد على مختلف القوانين الائتمانية لإدارة هذه المخاطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتراحات والتوصيات:

1- نظرا لكون البنك الوطني الجزائري من البنوك الكبيرة بالجزائر يجب محاولة إعطاء لكل أهم نوع من أنواع المخاطر مسؤول ذو خبرة وكفاءة من اجل الدراسة الدقيقة للمخاطر.

2- تكثيف البحوث المتعلقة باستراتيجيات إدارة المخاطر المالية.

3- الاعتماد على مقررات لجنة بازل لإدارة المخاطر والعمل بها.

4- ضرورة تفعيل دور إدارة المخاطر في البنوك وذلك من اجل تمكينها من فهم وقياس ومعالجة مختلف المخاطر المعرضة لها.

5- فتح مجال التعاون أكثر بين الجامعات الجزائرية والبنوك وذلك من اجل تسهيل إجراء الدراسة الميدانية.

آفاق الدراسة:

لاشك انه رغم الجهد المبذول في إتمام هذه الدراسة، فإن هذه الأخيرة لا تخلو من النقائص لذلك يبقى مجال هذا البحث مفتوحا لدراسات أعمق وأدق تقوم بإثراء معارفنا التي لم نتمكن من الإلمام بها ومن بين النقاط التي يمكن أن تكون آفاقا للدراسة: وسائل قياس المخاطر المالية والأساليب المعتمدة في معالجتها، إدارة المخاطر المالية وفق متطلبات لجنة بازل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع باللغة العربية.

أولا:الكتب:

1. إبراهيم الكراسنة، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، الطبعة الثانية،صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، 2010.
2. احمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية،2003/2002.
3. احمد محمد المصري، إدارة البنوك التجارية والإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1998.
4. أسامة كامل وعبد الغاني حامد،النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية،البحرين،2006.
5. اسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر ، الطبعة الأولى، دار الذاكرة للنشر والتوزيع ، عمان، 2013.
6. إسماعيل احمد الشناوي وعبد النعيم مبارك،اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية،الإسكندرية،2000.
7. أكرم حداد ومشهور مذلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر ،عمان، 2010.
8. إلياس بن ساسي و يوسف قريشي،التسيير المالي(الإدارة المالية)دروس وتطبيقات،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان–الأردن،2006.
9. ثريا عبد الرحيم الخز رجي و شربن بدري البارودي،اقتصاد المعرفة(الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية)،الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان–الأردن،2012.
10. حاكم محسن الربيعي ومحمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك:وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن،2013.
11. حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2013.
12. خالد أمين عبد الله ، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، الأردن،2006.
13. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وخالد احمد فرحان المشهدان،النقود والمصارف،الطبعة العربية،دار الأيام للنشر والتوزيع،عمان– الأردن،2013.
14. سمير الخطيب،قياس وإدارة المخاطر بالبنوك (منهج علمي وتطبيق عملي)،منشأة المعارف،الإسكندرية،2005.
15. شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16. صادق راشد الشمري،إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية،الطبعة العربية،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2013.
17. صلاح الدين السيسي، أعمال البنوك ومنظمات الأعمال(تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية)، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، مصر،2010.
18. ضياء مجيد،الاقتصاد النقدي،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2008.
19. طارق الله خان و حبيب احمد، ترجمة بابكر احمد، إدارة المخاطر(تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية،2003.
20. طارق عبد العال حماد،تقييم أداء البنوك التجارية(تحليل العائد والمخاطرة)،الدار الجامعية،الإسكندرية،1999.
21. عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات، وتطبيقات)، جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر،2000.
22. عبد الرزاق بن حبيب و خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية،2015.
23. عبد القادر خليل ، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، المدية، 2014.
24. عبد المطلب عبد الحميد،اقتصاديات النقود والبنوك(الأساسيات والمستحدثات)،الدار الجامعية،الإسكندرية، 2007.
25. عصام عمر احمد مندور،البنوك الوضعية والشرعية(النظام المصرفي–نظرية التمويل الإسلامي–البنوك الإسلامية)، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013.
26. علا عبد القادر وآخرون،مفاهيم حديثة في إدارة البنوك،الطبعة الأولى،دار البداية ناشرون وموزعون،عمان،2012.
27. عيد احمد أبو بكر و وليد إسماعيل السيفو،إدارة الخطر والتأمين،دار اليازوري،الأردن،
28. غازي فلاح المومني،إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار الناهج، عمان،2008.
29. فائزة لعراف، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل واهم انعكاسات العولمة،دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2013.
30. قتيبة عبد الرحمان العاني ،التمويل و وظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية دراسة مقارنة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
31. محمد الصيرفى،إدارة المصارف،الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

32. محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010.

33. محمد عبد العزيز عجمية ،مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

34. محمد عبد الفتاح الصيرفي،إدارة البنوك،دار المناهج،عمان،2006.

35. محمد عزت غزلان،اقتصاديات النقود والمصارف،الطبعة الأولى،دار النهضة العربية،بيروت-لبنان،2002.

36. محمد علي العامري،الإدارة المالية،الطبعة الأولى،دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

37. محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان ، المصارف الإسلامية(الأسس النظرية والتطبيقات العملية)، الطبعة الأولى ، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2008/2007، عمان-الأردن.

38. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)،الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، 2006.

39. منير إسماعيل أبو شاور، امجد عبد المهدي مساعدة ، نقود وبنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011.

40. ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، جامعة بنها، كلية التجارة، مصر، 2009.

41. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية،دار زهران، للطباعة والنشر، عمان، 2006

42. هشام جبر،إدارة المصارف،الشركة العربية للتسويق والتوريدات،مصر،2008.

43. هيل عجمي جميل الجنابي و رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2009.

ثانيا: المقالات

1. إحسان علي مبارك الجبوري،دور العوامل الداخلية المؤثرة على أسعار الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية:دراسة تطبيقية على عينة من قطاع المصارف العراقية الخاصة للفترة من 2005الى 2010،مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين،المجلد 7، العدد27 ،2017/2/1.

2. بلعزوز بن علي،استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية،مجلة الباحث،جامعة الجلفة،العدد 2010/7،2009.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. بوشيخي بوحوص،مقال بعنوان النظريات المتعلقة بتفسير أعمال البنوك مع الدراسة التفصيلية للنظرية الحديثة"نموذج إبرام القروض ثم توزيعها" ومحاولة محاكاة تطبيق النظريات على بنك التنمية المحلية الجزائري.

4. ريم محمد عبود،إدارة مخاطر سعر الفائدة والتحوط منها باستخدام العقود الآجلة،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،سلسلة علوم الاقتصادية والقانونية، المجلد35، العدد2013،6.

5. سلمى عبد الغفار عبد القادر، المخاطر الائتمانية وأثرها في القرار الائتماني الصائب، مجلة جامعة كربلاء العلمية، معهد الإدارة–الرصافة، المجلد السادس، العدد الأول، 2008.

6. شاوش إخوان سهام، النماذج المستخدمة لقياس وإدارة مخاطر سعر الفائدة وأثرها عل ربحية البنوك التجارية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 49،ديسمبر 2017.

7. مجد عمران،اثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سوريا"نموذج مقترح"،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد 37،العدد2015،1.

ثالثا: رسائل التخرج

أ–الدكتوراه

1. انس هشام المملوك،مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سوريا،أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي،جامعة دمشق،سوريا،2014.

2. جمال معتوق، إدارة المخاطر المالية – دراسة مقارنة بين سوقين ماليين– ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016.

3. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس،الجزائر،2014.

4. نعمان محصول،دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية دراسة تطبيقية،أطروحة دكتوراه ،جامعة أم البواقي،2016–2017.

ب–الماجستير

1. أحلام مخبي،تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006.

2. أمل شاكر كنكون الشيباوي،دور المصارف التجارية الخاصة في تفعيل نشاط سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2004–2013،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة القادسية،العراق،2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. إيمان العاني،البنوك التجارية وتحديات التجارية الالكترونية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري قسنطينة،2007/2006.

4. زهرة حمداني، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران.

5. نعمان محصول،تسيير محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية- دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،جامعة جيجل، 2007/2006.

6. نعيمة خضراوي،إدارة المخاطر البنكية-دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية-،رسالة ماجستير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2008- 2009.

رابعا:الملتقيات

1. عبد القادر شلالي،علال قاشي، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية ،مداخلة مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول :إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم،جامعة اكلي امحند اوالحاج بالبويرة،أيام 27،2013/11/26.

خامسا:الوقائع والتظاهرات العلمية

1. ريم بونوالة،محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية،السنة الثالثة تخصص إدارة مالية،مطبوعة جامعية،جامعة جيجل محمد الصديق بن يحي،2018-2019.

سادسا: المواقع الالكترونية

1. تاريخ التصفح:2020/09/15، متوفر على الرابط:www .bna.dz.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Bilan au 31 décembre 2014 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 14
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	318 233 779
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	212
Actifs financiers disponibles à la vente	230 569 742
Prêts et créances sur les institutions financières	55 145 087
Prêts et créances sur la clientèle	1 831 665 625
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 032 319
Impôts courants - Actif	12 678 581
Impôts différés - Actif	643 381
Autres actifs	39 924 437
Comptes de régularisation	77 806 314
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17 467 981
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	22 190 068
Immobilisations incorporelles nettes	261 760
Ecart d'acquisition	-
TOTAL DE L'ACTIF	2 620 619 286

PASSIF	Déc - 14
Banque centrale	
Dettes envers les institutions financières	162 789 197
Dettes envers la clientèle	1 742 545 916
Dettes représentées par un titre	18 698 362
Impôts courants - Passif	9 958 741
Impôts différés - Passif	389 090
Autres passifs	288 693 599
Comptes de régularisation	91 192 610
Provisions pour risques et charges	23 990 196
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	68 044 201
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	106 245 349
Ecart d'évaluation	2 862 137
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 142
Résultat de l'exercice (+/-)	29 784 457
TOTAL DU PASSIF	2 620 619 286

Compte de résultats de l'exercice 2014

En milliers de Dinars	Déc - 14
+ Intérêts et produits assimilés	111 560 106
- Intérêts et charges assimilées	-24 588 757
+ Commissions (produits)	1 785 268
- Commissions (charges)	-47 262
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	19
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	265 133
+ Produits des autres activités	132 073
- Charges des autres activités	-
PRODUIT NET BANCAIRE	89 106 580
- Charges générales d'exploitation	-15 871 056
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 325 244
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	71 910 280
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-74 801 315
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	42 787 301
RESULTAT D'EXPLOITATION	39 896 266
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	-153 068
RESULTAT AVANT IMPOT	39 896 266
-Impots sur les resultats et assimilés	-9 958 741
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	29 784 457

HORS BILAN AU 31 décembre 2014

En milliers de Dinars	Déc - 14
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	1 201 719 003
Engagements de financement en faveur des institutions financières	25 797 563
Engagements de financement en faveur de la clientèle	328 584 847
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	568 253 621
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	279 082 972
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	1 096 270 618
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	530 975 045
Autres engagements reçus	565 295 573

" Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires"

Bilan au 31 décembre 2015 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 15
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	325 840 983
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	219
Actifs financiers disponibles à la vente	234 935 457
Prêts et créances sur les institutions financières	503 338 888
Prêts et créances sur la clientèle	1 515 052 812
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	9 352 557
Impôts différés - Actif	765 351
Autres actifs	29 769 699
Comptes de régularisation	44 652 322
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	19 477 640
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	21 621 980
Immobilisations incorporelles nettes	229 492
Ecart d'acquisition	
TOTAL DE L'ACTIF	2 719 081 219

PASSIF	Déc - 15
Banque centrale	
Dettes envers les institutions financières	419 633 547
Dettes envers la clientèle	1 732 218 308
Dettes représentées par un titre	19 020 482
Impôts courants - Passif	12 143 540
Impôts différés - Passif	533 280
Autres passifs	107 120 613
Comptes de régularisation	64 619 063
Provisions pour risques et charges	33 960 614
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	91 380 217
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	131 029 808
Ecart d'évaluation	2 458 804
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 537 515
TOTAL DU PASSIF	2 719 081 219

Compte de résultats de l'exercice 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
+ Intérêts et produits assimilés	140 202 778
- Intérêts et charges assimilées	-25 634 023
+ Commissions (produits)	2 060 095
- Commissions (charges)	-156 343
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	22
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	35 661
+ Produits des autres activités	153 871
- Charges des autres activités	-20 814
PRODUIT NET BANCAIRE	116 641 247
- Charges générales d'exploitation	-18 353 445
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 377 532
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	41 703 274
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-59 647 052
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4 440 056
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 703 274
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	41 703 274
-Impots sur les resultats et assimilés	-12 165 759
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	29 537 515

HORS BILAN AU 31 décembre 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	1 129 826 423
Engagements de financement en faveur des institutions financières	6 080 789
Engagements de financement en faveur de la clientèle	332 213 411
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	508 441 444
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	283 090 779
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	1 108 724 815
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	543 429 242
Autres engagements reçus	565 295 573

" Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires"

Bilan au 31 décembre 2016 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	238
Actifs financiers disponibles à la vente	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	10 929 186
Impôts différés - Actif	715 320
Autres actifs	78 034 835
Comptes de régularisation	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	22 813 283
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	171 517
Ecart d'acquisition	
TOTAL DE L'ACTIF	2 843 371 178

PASSIF	Déc - 16
Banque centrale	340 355 168
Dettes envers les institutions financières	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	14 245 846
Impôts courants - Passif	12 418 096
Impôts différés - Passif	535 633
Autres passifs	140 671 583
Comptes de régularisation	79 065 313
Provisions pour risques et charges	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	92 063 068
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	155 567 323
Ecart d'évaluation	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 843 371 178

Compte de résultats de l'exercice 2016

En milliers de Dinars	Déc - 16
+ Intérêts et produits assimilés	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	-27 955 586
+ Commissions (produits)	2 685 271
- Commissions (charges)	-81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	-468 723
+ Produits des autres activités	214 322
- Charges des autres activités	-12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	-22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 415 820
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-56 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	20 965 730
RESULTAT D'EXPLOITATION	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	43 890 376
-Impots sur les resultats et assimilés	-12 470 480
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	31 419 896

HORS BILAN AU 31 décembre 2016

En milliers de Dinars	Déc - 16
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	873 975 119
Engagements de financement en faveur des institutions financières	10 451 808
Engagements de financement en faveur de la clientèle	274 487 762
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	317 972 415
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	271 063 134
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	995 757 495
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	430 461 923
Autres engagements reçus	565 295 572

" Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires"

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

BILAN Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

ACTIF	Déc-17	Déc-16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	298 863 421	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	250	238
Actifs financiers disponibles à la vente	265 053 415	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	277 338 267	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 622 181 004	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	194 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	11 176286	10 929 186
Impôts différés - Actif	611 969	715 320
Autres actifs	38 681 034	78 034 835
Comptes de régularisation	75 010 175	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 741 477	22 813 283
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	21 791 299	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	140 856	171 517
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	2 828 633 272	2 843 371 17

En milliers de DA

PASSIF	Déc-17	Déc-16
Banque centrale	-	340 355 168
Dettes envers les institutions financières	158 992 098	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 834 455 739	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	16 428 533	14 245 846
Impôts courants - Passif	11 273 229	12 418 096
Impôts différés - Passif	536 812	535 633
Autres passifs	110 962 924	140 671 583
Comptes de régularisation	104 668 088	79 065 313
Provisions pour risques et charges	30 045 156	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	102 041 054	92 063 068
Dettes subordonnées	194 000 000	14 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	178 987 219	155 567 323
Ecart d'évaluation	-5 169 755	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 986 747	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 828 633 27	2 843 371 17

« Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires »

HORS BILAN Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

ENGAGEMENTS	Déc-17	Déc-16
ENGAGEMENTS DONNES :	09 150 776	673 975 719
Engagements de financement en faveur des institutions financières	8 383 244	10 451 808
Engagements de financement en faveur de la clientèle	453 177 269	274 487 762
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	181 193 033	317 972 415
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	266 397 230	271 063 134
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS :	909 258 521	995 757 495
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	343 962 949	430 461 923
Autres engagements reçus	565 295 572	565 295 572

1 BILAN

الملحق رقم 05

(En milliers de DA)

ACTIF	Déc-18	déc-17
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	337 316 817	298 863 421
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	270	250
Actifs financiers disponibles à la vente	379 543 232	265 053 415
Prêts et créances sur les institutions financières	407 271 144	277 338 267
Prêts et créances sur la clientèle	1 806 662 078	1 622 181 004
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	194 043 819
Impôts courants - Actif	10 145 906	11 176 286
Impôts différés - Actif	691 309	611 969
Autres actifs	28 926 710	38 681 034
Comptes de régularisation	51 160 554	75 010 175
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 761 261	23 741 477
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 680 606	21 791 299
Immobilisations incorporelles nettes	95 644	140 856
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	**3 082 299 350**	**2 828 633 272**

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على البنوك التجارية والأهداف التي تسعى إليها ومختلف الوظائف التي تقوم بها والتعرف على مختلف المخاطر المالية التي تتعرض لها هذه البنوك وكيفية قياسها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على إدارة المخاطر المالية على مستوى البنوك التجارية، ولتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على المسح المكتبي للإلمام بالجانب النظري ودراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة جيجل 671 للإطلاع على واقع تسيير المخاطر المالية فيه.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات المالية معرضة لمخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها وتنعكس بصفة سلبية على العوائد التي تحققها.

– إدارة المخاطر المالية ضرورة لإنجاح البنوك التجارية واستمرارية عملها.

– وجود أدوات واستراتيجيات لإدارة المخاطر المالية من شأنها أن تقلل من حدة التأثير الذي تتعرض له البنوك التجارية جراء حدوث هذه المخاطر.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، المخاطر المالية، إدارة المخاطر المالية

Study summary

This study aims to try to identify the commercial banks and the goals that you seek and the various functions that you perform and knowing the various financed risks that banks are exposed and how to measure it , in addition shedding light on financial risk management at the level of commercial banks ,to achieve these goals relying on desktop scaning for familiarity with the theoretical side and case stady of the national bank of algeria jijel agency 671, to examine the reality of managing financial risks in it.

The study concluded with a set of results, the most important of wich are

-commercial banks like other financial institutions, are exposed to risks that impede the proper functioning of this activities and negatively affect the returus it.

-financial risks management is a necessity for the success of commercial banks and the continuity of their work.

-the existence of financial risk management tools and strategies that reduce the severity of the impact on commercial banks due to the occurrence of these risks.

Key words : commercial banks, financial risks, management financial risks .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com